



رابطة الجامعات الإسلامية

سلسلة فكر المواجهة

(٢)

الإسلام .. وحوار الحضارات

دراسات ووثائق

إشراف

أ.د/ جعفر عبد السلام

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

دار البياض



للطباعة
والنشر
والتوزيع

٤ عمارات الجبل الأخضر
بجوار نادي السكة الحديدية
ووزارة المالية الجديدة
مدينة نصر

تليفاكس: ٤٨٢٢٤٨٧

تليفون: ٤٨٣٤٣٢٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/١٤٣٧٦

ترقيم دولي: 977-335-091-6

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

- ٥ - تقديم بقلم أ.د. جعفر عبد السلام
- ٧ - القسم الأول: الكلمات الافتتاحية:
- ٩ - كلمة معالي أ.د. / عبد الله بن عبد المحسن التركي
- ١٧ - كلمة أ.د. / أحمد عمر هاشم
- ٢١ - كلمة أ.د. / أحمد جمال الدين موسى
- ٢٧ - القسم الثاني: الدراسات والبحوث:
- نحو بلورة معاصرة للعلاقة بين الإسلام والآخر
- ٢٩ للدكتور/ جعفر عبد السلام
- مقومات النظام السياسي الإسلامي وصياغة علاقته مع الآخر
- ٥٧ للدكتور/ أحمد عامر
- دراسة بشأن تصحيح صورة الإسلام في الغرب
- ٩٩ للدكتور/ نبيل السمالوطي
- مصالح أم تصادم حضارات
- ١١٩ للدكتور/ رافت غنيمي الشيخ
- دور المجموعة الحضارية الإسلامية في حوار الحضارات
- ١٣٥ للدكتور/ عبد الملك منصور
- نظرية الإيلاف في الفقه الإسلامي
- ١٤٩ للدكتور/ محمد كمال إمام
- مظاهر الحضارة الإسلامية في مجال حقوق الإنسان وتأثيرها الإيجابي في حوار الحضارات
- ١٥٣ للدكتور/ مصطفى عرجاوي

- تنظير فكرة التعاون بين الأمم والشعوب

١٥٩ أ.د/ أحمد صدقي الدجاني

- حوار الأديان (أهدافه - شروطه - وسائله)

١٦٣ أ. خالد محمد الأصور

١٧٧

- القسم الثالث: الوثائق

- خطاب صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني عن الإسلام والغرب، ألقاه في مسرح شيلدونيان بمناسبة زيارته إلى مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية في

١٧٩

٢٧ أكتوبر ١٩٩٣ م.

- كلمة معالي وزير الشؤون الخارجية الإيطالي لامبرتو ديني في الندوة الدولية حول (الإسلام وأوروبا - ثلاثة عشر قرنًا من التاريخ المشترك) التي عقدتها الرابطة في فلورنسا،

١٩٣

إيطاليا ١٩٩٧ م

٢٠١

- القسم الرابع: بيان المنصورة:

- بيان المنصورة الصادر عن ندوة (الإسلام .. وحوار

٢٠٣

الحضارات)

٢٠٧

- القسم الخامس:

- بيان المنصورة الصادر عن ندوة (الإسلام .. وحوار

1-8

الحضارات) باللغة الإنجليزية.

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور/ جعفر عبد السلام

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

ستظل مشكلة العلاقة بين الشرق والغرب إحدى المشكلات الرئيسية في حياة الأمة الإسلامية، وهي مشكلة قائمة منذ وقت طويل، فهي مرتبطة بقيام الدولة الإسلامية وتوسعها شرقاً وغرباً حتى شمل إقليمها معظم العالم المعروف عندئذ، وقد كان هذا التوسع أو جانب كبير منه على حساب دولة الروم كما كان يسميها المسلمون، كما أن الدولة الإسلامية ورثت دولة الفرس بعد أن ضمت إليها كل أقاليم بلاد فارس.

ما طبيعة هذه العلاقة، وهل هي علاقة تقوم على الحرب؟ أم هي علاقة سلام ومودة تقوم على تبادل المنافع والمصالح بين الدولة الإسلامية ودول الغرب؟ لقد تراوحت العلاقة واقعاً وعملاً بين المودة والسلام حيناً، وبين الحرب والعداء حيناً آخر.

حمل الغرب معاول الهدم وجاء في حملات متتابعة ضد الإسلام والمسلمين وبدعوى تطهير الأراضي المقدسة، التي ولد فيها المسيح، والتي أقيمت فيها كنيسة المهدي، ومع ذلك فإن روح الإسلام هي التي كسبت في نهاية هذه الحروب.

لقد انتصر المسلمون عسكرياً، ولكن النصر المعنوي والديني كان هو الأهم. لقد عرف الغرب المسلمين عن قرب ورأوا منهم الخلق الرفيع، والمعاملة الحسنة، والقدرات على التعامل مع مختلف المجالات التجارية والإنسانية بل والدبلوماسية كما كانوا يجهلونهم. لقد كسب المسلمون جولة في التعامل الحضاري بينهم وبين الغرب، بما جعل أحد الأباطرة يكتب للبابا في ذلك الوقت

رسالة يقول له فيها: «إن المسلمين ليسوا خارج دائرة الإنسانية، وليسوا كفاراً، وأنهم يعرفون فنون التجارة والحضارة.

ومع ذلك لم تستقر العلاقات السلمية بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي كثيراً، ومرت بمرحلة عداة كبيرة في فترة الاستعمار الغربي التي استغرقت القرن التاسع عشر، وبعض سنوات من القرن العشرين، وإذا كانت يد الاستعمار العسكري قد غلت، إلا أن الهيمنة الاقتصادية قد حلت محله.

ومع ذلك فنحن في عصر جديد، وفي مرحلة مختلفة من عمر البشرية، تتطلب التعاون بين كافة الدول لإقامة صرح لنظام دولي يقدم فيه الجميع بذل الجهد لتجنب المخاطر التي تحيق بالبشرية وتهدد مستقبلها.

من أجل ذلك أقامت رابطة الجامعات الإسلامية هذه الندوة بالتعاون مع جامعة المنصورة وهي تأتي في إطار سلسلة من الأعمال العلمية التي تقوم بها لمواجهة الحملة الشرسة التي تعيد جو العداة والكرهية في جولات العلاقات الشرقية الغربية. وسنرى نظيراً لهذه العلاقات الآن وما ينبغي أن تقوم عليه من خلال بحوث ودراسات قام بها مفكرون من العالم الإسلامي.

ويسعدني أن أقدم هذا العدد للعلماء والباحثين من مختلف أنحاء العالم. كما يسعدني أن أرفق بعض الوثائق هي (خطاب ولي عهد بريطانيا في افتتاح معهد أكسفورد للدراسات الإسلامية) و(خطاب وزير الدولة للشئون الخارجية الإيطالي في افتتاح ندوة عقدها الرابطة بالتعاون مع جامعة الأزهر وجامعة فلورنسا عام ١٩٩٧م).

وعلى الله قصد السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

الكلمات الافتتاحية

obeikandi.com

كلمة معالي الأستاذ الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي
رئيس رابطة الجامعات الإسلامية

أيها الأخوة الأفاضل:

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد:
فيسرني أن أحى هذه الندوة والمشاركين فيها، شاكرًا لجامعة المنصورة
تنظيمها، ومقدرًا تعاونها مع رابطة الجامعات الإسلامية في العديد من
المجالات.

إن موضوع هذه الندوة: (الإسلام والحوار بين الحضارات) من الموضوعات
ذات الأولوية في اهتمام المؤسسات الإسلامية في هذا الوقت الذي تجهد فيه
مؤسسات معادية للإنسانية لخلط الأوراق، واتهام حضارة الإسلام بما ليس فيها،
ولصق تهمة الإرهاب بالأمة المسلمة وبدينها العظيم.

إن العالم يشهد في الوقت الحاضر العديد من حلقات النقاش الموسعة حول
ما يسمى بحوار الحضارات، وتتطلع بعض أطراف الحوار إلى الخيلولة دون
وقوع صدامات بين الشعوب المختلفة، ومنها من يبطن أهدافًا خفية تسعى إلى
هدم الإسلام، ولا يزال بعض من الباحثين في الغرب من الحضارة الإسلامية،
ولا بد من أن نقول لهؤلاء المرجفين في الأرض: إن الإسلام دين حوار، وليس
دين صراع، لقد تبنى الإسلام منذ ظهوره الدعوة إلى الحوار والتعايش السلمى
بين الحضارات، فقد اتخذ النبي ﷺ من العقل والحكمة، والإرشاد والمجادلة
بالحسنى وسيلة في الحوار لإقناع المخالفين والخصوم والمعاندين، وفق ما ينفع
ويصلح لكل منهم.

إننا لا نغالي إذا قلنا إن الإسلام هو دين الحوار، والإقناع والاعتناع، لأسباب
كثيرة، أولها: أنه يحترم العقل الإنسانى ويحث على استخدامه، نجد ذلك في

الكتاب الكريم، فكم من آية تنادى الإنسان ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦] أو ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ﴾ [الروم: ٨] أو: ﴿كَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢٨]، وبالمقابل ينكر الله - سبحانه وتعالى - على أقوام لا يستخدمون عقولهم فيقول: ﴿ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون﴾ [يونس: ١٠٠]، بل يضعهم فى درجة دون مستوى الحيوانات العجماء، فيقول: ﴿أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون﴾ [الأعراف: ١٧٩].
على أنه ليس ثمة أبلغ وأوفى بالقصد من الآية الكريمة: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾ [آل عمران: ٦٤] فى الدلالة على عمق مبدأ الحوار والتعايش فى مفهوم الإسلام، حيث ينطلقان من قاعدة إيمانية، ويعتبر الحوار الحضارى عند المسلمين ثمرة التصور الإسلامى للإنسان الذى يقوم على أساسين:

أولهما:

تحديد غاية الوجود الإنسانى - وهى عبادة الله والخضوع له - تلك الغاية التى يتخذ الإنسان الأسباب لتحقيقها.

وثانيهما:

هو مد الوعي بالوجود الإنسانى إلى ما وراء الحياة الدنيا القصيرة الفانية، إلى الحياة الخالدة الباقية. وإذا استوعب المحاورون الآخرون هاتين القاعدتين أمكن أن يتوصل المسلمون معهم إلى العدل والقسط فى التعامل.
ومن ضروب القسط أن يسود الحوار الحضارى بين الأمم والشعوب العدل فى المعاملة والمساواة فى العلاقة، وبهذا المعنى فهم المسلمون القسط فى قوله - تعالى - : ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ [الحديد: ٢٥].

إنه لا بد من التأكيد للعالم أنه لا توجد فى الإسلام مشكلة فى التعامل مع الأطراف الأخرى، فهو دين ربانى أنزله خالق السموات والأرض وخالق

الناس، لا يفرق بين خلقه ولا يميز أحداً على أحد إلا بالتقوى، والعمل الصالح: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات: ١٣]، والإسلام وجد أصلاً في بيثة إنسانية امتزج فيها العرب المستعربة من أولاد إبراهيم - عليه السلام - بالعرب العاربة سكان الجزيرة الأوائل، ليكونوا أمة واحدة، هيأها الله لحمل الرسالة الخالدة، ولقد ازداد هذا الطابع العالمي وضوحاً في مجتمع الصحابة الأول، حين التقى فيه العربي مع الرومي والفرسي والحبشي ليضعوا نواة الأمة الكبيرة التي ضمت شعوباً وألواناً لا تحصى، وتعايشت فيها حضارات عريقة عملت لنصرة الدين الواحد، دون أن تكون مضطرة للتخلي عن الصالح من حضارتها ولغاتها وتقاليدها، وحتى في الجاهلية العربية حيث سيطرت النزعة القبلية وما يأتي معها - عادة - من التعصب والانحياز الأعمى للقريب، كانت القبائل تتفق على حماية الغريب ونصرة المظلوم. وها هو الرسول ﷺ يثنى على حلف حضره مع أعمامه في الجاهلية لتأكيد هذه الحقوق الإنسانية ويقول: «لقد حضرت حلفاً في دار ابن جدعان، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت».

إن قواعد الحوار الحضاري القائمة على مفهوم عالمية الإسلام توجب على المسلمين القيام بمهمة التعريف بالإسلام على أنه الدين الإلهي الخاتم الذي جاء مصدقاً لجميع الأنبياء والرسل، كما أنهم مطالبون بتفنيد ما يتعرض له الإسلام في الغرب من التحريف والادعاءات على أنه العنف والجهل والفقر والمرض، بينما هو في الحقيقة الدين الذي يحث على التسامح ويأمر بالعلم والتعلم ويحذر من الفقر والفاقة وجميع الأمراض، وذلك خلافاً لما يروج في الغرب من تصورات خاطئة عن الإسلام.

ومن أجل تصحيح مثل هذه التصورات والانطباعات أو التفسيرات الخاطئة عن الإسلام، وجب علينا الحوار بالتي هي أحسن مع الالتزام بالحقيقة في التعامل مع الوقائع، لأن الحق واحد كما يقول الله - تعالى - : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ

الله الإسلام وما اختلف الذين أتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ﴿آل عمران: ١٩﴾.

فالغنى من صفات الإنسان وليس من صفات رسالات الله، والتاريخ مليء بالجوانب المضيئة في العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وهو يشهد بسماحة الإسلام وعدالته مع غير المسلمين.

إن ترحيب المسلمين بالحوار بين الحضارات يفتح لهم باب التأكيد على تعميم القيم المشتركة بين أبناء البشرية، مع تحديد نقاط واضحة للحوار تنبذ سياسة الاستعلاء الحضارى أو العنصرى، وتعرف بمبادئ الإسلام، وتعرض أحكامه فى القضايا المثارة، ومن هنا يصبح النقاش والحوار بين الحضارات وسيلة من وسائل الدعوة الإسلامية، ونشر قيم الإسلام لمواجهة الظلم، وعلى أساس من هذه المهمة العظيمة نرى أن التواصل مع الأمم، والحوار بين الحضارات مسئولية إسلامية، فقد أمرنا الله بالحوار بالتي هي أحسن، قال - تعالى -: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.

[النحل الآية: ١٢٥]

إن هناك اتجاهات قويا لدى المؤسسات والجامعات والمجامع الإسلامية يسعى إلى إقامة جسور مع ممثلى حضارات العالم، على المستويات كلها وذلك لعرض وجهة النظر الإسلامية بقضايا العصر، فالعالم اليوم، يعانى من انتشار الحروب التى لا يخمد أوارها، ومن تفشى أنواع من الظلم والعدوان، فى العديد من المناطق، يستوى فى ذلك الشمال والجنوب، والشرق والغرب، بدرجات متفاوتة، ومما يزيد فى قلق الإنسانية اليوم، ما تسخره الآلة الإعلامية الضخمة من إمكانات فنية لترويج معلومات خاطئة مضللة، تعمق الخلاف وتزيد فى التباعد بين الشعوب. وتقود الحملة الظالمة التى توجه للنيل من الإسلام وشريعته، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان التى

كلمة معالي الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي رئيس رابطة الجامعات الإسلامية

تقع في رأس قائمة الحملات المغرضة التي يوجهها نفر من الحاقدين على هذا الدين العظيم، وعلى رسالته الإنسانية الخالدة، والبلدان الإسلامية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، ومن هنا يبرز واجب العلماء والدعاة في كشف المغالطات والرد عليها، وفي تصحيح المفاهيم، وفي إحقاق الحق ودحر الباطل وكشفه ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ .

[الأنبياء: من الآية ١٨]

إن من أكبر التحديات التي يواجهها الإسلام مع الغرب في الوقت الحاضر القناعات التي يؤمن بها الغرب، ويريد فرض إيمانه بها على الآخرين، ومن تلك القناعات مفهوم الديمقراطية وممارستها بالأسلوب الضيق، ومفهوم الأسرة بالتحلل الجنسي، ومفهوم حقوق الإنسان بما يتعارض مع مسلمات رسالات الله للبشر، والتجارة الدولية بما يتجاوز حقوق السلطة والسلطان وحقوق الشعوب، في الوقت الذي يملك فيه المسلمون نظاماً فريداً للشورى وأنظمة للأسرة والمجتمع والأخلاق بالإضافة إلى قوانين أنظمة الاقتصاد وغيرها.

إننا بحاجة إلى محاوراة الغرب والاتصال به لبيان مواقفنا من هذه القضايا ومخاطبة مفكره وقياديه، وأن نسمعهم ذلك في بلدانهم، لأن لدينا الكثير من الخير الذي يجهلونه، والعلم الذي يحتاجون إليه، وأن يكون منطلقنا في ذلك ما أوجبه الله - سبحانه وتعالى - من بيان الحق بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وأن يكون ذلك على الأساس الذي شرعه بقوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

ولا بد من أن يكون الهدف الإسلامي من الحوار بين ممثلي الحضارات هدفاً دعوياً بمفهوم الدعوة الواسع، يشمل تعريف غير المسلمين بالمبادئ العامة التي حددت نظرة الإسلام للإنسان، وحقه في الكرامة والعيش الهانئ، وكذلك نظرة الإسلام للمال وهدفه حتى تكون الثروة في خدمة ذلك الإنسان، لإقامة مجتمع

صحى نظيف، دون أن يصبح أداة للترف والفساد، أو يصير وسيلة تستخدم للطغيان والاستبداد وقهر الشعوب، بالإضافة إلى إفساد البيئة وزعزعة الأمن البشرى وفق ما نراه من ممارسات عدد من دول الغرب فى هذا العصر.

أما مجالات الحوار التى ندعو الأمم للاستفادة من تشريع الإسلام فيها، فهى مجالات عديدة وكثيرة، ويأتى فى مقدمتها:

- ١- حقوق الإنسان وتكريمه وحمايته.
- ٢- ربط العلم بالإيمان لإسعاد البشرية.
- ٣- مكافحة الإرهاب فى العالم.
- ٤- وقف الحروب بين الأمم والشعوب.
- ٥- إشاعة السلام فى الأرض.
- ٦- تنمية مكارم الأخلاق فى المجتمعات الإنسانية.
- ٧- إعمار الأرض.
- ٨- حسن استغلال المال.
- ٩- إعداد المرأة والأسرة وبناء المجتمع النظيف.
- ١٠- المحافظة على الصحة العامة للإنسان.
- ١١- تعايش الإنسان مع البيئة الطبيعية والمحافظة عليها.
- ١٢- التعاون العالمى.
- ١٣- العوامة.

إن دين الإسلام دعوة عالمية، ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾، فلم يكن الإسلام أبداً دعوة إقليمية أو قومية.

وإن عالمية الإسلام لها أصولها وقواعدها، الدعوة لبنى الإنسان عامة على اختلاف الأعراق والألوان واللغات، ومبادئ الإسلام لا تمنح ميزة قومية أو وطنية، وليس فيها وعود تخص جنساً أو عرقاً معيناً، بل الوعد الإلهى يتوجه إلى البشر جميعاً بالفلاح فى الدنيا والسعادة فى الآخرة إذا هم آمنوا وأحسنوا العمل فى حياتهم.

ولكن المشكلة تكمن في أن كثيراً من الغربيين لا يدركون كيف يكون الإسلام هو البديل لنمط الحياة السائد اليوم في مجتمعاتهم وهنا يجب على المفكرين والدعاة المسلمين الذين يعيشون في الغرب وكذلك على المراكز الإسلامية هناك دخول الحوار مع أتباع الحضارات لتحقيق الواجب بتعريف الشعوب والمؤسسات الغربية بحاسن الإسلام وحلوله لمشكلاتهم في البيئة والنظم السياسية والقانونية والأخلاقية والتربوية والاجتماعية والأسرية وحقوق الإنسان والشمورى وغير ذلك من الشرور التي انتشرت في المجتمعات البشرية. إن لدى المسلمين مداخل مهمة لتقديم وجهة النظر الإسلامية من خلال الحوار مع أتباع الحضارات المعاصرة عن (حقوق الإنسان - حرية الإنسان - كرامة الإنسان) وغير ذلك من المقولات التي يستغلها الغرب لصالحه. فبيان حقيقة الإسلام في هذه القضايا، وأنه الدين الذى يحترم كرامة الإنسان، فيما شرع الله له من حقوق وواجبات، وأنه الدين الذى يقف مع المظلومين والفقراء والعمال، ويعطى المرأة حقها، يحقق مكاسب للإسلام ودعوته، إذا ما أحسن عرضه في ندوات الحوار بين الحضارات.

أيها الأخوة:

إن أمتنا تحمل مشروعاً حضارياً ليس جديداً على العالم، فهى تعيش من أجله وتعمل لتحقيق أهدافه، وتعرضه على الأمم الأخرى بكل وضوح وثقة وإخلاص، وإذا ما أنكر أحد أن لأمة الإسلام مشروعاً حضارياً تقدمه إلى العالم فإن ذلك مكابرة لحقائق التاريخ الشاهد، وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن نكون مخلصين فى فهم هذا المشروع وعرضه على الآخرين.

وإن للإسلام رؤيته فى حوار الحضارات، هذه الرؤية التى يستخرجها أولو العلم والمعرفة بهذا الدين من معانى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فهما المصدران اللذان أمدا أمة الهدى بخطى عريضة ترسم منهاج الحضارة فى الكون والإنسان والحياة.

وختامًا فإنني أوصي المشاركين في هذه الندوة بالتأمل في مضامين الحوار بين الحضارات وأساليبه وتحديد آليات الحوار الإسلامي، ووضع الضوابط الشرعية للمحاور المسلم المؤهل للخوض في هذا الموضوع، كما أوصى باختيار العواصم الأوروبية المؤثرة لعقد ندوات الحوار مع الجامعات الغربية ومؤسسات الثقافة والمعرفة فيها، وأدعوه - سبحانه وتعالى - أن يهدي الجميع إلى ما يحبه ويرضاه، ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠].



كلمة معالي الأستاذ الدكتور

أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر

إن علاقة المسلمين بغير المسلمين هي علاقة نظمها الإسلام ورعاها، وكان القرآن الكريم في قمة الوضوح والإقناع حين بين هذه الحقيقة في صلتنا مع غير المسلمين وذلك في قول الحق - تبارك وتعالى - : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨] وفي العديد من توجيهات رسول الله ﷺ كانت الرعاية الفائقة التي لا حدود لها، ولم تكن فقط قاصرة في وقت، دون وقت ولا مكان دون مكان، بل حتى في الحروب وحتى مع العدو يأمرنا ديننا ألا نهدم معابدهم وألا نحرق زراعتهم وألا نجهد على كبار السن أو المرأة أو الصغار الذين لم يحاربوا..

آداب إسلامية راقية ما عرفت البشرية أسمى منها بل حتى المشرك الذي لا يدين بدين لو طلب الأمان واستجار وجب على المسلمين أن يلبوا نداءه بقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦] فأى تعاليم ترقى إلى علاقة المسلمين بغيرهم كهذه التعاليم.

إننا حين نتحدث عن هذه العلاقة ونحن على أرض الكنانة بلد الأزهر الشريف وقد عاش المسلمون وغير المسلمين دفاعاً عن الوطن وخلطت دماؤهم، ولم يكن هذا الفتح فتحاً استعماريًا ولا عسكريًا ولا قوة ولا حربًا بل جاء برصيد من القرآن والسنة النبوية الشريفة والتعاليم التي كانوا يسمعون بها وتترامى أنباؤها إليهم.

لقد كان الأقباط في مصر يشاقون ويتظنون هذا الفتح الذي جاء فخلصهم

من الرومان وأنصفهم من الظلم والعدوان، وعاشوا في رحاب الإسلام آمين، وكان الذى يتولى فى ذلك الحين الأمر يطبق هذه التعاليم بحذافيرها ويقيم العدالة والمساواة حتى إن ابن عمرو بن العاص عندما ضرب القبطى فى الواقعة المعروفة ، ورفِعَ نبؤه إلى أمير المؤمنين عمر استقدمه وأمره بأن يقتص منه، وقال: اضرب ابن الأكرمين، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟

كانت هذه التطبيقات العملية فى المعاملة مع غير المسلمين اقتداءً أو اهتداءً بما طبقه رسول الله ﷺ وبما أمر به وبما كان سبباً فى دخول الناس فى هذا الدين الذى لم يكره أحداً على الدخول فيه بل جاءت آيات القرآن الكريم تقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفصامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعَبِدِ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

كانت هذه التعاليم وكانت توجيهات الرسول ﷺ وتطبيقاته العلمية مع غير المسلمين بل حتى مع الأعداء تعطى صورة لعظمة هذا الدين فشامة بن أئانه كان سيد قومه عندما أسر، وعندما كان يعرض عليه الرسول ﷺ ثلاث مرات ولا يقبل أن يدخل فى الإسلام قال: «أطلقوا سراجه» وعفى عنه النبي ﷺ، مما جعل الرجل يراجع نفسه ويقول كنت عدوهم بالأمس وعرضوا على دينهم ورفضته ومع هذا أطلقوا سراحي، ولا يمكن أن تكون هذه الأخلاق إلا أخلاق النبوة، أيقن الرجل، وفاء إلى الحق، وثاب إلى الرشد من أثر هذه المعاملة السمحة التى لا حدود لسمحاتها مما جعله يغتسل ويتطهر ويأتى ويقطر الماء من أعضائه ويقول: اعلم يا محمد: ما كان من بلد أبغض إلى من بلدك فأصبح أحب البلاد إلى، وما كان وجه أبغض إلى من وجهك فأصبح أحب الوجوه

إلى، وما كان من دين أبغض إلى من دينك وقد أصبح أحب الأديان إلى فأنا أشهد إلا إله إلا الله وأشهد أنك رسول الله. ودخل الرجل في الإسلام.. أى أن هذه التعاليم السمحة التي عرف بها الإسلام ليس في دعوة كتابه العزيز وليس في دعوة السنة النبوية فحسب، بل في التطبيقات العملية التي كانت موجودة في العهد النبوي والتي وجدت بعد ذلك عبر وصول التاريخ حتى فتح مصر، وبعد فتح مصر وحتى الآن هذه المعاملة التي أرساها الإسلام سائدة، ومطبقة حتى الآن وترى الأقليات المسيحية في مصر تأخذ حقها وكذلك بعض الدول الأخرى، فهم يمثلون في الوزارة والمجلس التشريعي وفي مناصب أخرى كثيرة.

إذا كانت هذه تعاليم ديننا السمحة والتي كانت سبباً لاستقرار المجتمع البشرى وكانت سبباً لأن يدخل الناس في هذا الدين وكانت رحمة للأقليات الإسلامية في الدول الأخرى حقها من هذه الحماية التي طبقها المسلمون على الأقليات غير الإسلامية في بلاد الإسلام.

إننا حين نتحدث عن هذه العلاقة ونعطي بعض هذه النماذج في هذا التوقيت الراهن وهذه المرحلة الدقيقة والمتعطف الخطير الذي تمر به أمتنا نطرح هذا على إخواننا في الجامعات لأننا لا نريد من وراء ذلك أن يحدث بعضنا بعضاً ولكننا نريد أن ننقل هذه الصورة التي نتحدث عنها للمجتمع الدولي كافة.

وقد أثلج صدوي قبل لحظات ما بشرنا به معالي الدكتور التركي بالعزم على إنشاء قناة فضائية من خلالها نتحدث إلى الآخرين بلغات حية وأجنبية إلى هذا العالم الذي يموج بتيارات لا حصر لها.

إن هذا العالم حاول أن يفهم الدين خطأً وحاول أن يصف المسلمين على أنهم إرهابيون والواقع يخالف ذلك تماماً فإننا لو نظرنا إلى تعاليم الإسلام لوجدنا أنها تدعو إلى السلم والأمان، ولكن بماذا يتحقق الأمان وهل بهذه الصورة من التفرق والتشردم؟ لا بل بتحقيق الإيمان والعدالة لأن الله - تعالى -

يقول: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾
[الأنعام: ٨٢].

كما صان الإسلام حرمة النفس الإنسانية ودعا إلى الحفاظ عليها وعدم
ترويع الأمنين.. إلى هذا المدى يصون الإسلام الحرمات والأعراض ويدعو إلى
الاستقرار والأمان على هذا النحو.

إنهم يقولون عن المسلمين إنهم إرهابيون، إننى لأرى الإرهاب فى صورته
الواضحة الجلية فيما تمارسه الصهيونية العالمية وما تمارسه إسرائيل مع إخواننا
فى الأرض المحتلة فإذا لم يكن هذا الذى يحدث فى الأرض المحتلة إرهاباً فما
معنى الإرهاب؟ قوم لا يملكون سوى الأحجار ويواجهون النار ويحاصرون،
ويقال عن الذين يدافعون عن أرضهم وأموالهم وأنفسهم إرهابيون!! إنما نريد
أن نوضح هذه الحقائق وهى واضحة ولكن الصلف الصهيونى وسياسة
الاستكبار الطاغى فى هذا العالم جعلت الحقائق منسية وألقت عليها بظلال
كثيفة.

إن من واجب الجامعات الإسلامية باعتبارها قلاع العلم.. باعتبارها التى تنير
الطريق أمام الحكام وأمام الشعوب وأمام الحكومات - أن تأخذ هذه المبادرة.. أن
توضح بعض الحقائق من خلال قنوات فضائية ومن خلال السفارات ومن
خلال المؤتمرات الدولية فى الوطن العربى وفى المجتمع الدولى.

**كلمة سعادة الأستاذ الدكتور
أحمد جمال الدين موسى
نائب رئيس جامعة المنصورة لشئون التعليم والطلاب**

لن أتناول في هذه الدقائق المتبقية من وقت الجلسة الأولى موقف الإسلام من حوار أو صراع الحضارات.. فقد سبق للأساتذة الأفاضل بيان ذلك بعمق واستفاضة.

أريد أن أنتقل على وجه الخصوص للمجتمع الإسلامي والعربي المعاصر بسلوكه اليومي وأفكاره السائدة لتساءل ما موقفنا من الآخر؟ وأريد أيضاً أن ألقى نظرة سريعة على موقف الآخر (أي المجتمعات الغربية بصفة خاصة) منا.. ولماذا لم يستقر الحوار البناء والتأمل الخلاق كأساس للعلاقة بدلا من الرفض أو التحفظ أو الهجوم الصريح في أحيان كثيرة؟

إذا نظرنا للإنسان العربي وخاصة الإنسان المصري لوجدناه يتميز بخصائص اجتماعية ونفسية وسلوكية تجعله دائما أقرب لتقبل الآخر بدلا من رفضه:

فهو منفتح وليس مغلقاً،

قريب وليس معقداً، ودود وليس متجهماً،

متواضع وليس مغروراً أو متعالياً، متسامح وليس حاقداً،

رد فعله سريع فلا يضمّر شراً أو يخطط للانتصار للشر،

ولا يعرف التمييز أو العنصرية، فليس في تاريخه الحضارى أو اعتقاده

الدينى أو موروثه الثقافى ما يدعوه إلى الاستعلاء بجنسه أو أصله أو دينه أو

لونه أو ثقافته..

فلماذا إذن أصبح بعضنا موضع الاتهام بالعدوانية والإرهاب؟

لنبدأ بالقول بأن تعميم هذا الاتهام على المسلمين والعرب ضرب من الحرب

النفسية والإعلامية التي تشنها بعض القوى فى الغرب لأغراض استعمارية أو

سياسية أو عنصرية بدون مبرر معقول.. ومع ذلك يتعين أن نسلم بأن بعض أبنائنا وجماعاتنا قد سلكت الاتجاه الخاطئ؛ والذي لا يتفق من حيث الأصل مع طبيعتنا وموروثنا الثقافي والديني والحضارى .. وهنا يتعين أن نتساءل عن الدوافع والأسباب:

فى اعتقادى أن هناك عدة أسباب نابعة من الأوضاع والظروف التى تمر بها أمتنا فى الحقبة الحالية يمكن أن تفسر هذا التغير الذى يشكل خروجاً على الأصل.

ومن أبرز هذه الأسباب فى رأى:

✳️ الأوضاع السياسية والدولية والإقليمية والمحلية.

✳️ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

✳️ الأوضاع الثقافية والتعليمية.

فإذا كان الغرب قد اختار الاستعمار سياسة شاملة فى علاقته بالعالم الإسلامى فى القرنين التاسع عشر والعشرين.. فهل لا تولد مثل هذه السياسة ردود أفعال لدى أبناء الشعوب المستعمرة فى سعيها لتحقيق الحرية والاستقلال! وهل هناك رد فعل أبشع من الفعل ذاته وهو الاستعمار الثقيل المفروض بالقوة العسكرية والمتضمن استنزافاً مستمراً للثروات الاقتصادية وأحياناً البشرية!

وإذا كان الغرب قد أيد وشجع ودعم إنشاء إسرائيل دولة يهودية فوق أرض عربية إسلامية فى النصف الأول من القرن العشرين، وأخذ يؤيدها ويعاملها معاملة خاصة لتتفوق على كل العرب والمسلمين عسكرياً واقتصادياً كضمان يلتزم به الغرب وفق نص التصريحات الرسمية للحكومات الغربية المتعاقبة.. فهل لا نجد تفسيراً لحركات المقاومة وأفعالها حتى وإن تجاوزت طبيعة السلوك التى يميزنا والتى يتفق مع قيمنا؟

وإذا كانت النظم السياسية الإسلامية والعربية المعاصرة بوازع من ذاتها أو

بتشجيع من بعض القوى الغربية قد تقاعست عن بناء هيكل سياسى ديمقراطى يسمح بالمشاركة فى الرأى والحكم لكافة الأفراد والقوى المعبرة عن اتجاهات الرأى العام، فهل نتعجب من وجود الانحرافات والحركات السرية التى تخرج فى أفعالها عن قيمنا السائدة لتدمر أو تقتل أو تغتال!

وإذا كانت التجارة الدولية غير عادلة والثروة العالمية موزعة توزيعاً منحرفاً يجعل هناك مجموعة من الدول لا تمثل سوى أقلية من البشر تحوز معظم الدخول والثروات وأغلبية لا تجد قوتها اليومى إلا بصعوبة بالغة وتعانى المجاعات وسوء التغذية.. وهذا بالتأكيد ليس راجعاً لتفاوت فى الثروات الطبيعية أو القدرات البشرية للأمم بقدر ما يرجع إلى انحراف المفاهيم التى بنى عليها الاقتصاد الرأسمالى وللاستنزاف المستمر الذى تعرضت له الشعوب الفقيرة على يد مستعمرىها ولا استمرار بعض النظم الاقتصادية والاجتماعية المحلية غير الملائمة التى تفرضها حكومات غير ديمقراطية أو عاجزة تجدد دعمها وسندها فى أحيان كثيرة لدى الغرب.. فهل فى ظل هذه الأوضاع والظروف نتعجب من انتشار الأفكار الهدامة وظهور الحركات المنحرفة الساعية إلى العنف والتدمير؟!

وإذا كانت الأمية منتشرة والتعليم عاجز وضعيف والبيئة الثقافية غير ناضجة لأسباب شتى يعود بعضها إلى الحكومات والنظم وبعضها الآخر إلى المثقفين أنفسهم، فهل حينئذ نتعب من سهولة خداع بعض الشباب وإغرائه بالاتحاد نحو الطريق الخاطئ بدلا من السعى للتطوير والتغيير بالطرق المشروعة والتى تضمن الوصول للهدف دون الانحراف عنه؟!

إذا كنا الآن قد وضعنا أيدينا على بعض الأسباب التى تفسر ظهور الاتجاهات والحركات لدينا التى تتبنى (لدوافع بعضها مقبول ومعظمها مرفوض) مفهوم الصراع بدلا من مفهوم الحوار وفكرة الرفض بدلا من فكرة القبول سواء فى مواجهة حكوماتها أو فى مواجهة الغرب، فإننا مطالبون الآن بالنظر إلى الآخر لنرى موقفه منا.. هل هو مثالى النظرة والأفعال؟ أم أنه يحتاج

هو أيضاً لأن يعيد النظر في مفاهيمه وسياساته تجاهنا لكي يسود الحوار فعلا بدلا من النزاع والتصادم؟!!

الواقع أن الحضارة الغربية قد استطاعت أن تصل عبر القرون القليلة الماضية إلى ذروة ما تطلع إليه الإنسان من تقدم مادي وتقنى، وقد استطاعت أن تنجح في ذلك بفضل مجموعة كبيرة من النظم والسياسات ذات الكفاءة العالية وبفضل سلوك إنساني على قدر كبير من الانضباط والمبادرة الخلاقة.. والإنسان الغربي يتميز بصفة عامة بمجموعة من الصفات التي عرضنا لها آنفاً فيما يتعلق بالإنسان العربي أو المصري.

فهو إنسان موضوعي أكثر منه عاطفي.

هو إنسان متحفظ عادة تجاه الآخر حتى يحدث التعارف والتقارب.

هو إنسان يتميز بالتحكم في ردود أفعاله والتخطيط الدقيق لأفعاله وسياساته..

ومع ذلك يتعين الاعتراف بأن المجتمع الغربي المعاصر مجتمع شديد التعقيد بحيث نجد فيه كل ألوان الطيف من السلوكيات والأفراد والمذاهب.. فهناك العنصريون ولكن هناك أيضاً مناهضو العنصرية وهناك الأثانيون ولكن هناك أيضاً جماعات فعالة للبذل والعطاء والمساعدة والانفتاح على الآخر.

المشكلة في الوقت ليست في الشعوب ولكن في الحكومات والقوى السياسية الفاعلة التي تخطط للمجتمعات الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تخضع لتأثير جماعات الضغوط القوية خاصة الصهيونية، ولذا تأتي أفعالها وسياساتها غير متوازنة ومتحيزة لغير صالح الشعوب الإسلامية والعربية، وهو ما يولد لدينا ردود الأفعال السلبية التي أشرنا إليها.

الحوار يحتاج دائماً إلى طرفين لديهما درجة تفهم كافية لأهمية إقامة هذا الحوار.. هناك جهد كبير ينبغي أن يبذل لدينا لإعلاء قيمة الحوار ولتأكيد المعاني الإنسانية والأخلاقية الراسخة في حضارتنا وديننا وذلك في سلوكنا وفي لغة

التعامل اليومي، كذلك لا بد من جهد كبير في الغرب من جانب الكنائس والأفراد والجماعات التي تتبنى قيمة الحوار والتفاهم المتبادل للتأثير على متخذي القرار ووسائل الإعلام والرأي العام لإبراز أهمية اكتشاف الآخر بدلا من تحديه، والتعرف عليه بدلا من استنزازه، والتعايش معه بدلا من الهجوم عليه لأننا جميعاً بشر من خلق الله - سبحانه وتعالى - وما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا، والقضاء على الآخر وإلغائه سيجعل العالم أكثر فقراً وجذباً عن ذي قبل، فلا يوجد متصمر ومهزوم في صراع الحضارات وإنما سيوجد خاسرون دائماً لدى الطرفين.

ومن المؤسف أن بعض المفكرين الغربيين ينظر لمسألة التطور الحضاري نظرة أحادية، فتجد البعض يذهب إلى أن النظام الغربي الرأسمالي هو نهاية التاريخ وغاية المراد على النحو الذي اتجه إليه فرانسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ والرجل الآخر» الصادر في عام ١٩٩٢، بينما يتجه مفكر آخر وأستاذ جامعي أمريكي مرموق هو صمويل هانتجتون في كتابه «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي» الصادر في عام ١٩٩٦ ومقالته الأولى في نفس الموضوع المنشورة في عام ١٩٩٣ إلى أن المسلمات الفلسفية والقيم والعلاقات الاجتماعية والعادات والنظريات الكلية للحياة تختلف جوهرياً بين الحضارات... فالتباينات الرئيسية في التطور السياسي والاقتصادي بين الحضارات تجد جذورها في التفاوت الثقافي.

فالحضارة الغربية أكثر الحضارات المعاصرة قوة، وكلما حاول الغرب أن يؤكد قيمه وأن يحمي مصالحه اضطرت المجتمعات غير الغربية لمواجهة اختيار صعب، فالبعض منها سيتجه لمحاكاة الغرب واللحاق بالركب الفائز، والبعض الآخر الذي يتمثل أساساً في المجتمعات الإسلامية والصينية سيحاول أن يزيد قوته بدوره ليواجه الغرب ويقف في مواجهته.

فعند هانتنجتون عالمان مختلفان : نحن وهم، حضارتنا والبرابرة، الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المركز والأطراف..
وهذه الرؤية مرفوضة ليس فقط من المفكرين المسلمين ولكن أيضاً من جانب العديد من المفكرين الغربيين.. فكما سبق وأن أوضحنا فى مقال نشر فى الأهرام منذ أكثر من عامين تحت عنوان «مصير العولمة» أن هذه النظرة أحادية تماماً سواء فى جانبها السياسى أو الاقتصادى، وقد كان لنعوم تشومسكى وغيره من المفكرين الغربيين جهد كبير فى هدم دعاوى أحادية المصير العالمى وصدام الحضارات.

أخلص للقول بأننا مطالبون بصدق ببذل جهد كبير على الصعيد الداخلى لإعلاء قيم التسامح والحوار والبعد عن الغلو، ولكن الغرب أيضاً مطالب ببذل الجهد ذاته والاعتراف بنا وجوداً ومصالح وفكراً متميزاً مستقلاً!!
الدعوة للحوار وقبول الآخر وتفهمه لا غنى عنها ولا بديل عنها إلا الصدام والفناء ولهذا يجب أن يكون لها أنصار ومؤيدون وهذا ما يتعين السعى إليه من كل المثقفين المخلصين فى الغرب والشرق على السواء.

القسم الثاني

الدراسات والبحوث

obeikandi.com

نحو بلورة معاصرة للعلاقة

بين الإسلام والآخر

للدكتور/ جعفر عبد السلام(*)

مقدمة:

في الدراسات التي قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التي تواجه الأمة في القرن المقبل، تعرضت للتحديات الحضارية والسياسية والاقتصادية والعلمية والقانونية والإعلامية والتربوية التي ستواجه العالم الإسلامي في القرن الذي نعيش فيه، وقدمت العديد من الدراسات والبحوث من قبل علماء الجامعات، نشرت في كتاب يحمل نفس الاسم. وصدر إعلان عمان من جامعة آل البيت في الأردن الشقيق بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس للرابطة هناك عام ١٩٩٩ متضمنًا فكر الجامعات الأعضاء في مواجهة التحديات. وكان أول ما عبر عنه البيان هو الآتي:

أولاً: أجمعت الدراسات التي أجرتها الرابطة على أن الأمة الإسلامية ستواجه خلال القرن الميلادي المقبل، تحديات كبيرة ومشكلات جمة تحتاج إلى المواجهة الشاملة وبذل أقصى الجهود الممكنة، من الأفراد والحكومات والمؤسسات العلمية وأجهزة الإعلام وأجهزة الخدمات الاجتماعية والجمعيات والمؤسسات دون حصر، حيث تمثل مواجهة هذه التحديات قضية حياة أو موت لأمتنا، وهنا نذكر أبناء أمتنا بضرورة العودة إلى الأخوة الإسلامية بديلاً لواقعهم المتناقض ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]، والعودة إلى الاعتصام بحبل الله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والعودة إلى جوهر رسالة المسلمين تجاه العالم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

(*) الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية.

ثانيًا: اتفقت الآراء على أن العوامل الرئيسية للتحدي تقوم على المنافسة الشديدة التي بدأت بين القوى الرئيسية في العالم على كسب مناطق النفوذ والسيطرة على العالم والاستفادة من كافة المزايا النسبية التي كفلها التقدم العلمي لها، واتخاذ آليات جديدة ووسائل مستحدثة لهذه السيطرة.

وفي إطار هذا الوضع فإن التحديات التي ترتبط به هي : تحدى العولمة وما تمثله من مرحلة تحاول هذه القوى الرئيسية أن تفرض قيمها وسياساتها وأسلوب حياتها على غيرها، وتحدي التقدم العلمي، وهو الأداة الرئيسية التي مكنت هذه القوى من التفوق، وتحدي فرض الإرادة السياسية على العالم من خلال المنظمات الدولية، وتحدي الهيمنة الاقتصادية من خلال المنظمات الاقتصادية الرئيسية، ومن خلال السيطرة الهائلة على الأسواق والتجارة الدولية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، ومن خلال الاتفاقات الاقتصادية ذات الطابع العالمي، مثل اتفاقية الجات التي تستهدف إزالة القيود على التجارة والتخلص من أدوات ووسائل الحماية، وفرض المنافسة الشديدة واقتضاء ثمن غال ما ينتج فيها من ملكية فكرية، وبوسائل أخرى عديدة، وكذلك تحدى العولمة الفكرية والثقافية والحضارية، وهو تحد يستهدف الإنسان المعاصر ويحاول إعادة تشكيله بإفراغه مما يؤمن به من عقيدة وثوابت ومما اكتسبه من ممارسة حضارات قامت على القيم واحترمت كرامة الإنسان، واتبعت الوحي الإلهي الذي يصل بين الإنسان وخالقه ويربط بين الدنيا والآخرة.

ثالثًا: اتفقت الدراسات على أن الأمة الإسلامية وشعوبها وهي تمثل خمس سكان العالم وتنتشر في كل القارات، لا تفعل ما هو مطلوب منها لمواجهة هذه التحديات. وهي تبدو في مواجهة التفوق العلمي والتكنولوجي والمعلومات للمجتمع الدولي متخلفة، وفي مواجهة العولمة ضعيفة البنية وفي مواجهة محاولات الهيمنة والتهميش خاضعة مستكينه، ومستهدفة بمعظم ما تقرره المنظمات الدولية.

وابتداءً: اتفق العلماء على أن الحلول الرئيسية لهذا الوضع المتدنى تتمثل في العودة للإسلام وفي التمسك بالكتاب والسنة وتطبيق أحكام الشريعة في حياة الأمة، فما كان لهذه الأمة من وجود وما كان لها من مكانة إلا حين تمسكت بإسلامها، وما ضعفت ولا استكانت إلا بنسيان نفسها وإهمال عقيدتها وشريعته وتقليد غيرها دون تبصر.

وقد أدت الأحداث التي جرت بعد ١١ سبتمبر إلى وضع المسلمين بل والإسلام نفسه في دائرة الاتهام، ورأينا الولايات المتحدة والدول الغربية، والصهيونية العالمية تقوم بدور جديد بالنسبة للمسلمين، نتيجة للتظلمات التي سمعناها، والتي تطرق أسماعنا كل يوم في هذه الأيام بالذات.

اعتبر الغرب أن هناك منابع للفكر الدينى المتطرف الذى يتبناه من يتحدى الدولة الكبرى وإرادتها وهيمتها على العالم. إذن فدعاوى تجفيف المنابع، والقضاء على التطرف من أصوله المتمثلة فى كثير من الآيات والأحاديث والإطار الثابت للفكر والفقہ الإسلامى الذى اجتهد المسلمون فى وضعه على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان - هو ما يواجهه المسلمون بحدة الآن.

والواقع أن خطة الولايات المتحدة فى «أمركة الإسلام» إن صح هذا التعبير لن تفلح، وأعتقد أنها ستفشل فيها. ولا يمكن أن يحسب نجاحها فى القضاء على الاتحاد السوفيتى سابقاً أن سيفيد فى القضاء على منابع الفكر الإسلامى، لأن هذه التجربة شكك فيها كثير من كتاب الغرب، وقرروا أن الاتحاد السوفيتى كان مفككاً من الداخل، وحجب ظهور هذا التفكك، الستار الحديدى الذى كان يفرضه على نفسه، وأن الضربات الأمريكية وجهت إلى جثة هامدة.

والواقع أن الإسلام ليس ضد الغرب، والمسلمون كذلك لا يكونون للغرب كراهية ما. أى أن القضية ليست خلافات حضارية كما روج لذلك مفكرون غربيون صهيونيون فى الغالب، وإنما القضية خلافات سياسية وخلافات مصالح.

لذلك نحاول هذه الورقة أن تعطي رؤية علمية لطبيعة الخلاف بين المسلمين والغرب من ناحية، وكيف يمكن استبدال العلاقات المتوترة بين الإسلام والغرب الآن بعلاقات جيدة.

إن هذه الرؤية تنطلق من روح الإسلام أولاً، ومن التنظير الجديد للعلاقات الدولية وما يجب أن تكون عليه ثانياً.

لذا قسمنا دراستنا إلى قسمين، نتناول في القسم الأول منها طبيعة الخلاف بين الإسلام والغرب وهل هو خلاف حضارى، أم أنه خلاف مصالح أساساً؟ ثم نتناول في القسم الثانى لتأصيلاً جديداً للعلاقة بين الإسلام والغرب.

القسم الأول

أساس الخلاف بين المسلمين والغرب

يعتقد بعض المفكرين من الغرب أساساً أن الصراع بين الإسلام والغرب هو في الأساس صراع حضارى بسبب تعاليم الكتاب والسنة لدى المسلمين، فالإسلام يفرض على المسلمين جهاد غير المسلمين، ورفع السيف لقتالهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

ويأخذ هذا الفكر من آيات عديدة، وأحاديث كثيرة، ومن واقع المسلمين وحروبهم ما يدعم به هذه الفكرة. بل يتمادى مفكرون غربيون في الانسياق وراء هذه الفكرة ليؤكدوا أن بعض ما ذكر في القرآن الكريم من آيات تقرر حرية العقيدة مثل قوله - تعالى - : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، قد نسخت بآيات تحض على الحرب مثل قوله - تعالى - : ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾.

[التوبة: ٣٦]

والواقع أن الرد على هذه المزاعم سهل ، وتعاليم الإسلام الصحيحة ليست على هذا الطرح على الإطلاق، بل العكس صحيح، فالسلام هو الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتنظير أفكارهم تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، إنما كان تقسيماً واقعياً يصف ما كان من قريش تجاه الإسلام ونبيه ومحاولاتهم العديدة ليخرجوه أو يقتلوه، ثم كان مؤامرة التخلص منه والتي أنجاه الله منها بالهجرة إلى المدينة، لذا فإن الفقه التقليدي حول تقسيم الديار يأخذ في اعتباره هذه الحالة ويقرر أن العدو إن كف عن عدوانه، وتم الصلح بينه وبين المسلمين، انقلبت دياره إلى دار عهد أو صلح، لذا ففى ظل انعقاد اتفاق عام بين كل دول العالم لإقامة السلام والأمن وتحقيق التعاون بين الجميع «ميثاق الأمم المتحدة»، انتهى هذا التقسيم الواقعي ولم يعد له وجود، وهذا ما

يقرره بوضوح الفقهاء المحدثون الذين عاجلوا هذه القضية في الوقت الحاضر. أما موقف الغرب من الإسلام فقد قام على الكراهية والتعصب - للأسف الشديد، ولا نريد أن نتعمق في التاريخ لكي نظهر هذه الحقيقة التي لا ينكرها المنتصفون من مفكرى الغرب أنفسهم، جاءت هذه الكراهية بسبب تفوق المسلمين عندما قاموا ينشرون تعاليم الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، وإحساس الغرب دائماً أنه أفضل من غيره وأنه المتميز «فكرة الجنس الآرنى»، وأن غيره غير متمدينين.

غذت هذه الأفكار روح الأوروبيين الذين قادوا الحروب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين فى العصور الوسطى، كما دفعتهم دفعاً إلى استعمار العالم تحت دعاوى غريبة كدعوى تسييح البرابرة، وإحلال بركات التمدن الأوروبى على العالم، بل فى تصور «مونتسكييه» فيلسوف الثورة الفرنسية والداعى إلى تحقيق الحريات لكل الناس «إن هذه الأجسام - يقصد الزوج - شديدة السواد من قمة الرأس إلى أخمص القدم، ولا شك أن روح الله - وهو روح خيرة تكره الشر - لا يمكن أن تحمل بأجسام بهذا السواد».

ولا شك أنه مما يدحض فكرة صراع الحضارات، تلك الحروب الدامية التى جرت فى داخل أوروبا، والحربين العالميتين الأولى والثانية التى قامت بسبب التنافس الاقتصادى بين دول أوروبا القوية والصراع على التقدم والأولوية والصدارة على العالم، وهى حروب وصراعات جرت بين من يتمون إلى حضارة واحدة هى الحضارة الغربية.

كما أن الاختلاف الأيديولوجى الحاد بين المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، والمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقبه من صراعات فى فترة الحرب الباردة، قد قام أساساً بين دول تنتمى إلى الحضارة الغربية، مما يوضح أن الصراعات تتصل بالخلاف حول المصالح، وليس لها صلة بالخلاف الحضارى.

التنظير الغربي للصراع الحضارى؛

رغم قناعتي التامة بأن ما بين الإسلام والغرب ليس صراعاً حضارياً إلا أن مناقشة الأطروحات الغربية بهذا الخصوص ضرورية لفهم ما يدور حولنا الآن من اتهامات، ومن محاولات للاحتواء بل للتغيير كما ذكرنا تحت مسمى تجفيف منابع، تلك المحاولات التي بدأت تتجه إلى أصول الدين الإسلامى، ومناهج الدراسة، لاستبعاد كل ما يراه الغرب مكوناً لشخصية إسلامية معادية له ولصالحه وفكره وهيئته. وقد بدأت أوروبا عمليات التنظير الأولى فى مدارس فكرية عديدة، بعضها لم يكن معادياً للإسلام، مثل توينبى، ولكن الكتابات الأمريكية الفكرية والسياسية وظفت هذه الأفكار فى أطروحات نظرية عديدة، حيث كلفت الحكومة الأمريكية بعض المفكرين فيها بتنظير طبيعة العلاقات الأمريكية مع القوى السياسية القائمة ووضع لها أكثر من مفكر رؤيته فى هذا الصدد.

وتوالى الكتابات الأمريكية فبعض الكتاب يتساءلون عما إذا كان يمكن التعامل مع أشخاص فى هذا القرن الحادى والعشرين لديهم الاقتناع بأن كتابهم المقدس الذى نزل من السماء من أربعة عشر قرناً يمكن أن يحكم كل تصرفاتهم؟ والبعض الآخر يقول: إن المسلمين جيش عاطفى وغير عقلانى ومعاد للغرب، يتحدثون بصوت واحد ويتحركون كجسد واحد.

نظرية توينبى فى الصراع؛

ولعلنى فى هذه الدراسة أقب بعض الوقت عند تنظير العلاقات الدولية المعاصرة وبالذات فى العلاقة بين المسلمين والغرب. فالواقع أن الفيلسوف الإنجليزى توينبى لا يعد معادياً للإسلام، ولكنه من أوائل الذين أبرزوا طابع الصراع فى العلاقات الدولية، وكان له نظرية مشهورة عن تعاقب الحضارات، وقد أنصف الحضارة الإسلامية فى كتاباته فهو يقول: «إن الصراع موجود فى

العالم وفى العلاقات الدولية منذ زمن طويل، وإن العالم الغربى هو الذى كان يقود هذا الصراع ويخلقه، على الأقل طوال الخمسة قرون الماضية، وإن أحداً لم يكن يبدأ بالعدوان عليه ولكن العكس هو الصحيح^(١).

وعن العلاقة بين الإسلام والغرب يحدد توينبى العناصر الآتية:

- أن الإسلام فى العصور الحديثة يقف فى موقف الضعف من الحضارة الغربية لسبب رئيسى هو أنه لا يحوز القوة الاقتصادية ولا العلمية التى تمكنه من اللحاق بالغرب أو مواجهته.

- أن الغرب يشن هجوماً على كل القوى فى هذه العصور الحديثة لكى يخضع العالم كله - وليس العالم الإسلامى فقط - لهيمنته.

- أن الغرب أخضع معظم أجزاء العالم الإسلامى لسيطرته بأساليب وطرق عديدة.

- أن المسلمين واجهوا هذه الهيمنة بأسلوبين مختلفين: أولهما سلبى ، وهو رفض الغرب وأنظمتة وهيمنته رفضاً كاملاً، وعدم الاعتراف بأى شىء جديد، والانطواء على الذات، والثانى إيجابى، ويتمثل فى الاستجابة الفعالة والاعتماد على مواصلة الهجوم بنفس أسلحته وأدواته. لذا أسرعت بعض القوى الإسلامية إلى الأخذ بالتحديث، والأخذ بالأنظمة الغربية والنقل عنها «تجربة محمد على فى مصر»، «تجربة كمال أتاتورك فى تركيا».

والواقع أن توينبى قد انتقد التجربتين، لسبب رئيسى واحد هو أن أغلبية الشعب لم يحصل على ثمار التجربة، وإنما استفادت منها فئة قليلة، وعلى حد قوله، فإن الغالبية ليس لديها مجرد أمل فى أن تصبح عضواً فى الطبقة الجديدة. وأريد فقط التركيز فى دراسات توينبى على أمرين: الأول هو فكرة الصراع، والثانى هو فكرة تعاقب الحضارات التى تقوم على وحدة البشرية وتأكيد قيمة

(١) راجع مؤلفه: The study of the Hestory

التاريخ وحضارات العالم كله، ومشاركتها جميعاً في التفاعل والأخذ والعطاء. وهنا ينتقد الفكر الغربي الذي يركز على التراث ويعتبر نفسه أسمى وأذكى من الآخرين، وأن الحضارة الأوروبية لم تكن هي الحضارة الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولي، وإنما شاركتها الحضارات الأخرى في القوة والنبوغ والتأثير.

هذا فيلسوف منصف للحضارة الإسلامية بالذات، لكن الأفكار الأمريكية التي أخذت منه فكرة الصراع، وجعلت منها أساس العلاقات الدولية، لم تنصف الحضارة الإسلامية، بل أتت بأفكار غريبة جعلت المسلمين الآن يمرون بمحنة.

نظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية:

✽ لعلى أبدأ بالحديث عن (برنارد لويس) الذي قدم لنا تنظيراً صعباً وغير علمي للعلاقة بين الإسلام والغرب وقد حصل على جائزة هامة في الدراسات الاجتماعية عن دراسته التي قدمها ونشرها بعد ذلك في كتاب تحت عنوان «الأصولية الإسلامية»، ونستطيع أن نلخص الرؤية الأساسية لهذا الكاتب في النقاط الآتية:

(١) أن الصراع بين الإسلام والغرب قديم، وقد استمر على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، وقد تضمن سلسلة طويلة من الضربات والضربات المضادة بين الجانبين.

(٢) أن الإسلام والمسلمين كانوا هم المحرضين والدعاة دائماً إلى الحرب والجهاد، فالإسلام عدواني بطبيعته على حين وصف الغرب بأنه دفاعي، يرد بهجمات مضادة على نحو ما تجلّى في الحروب الصليبية.

(٣) أن المسلمين يمثلون الآن تهديداً ثلاثياً للحضارة الغربية، سياسياً وحضارياً وسكانياً، وقد ركز برنارد على الصراع الحضارى بوجه خاص.

(٤) أن المسلمين يعتبرون أمريكا الآن العدو الأكبر لهم وأن هناك نزاعاً وشيكاً سيقوم بين الغرب وبين المسلمين، ويقول برنارد لويس إن معظم العالم المسلم يسيطر عليه الآن حالة كراهية عامة للغرب أو إن أمريكا عندهم هي العدو الأكبر، والخصم الشيطاني للإسلام والمسلمين.

(٥) أن المسلمين - بزيهم ولحاهم وعمائهم - يعيشون في العصور الوسطى، ويهددون الغرب، لذا تم تصوير القنبلة الباكستانية على أنها قنبلة إسلامية، بما يعنيه ذلك من أن هناك عالماً مسلماً متحجراً يهدد إسرائيل والغرب، وتحدث كذلك عن أن المسلمين الآن يمثلون ثورة باعتبارهم أقلية مهمشة، ويتسمون بالعنف ويحاربون الحداثة والمعاصرة، وهو يعبر عن خطورة الأصولية الإسلامية بقوله: «إن ما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستمكن ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين من العيش في سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث».

نظرية هنتجتون عن الصدام بين الحضارات:

ويلتقط (هنتجتون) الخيط ويقرر أن الصدام بين الحضارات هو الذي سيحكم الشؤون السياسية في العالم، وأن الخطوط الفارقة بين الحضارات خطوط القتال في المستقبل، وإن الحرب العالمية الثالثة ستكون حرباً بين الحضارات.

نظرية فوكوياما في نهاية التاريخ:

ويستمر «فوكوياما» في نفس الخط ليعلم أن الحضارة الأوروبية بفكرها ومؤسساتها هي نهاية التاريخ، وأنها متفوقة على كل الحضارات الأخرى، وأن المسلمين الآن يقودون حملة للهجوم على هذه الحضارة وأنهم الأعداء، للتقدم وللфكر الغربي.

والواقع أن هذه الأفكار مفلوطة وليس لها أى أساس علمى لكنها تجابهنا كعالم إسلامى، وتفرض علينا أن نواجهها، وأن نواجه كذلك المخططات التى انبثت عليها، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويرى هذان الكاتبان أن المسلمين يمثلون خطراً سياسياً وحضارياً وسكانياً، لأنهم يتزايدون بكثرة ويتواجدون فى كل مكان فى العالم. وتنادى هذه الأفكار بأن تعلن أوروبا الحرب ضد الإسلام. وأبرزت كتابات أخرى، أن المسلمين متحجرون ويزعمون أن كتابهم المقدس يمكن أن يحكم تصرفات البشر فى القرن الواحد والعشرين !!، كما أنهم لا يقبلون فكرة الديمقراطية. كما ترى هذه الكتابات أن الإسلام بطبيعته خطر على الحضارة الغربية، ولا يتسامح مع مخالفه فى الرأى، وهكذا..

ولقد أبرزت الأفكار المتداولة بعد أحداث ١١ سبتمبر مشكلة طاغية ليست جديدة بالقطع، ولكن تم التركيز عليها بعد الأحداث الأخيرة، وهى مشكلة الحضارة المرجعية للمجتمعات المختلفة، وبرزت - للأسف - الاتجاهات التعصبية الغربية التى تعتبر الحضارة الغربية هى الحضارة المرجعية للعالم رغم أن الذى أفرز خصائصها الرئيسية، صراعات وأحداث مرت بأوروبا ولا شأن للعالم الآخر بها، كما وضحتنا.

إن الذى أوجد فكرة الفصل بين الدين والدولة، هو الصراع المرير بين الكنيسة الغربية والدولة، هذا الصراع ربما تسببت فيه هذه الكنيسة بتدخلها التعسفى فى كل أمور الحياة ومحاكمتها للمفكرين والمدعين الذين ظهروا فى أوروبا خلال العصور الوسطى وما بعدها وحتى بداية عصر النهضة، فلماذا يفرض هذا النموذج على عالم شجع الدين فيه العلماء، ونادى بطلب العلم أيا كان مكانه «اطلبوا العلم ولو فى الصين» وكان تنظيمه - كما هو الحال فى الإسلام- متكاملأ لدائرة الإنسان فى علاقته بربه ومجتمعه القريب والدانى؟

كذلك فإن الأفكار السياسية الغربية عن السيادة والفصل بين السلطات

أفرزتها صراعات مريرة بين ملوك الحق الإلهي المقدس والقوى البرجوازية ثم الشعبية، فهل من الضروري لكل مجتمع يريد أن ينظم شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن يأخذ بهذه الأفكار الغربية؟

إن حقيقة الأزمة التي نمر بها اليوم كشعوب عربية وإسلامية ترجع إلى فكرة غربية هي أن كل ما يخالف الغرب في رؤاه وأساليه ونظامه القيمي والأخلاقي متخلف وخطير بالضرورة، لذا شنت قوى فكرية وثقافية وسياسية هجوماً شرساً ضد الإسلام والمسلمين باعتبارهم «الغول» الجديد الذي يهدد بأن يلتهم الديمقراطية والتقدم والحضارة الغربية.

إن الذي أوجد الأزمة التي يمر بها العالم اليوم، هو «الأصولية الغربية» بهذا المعنى، ونجد إدانة هذه الأصولية واضحاً عند العديد من المفكرين الغربيين لعل من أهمهم جارودي، والكاتب الأمريكي جون أسبوزيتو.

ونخلص من هذا القسم إلى أن أساس الخلاف بين الإسلام والغرب حديثاً هو حملة يهودية صليبية تبتها الصهيونية العالمية في صراعها القديم الحديث ضد الإسلام والمسلمين، وقد نجحت في بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدي القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين، وقد نجحت في بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدي القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين، على أساس أن المسلمين قادمون لحكم وقيادة العالم بتعصبهم وعدم تسامحهم وحقدهم على الغرب وبالتالي فيجب على العالم والقوى الغربية أن تدافع عن نفسها في مواجهتهم، وأن تقضى عليهم باعتبارهم قوى إرهابية معادية للتقدم.

لذا سنتناول في القسم الثاني كيف يمكن أن نقيم علاقات جديدة بين الإسلام والغرب.

القسم الثاني

تأصيل فكري لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب

الإسلام والتعاون مع الآخر:

أوضحت الدراسات التي قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية بشأن العلاقة التي يجب أن تقوم بين المسلمين والغرب عن ضرورة أن تكون علاقة سوية تقوم على الفهم الكامل له والتعاون الكبير بينه: وأنقل هنا ما جاء بإعلان عمان عن هذه العلاقة.

«اتفقت الدراسات على أن التحديات الحضارية التي تواجه المسلمين في الحاضر والمستقبل تتمثل في ضرورة التعامل مع الآخرين من منطلق القدرة والفهم العميق لما لديهم، والأخذ والعطاء في مختلف المجالات وعدم الانغلاق على الذات، كما اتفقت على أهمية التواصل الحضاري بين شعوب العالم مع مراعاة الذاتية الإسلامية، وعدم التفريط في المسائل المرتبطة بعقيدة الإسلام أو شريعته كما اتفقت الآراء على أن القوى غير الإسلامية المسيطرة على العالم تحاول التأثير على المسلمين وجعلهم ينسلخون من ذاتيتهم وينسون أنفسهم، ويفرطون في اتباع تعاليم دينهم.

لذا تتطلع الجامعات الإسلامية والحكومات والمجتمعات الإسلامية إلى اتخاذ الوسائل الآتية:

(١) الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية قوية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(٢) إجادة اكتساب مهارات التعامل مع هذه الحضارة بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط في المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد

- غير المسلمين فى العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.
- (٣) إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة فى الإسلام وإظهار الحقوق التى كفلها الإسلام لها والواجبات التى قررها عليها، وإعطاء هذه المسائل أهمية فى الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفى مرحلة التعليم الأساسى كذلك.
- (٤) إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التى تقوم عليها.
- (٥) تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة فى التفكير الإسلامى الذى قام على أساس القيم والتربية الإسلامية.
- والواقع أن هذه الرؤية هى الأساس الذى ننطلق منه فى هذا القسم، وندعمه بالفكر القانونى الدولى وبفكر الشريعة الإسلامية بشأن العلاقة مع الآخر.

القانون الدولى للتعایش:

يميز فقهاء القانون الدولى المعاصر بين فرعين حديثين من فروع هذا القانون: الفرع الأول، هو القانون الدولى للتعایش، والفرع الثانى هو القانون الدولى للتعاون.

والنوع الأول يشمل قواعد القانون الدولى التقليدى المعروفة والتى تنظم العلاقات الدولية على طريقة ضرورة إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل، وهو قانون يتبنى مفهوم الصراع والحرب كعام مؤسس ومحرك لهذه العلاقات، فإذا كانت الحروب ضرورية، ونتيجة طبيعية للتواجد البشرى، وللأطماع التى جبل عليها الإنسان، فإن أفضل وضع للعلاقات الدولية هو أن تنظم كيف نبعد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل.

كانت فكرة التعايش، التي تعنى وضع الحد الأدنى من القواعد التي تكفل تنظيم العلاقات الدولية وتسييرها على أساس أن تعيش كل دولة داخل حدودها ولا تعتدى على غيرها من الدول الأخرى. لذا فإن قواعد القانون الدولي التقليدي تهتم بدراسة الدولة كشخص قانوني له حق التمتع بالسيادة، وله حقوق تتفرع عنها كالحق في التفاوض، والحق في الإيفاد أي إرسال مبعوثين منها للدول الأخرى، ثم الحق في الحرب. وينظم هذا القانون الحرب على أساس أنها حالة ضرورية تعيشها الدول ويجب أن تكون أضرارها في أقل الحدود، لذا يراعى فيها قواعد يجب أن يلتزمها المحاربون في الأماكن التي يجوز ضربها «التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية» وفي الأشخاص الذين يمكن توجيه الضرب لهم «التمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون» وكذلك التقييد في استخدام السلاح، فلا يجوز استخدام كل الأسلحة، فالتزام قواعد الإنسانية في الحرب تلزم المقاتل بأن يكتفى بإضعاف خصمه وإبعاده عن ساحة القتال بكافة الطرق دون أي إمعان في تعذيب الخصم باستخدام أسلحة فتاكة لا تتوقف عند القتل، وإنما تتجاوزها إلى التعذيب، لذا حرم رصاص دمدم الذي يتجاوز القتل إلى تهتيك جسم الإنسان، وإنزال العذاب به، وحرم التباالم الذي يحرق الإنسان ومظاهر الحياة، وهكذا...»^(١).

تنظيم القانون الدولي للدولة وحدودها:

ونظم القانون الدولي التقليدي فكرة الحدود الواجب توافرها لكل دولة

(١) راجع في التفاصيل: للمؤلف، مبادئ القانون الدولي العام الطبعة السادسة ص ٨٠٠ وما بعدها، وبحث القانون الدولي الإنساني في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع ص ١٠ وما بعدها، مؤلف المرحوم الدكتور محمد حافظ غانم، أصول القانون الدولي العام، ص ٤٧٠ وما بعدها، مؤلف الدكتور حامد سلطان، قواعد القانون الدولي في الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٧٢، ص ٢٣٠ وما بعدها.

سواء في البر أو في البحر أو في الجو، والذي يقرأ هذا التنظيم بعناية يستنتج على الفور فكرة «الحدود الآمنة» أي ضرورة إيجاد مناطق حماية للدولة تقيها من أي عدوان يقع عليها .

وتنظم القانون الدولي كذلك البحار من نفس المنطق، ففيه مناطق تتبع الدولة الشاطئية، ومناطق لا تتبع دولة معينة «أعلى البحار»، وهذا التنظيم كذلك يستهدف نفس الفلسفة، أي إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتماثل، وتحقيق الحد الأدنى الذي يكفل الحياة الآمنة بينها.

الفقه الشيوعي وقانون التعايش:

وأعطى الفقه السوفيتي لهذا التقسيم إضافات واسعة تتبع من فلسفة الدولة الشيوعية نفسها حيث قامت في البداية كنظام وحيد يتبنى الفلسفة الشيوعية، ويقوم على الصراع الطبقي، ويعتبر الرأسمالية أعلى مراتب الاستعمار، كما يعتبرها مرحلة من مراحل التطور الإنساني لا بد أن تنتهي، ويعتبر أن واجبات تحدى الشعب العامل، وصاحب المصلحة في الحياة أن يتحد للقضاء عليها. لذا يتبنى هذا الفقه فكرة التعايش، فلا بد من قبول قواعد للتعايش مع مختلف الأنظمة حتى يتحقق الفكر الشيوعي في العمل، ويصبح العالم دولة واحدة.

وتعرض القانون الدولي التقليدي لانتقادات حادة من جانب الفقه الشيوعي حيث نظر إليه على أنه «تركة العصر الاستعماري» وهدفه الرئيس هو تبرير استعمار الشعوب حيث أجاز حق الفتح، ونظم طرق الاستيلاء على الأقاليم المملوكة للغير، وأعطى الشرعية لنهب ممتلكات الشعوب ووضع قواعد تكفل التنسيق بين الدول المستعمرة في استعمارها للدول الأخرى حتى لا يؤدي تعارض المصالح بينها، إلى وقوع حروب قد تضعفها^(١).

(١) راجع: تونكن، القانون الدولي في أبعاده الجديدة ترجمة أحمد رضا، ص ٣٠ وما بعدها.

وقد اتفق الفقه الشيوعي على أن التعايش السلمى يفترض الكف عن اتخاذ الحرب وسيلة لتسوية المسائل المتنازع عليها بين الدول، ويدعو إلى تسويتها عن طريق المفاوضة بالصلح، ويفترض المساواة فى الحقوق، والتفاهم والثقة المتبادلة بين الدول، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، والاحترام التام لسيادة جميع البلاد وسلامة أراضيها. إن الاتفاق على المسائل الأيديولوجية مستحيل بسبب الاختلاف فى المذاهب الفكرية.

إن نظام التعايش السلمى وفقاً للفقه الشيوعي يتمثل فى التزام الدولة بعدم الاعتداء على حقوق دولة أخرى، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية، ومن ثم فهذا التعايش يمثل وجهاً سلبياً للعلاقات الدولية لأنه يعنى الامتناع عن الأعمال التى حظرها ميثاق الأمم المتحدة والتى قد توقع الأضرار بالدول الأخرى.

ولا شك عندى أن هذه الانتقادات صحيحة، بل لعلى لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول إن ما وجه إلى القانون الدولى التقليدى الذى تكون فى بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر من نقد، هو نفسه ما يمكن أن يوجه لبعض قواعد هذا القانون الآن.

تبنى القانون الدولى فكرة أن الذى له حق التصرف فى الشئون الدولية هم قادة المجتمع الأوروبى الخمسة فى ذلك الوقت وهم: «النمسا، روسيا، بروسيا، إنجلترا، وفرنسا» وأنهم وحدهم أشخاص القانون الدولى، وأن باقى وحدات هذا المجتمع، هم موضوعات لهذا القانون، فهم يتصرفون فى شئونه كما يحلو لهم، أوجدوا من النظريات والقواعد ما يعطى الشرعية لأفعالهم.

أجاز القانون الدولى التقليدى إجبار الدول على التوقيع على معاهدات الحماية التى فرضتها عليها القوى الكبرى، وهى المعاهدات «غير المتكافئة» وقالوا إن الدولة تتفادى بذلك خطراً أكبر هو خطر الحرب. وضع القانون

الدولى التقليدى قواعد المسئولية الدولية والتي تحمى الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية لصالح الدول الكبرى، ووضع كذلك قواعد الحد الأدنى من الحقوق للأجانب فى الدول الأخرى، كذلك حمى نظام الامتيازات الأجنبية فى الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية، وغير ذلك كثير.

ولقد كانت أهداف تسيح البرابرة وإخراج الشرور القابعة فى جسد الرجل الأسود من الأفكار التى دفع بها دفعا لتبرير نفوق الرجل الأبيض وحقه فى الهيمنة والسيطرة على العالم.

واليوم تعود بعض هذه الأفكار لابسة ثوبا جديدا، ومبنية على أسس أخرى. لقد نادى الرئيس بوش بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار التحالف الأمريكى على العراق بأفكار جديدة لقيام العلاقات الدولية على مبادئ أخرى، تحت تسمية النظام العالمى الجديد، والذى أعلن فيها التفوق والقيادة الأمريكية للعالم واستمر الرؤساء اللاحقين عليه يرددون نفس التسميات. «لا تراجع عن قيادة العالم» هذا شعار تبناه الرئيس كلينتون ولا دخول أبدا فى الانعزالية. وأعلن فى نفس الوقت أن معاملة الدول الأخرى حسنا أو كرها ستقوم على مدى تمسكها بأسس النظام الجديد، الذى يقوم أولا على الحرية، الحرية السياسية والحرية الاقتصادية المتمثلة فى اقتصاديات السوق، والتمسك بالتعددية الحزبية والديمقراطية بالمفهوم الغربى، واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

فالنظام الجديد له أسسه ومناهجه ومؤسسته، وهذه المؤسسات هى النظام النيابى، والأحزاب، والجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمجتمع المدنى والشركات المتعددة الجنسيات. وهناك أنظمة لم يعلن عنها بنفس الوضوح، عن ضرورة تبنى أنظمة علمانية تفصل بين الدين والدولة، وترجع الإرهاب إلى وضع الدين فى طريق الإنسان وحياته، وأذكر هنا ما تموج به ساحة الأفكار المعادية للإسلام الآن فى الكتابات الغربية والتي سبق أن وضحناها.

وبصرف النظر عن عدم تنفيذ هذه المبادئ الآن بدليل ما تقوم به الولايات المتحدة ضد الدول الإسلامية وشنها حرباً ضروساً ضد أفغانستان والعراق، وتوقيعها عقوبات اقتصادية ضد دول إسلامية أخرى فى مقدمتها إيران والسودان وليبيا، وسياسة الكيل بمكيالين المعروفة، إذ هى تترك لإسرائيل كذلك الحبل على الغارب لتفعل ما تشاء بالمسلمين الفلسطينيين، إلا أننا كدول إسلامية يجب أن نسير دفة العالم بشكل آخر، يتفق مع مبادئنا وإسلامنا، ويتفق مع أفكار النظام العالمى الجديد أو ما اصطلاحنا على تسميته بالقانون الدولى للتعاون، وهذا الطرح الذى نراه مناسباً الآن.

القانون الدولى للتعاون:

لم يعد بالإمكان أن نكتفى ببيان كيف تبعد الدول عن بعضها البعض، وإنما يجب الاهتمام بتقريبها من بعضها البعض. لقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية ويزاد الارتباط بين الدول إلى الحد الذى جعل من التعاون المشترك بين الدول، حاجة موضوعية، ومبدأ من مبادئ القانون الدولى العرفى، وهذا هو موضوع القانون الدولى للتعاون. ويقوم القانون الدولى للتعاون على فكرة الجماعية، ويحاول أن يدعم الحاجات المشتركة بين الدول، ويبحث عن أفضل الأساليب الكفيلة بإشباعها. ويستعين القانون الدولى للتعاون بالعديد من الوسائل التى ينظم بها هذا الإشباع. فضلاً عن الاتفاقات الثنائية التى تسهل التبادل التجارى بين الدول- كالاتفاقات التى تحتوى على شرط الدولة الأولى بالرعاية، هناك الوسائل التنظيمية، وهى أهم صور إشباع الحاجات الجماعية. وقد رأينا بداية هذا الإشباع فى فكرة الاتحادات الدولية، التى تطورت فى ظل عهد العصبة، ثم فى ظل الأمم المتحدة حتى اتخذت شكل الوكالات المتخصصة فى الوقت الحاضر.

طبيعة القانون الدولي للتعاون:

ثار خلاف في الفقه الدولي حول ما كان قانون التعاون الدولي يتمتع بالخصائص القانونية للقواعد الملزمة. واتجه البعض إلى أنه من الصعب أن نخرج من ميثاق الأمم المتحدة بالتزامات محددة في حقول التعاون الدولي. ويصعب على ذلك القول باعتباره قانوناً^(١). في حين اتجه البعض الآخر إلى أن المادتين ٥٥، ٥٦، من الميثاق تسمحان بالقول بوجود التزام دولي يلزم الدول بأن تتعاون مع بعضها البعض لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي وردت بالميثاق^(٢).

وقد عرضت الفكرة على اللجنة التي كلفتها الأمم المتحدة بصياغة مبادئ القانون الدولي الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء، وانتهت اللجنة إلى أن «على الدول واجب أن تتعاون مع بعضها البعض بصرف النظر عن الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها».

States have the duty to cooperate with one another, irrespective of the differences in their political, economic, and social systems.

عالمية القانون الدولي للتعاون:

من المشاكل التي أثيرت أمام اللجنة الخاصة بتقنين مبادئ التعاون والصداقة، مشكلة ما إذا كان الالتزام بالتعاون الدولي ملزماً لكل الدول أم أنه التزام بين أعضاء الأمم المتحدة فقط؟

(١) Kelsen. The law of The United nations. 1951, p. 61

(٢) تراجع أقوال مثل تشيكوسلوفاكيا في لجنة صياغة مبادئ القانون الدولي للصداقة والتعاون بين الشعوب.

رغم الانقسام الذي جرى في اللجنة بين مؤيد ومعارض، فقد أكد النص الذي جاءت به اللجنة أن هذا التعاون واجب على كل دولة تجاه الأخرى بصرف النظر عما إذا كانت عضواً أم غير عضو في الأمم المتحدة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادئ العرفية، وليس مجرد مبدأ اتفاقي. لقد نص الميثاق على إقامة العلاقات الدولية على أسس معينة، تقضى باحترام المبادئ التي جاء بها. واحترام هذه المبادئ يعد شرطاً مسبقاً لقيام النظام الذي أتى به، وانصراف أي دولة عن اتباع هذه المبادئ، من شأنه هدم النظام الدولي^(١).

ويتصل بعالمية هذا المبدأ عدم جواز التمييز بين الدول- في نطاق التعاون بحسب أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ذكر النص الذي اقترحه اللجنة وأقرته الأمم المتحدة أن «الدول سوف تتعامل مع بعضها البعض، بصرف النظر عن الاختلافات في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. متجردة من التمييز بينها على أسس هذه الاختلافات».

ميادين التعاون:

يمكن القول بأن ميادين التعاون تتسع لكي تشمل ، ليس فقط «النطاق السياسي بالمعنى الضيق لهذه العبارة» ، وإنما عدة أنشطة تتضمن جزءاً من المسائل التي كانت تعتبر في النطاق الخاص للدولة. لذا ذكرت اللجنة أن على الدول واجب التعاون.. في مختلف ميادين العلاقات الدولية، من أجل

B. Babovic, the Duty of states to cooperate with one another in (١) accordance with the charter, Belgrade, 1972 p. 32655.

(٢) أقوال مندوب غانا بلجنة الصيغة

المحافظة على السلم والأمن، ودعم الاستقرار والتقدم الاقتصادي الدولي، والرفاهية العامة للدول».

ويتفق هذا التفسير مع النظرية التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة، وهي تلك الخاصة بأن الحفاظ على السلم الدولي، يتطب ليس فقط السلم الشكلي المتمثل في منع استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وإنما أيضاً السلم الإيجابي المتمثل في إنشاء «الظروف المادية لقيام السلم» وفي بذل الجهود المستمرة من أجل التحسين المستمر للظروف الاقتصادية والاجتماعية، أى إن الهدف المبتغى ليس - في النهاية- إلا تجنب المستمر لأسباب التمييز المرتبط بعدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي^(١).

هكذا، فمع الاتفاق باتساع دائرة التعاون وشموله لمختلف العلاقات الدولية، فقد بحثت الدول عن الحقول التي يبدو التعاون فيها أكثر ضرورة، ومن ثم ينبغي أن يشملها نص لجنة التقنين. وقد رأت اللجنة أن أول وأشمل حقول التعاون هو ذلك الخاص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، إذ هو الهدف الشامل لكل نظام الأمم المتحدة.

واتفقت الدول بعد ذلك على ضرورة أن تولى التعاون الدولي في نطاق حماية حقوق الإنسان أولوية خاصة، لذا نصت على أن الدول سوف تتعاون «من أجل دعم الاحترام العالمي وتنفيذ الحقوق الإنسانية للجميع وإزالة كل صور التفرقة العنصرية، وكل صور التعصب الديني».

ومع ذلك أولت الدول التعاون الاقتصادي والاجتماعي أهمية كبيرة، باعتبار (١) مقال بابريك عن واجب التعاون الدولي طبقاً لميثاق، السابق الإشارة إليه ص ٣٠٧. وقد أمر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اليونكتاد UNCTAD». «أنه من المبادئ الرئيسية المرشدة للعلاقات الدولية» الاعتراف بأن السلم الدولي والكفاية مرتبطان ارتباطاً واضحاً. وأن التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، ينبغي أن يمثلا الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي ككل، وينبغي أن تزداد الكفاية الاقتصادية، وتحسن الظروف المعيشية، مما يقوى العلاقات السليمة، والتعاون بين الدول». تراجع دورة بلغراد التي انعقدت عام ١٩٦٤، ص ٣١١.

أن ذلك مشكلة عصرنا. لذا نرى أن هذه الفكرة كانت مسيطرة على أذهان ممثلي الدول في كل الاجتماعات. وتحدث بعضهم عنها قائلا: إن العلاقات السليمة ينبغي أن تقوم على أسس اقتصادية سليمة، ولذا فإنه ينبغي أن يعطى الاهتمام الأكبر لأوجه التعاون الاقتصادي^(١). ولكن الدول اختلفت في الطريقة التي يمكن التعبير بها عن ضرورة هذا التعاون، فمثلا: ركزت الدول النامية على ضرورة أن يعطى الاهتمام لفكرة أن التعاون الدولي ينبغي أن يستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي، مع التمسك بمبادئ الاستقلال الاقتصادي بعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، بينما وجدنا الدول الغربية تتجه إلى أن تعطى للتعاون مفهوما، يفرض على كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تصيغ سياستها الاقتصادية وسياساتها تجاه أية مساعدة اقتصادية، تقدمها أو تأخذها، بما يجعلها تساهم في تسهيل النمو الاقتصادي والتقدم المتوازن في مستوى الدخول على نطاق العالم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى، وبما يؤكد الاستخدام الفعال للوسائل الاقتصادية المتاحة وضمان حقوق الدول المتقدمة.

وكان من اللازم أن يقوم نوع من التوفيق بين الفريقين ولقد أحس العديد من ممثلي الدول المتخلفة نفسها بضرورة المساعدات التي تقدم لدولهم، وعبروا عن ذلك أمام اللجنة. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى صيغة تؤكد من ناحية أن الدول سوف تسيّر في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية والتجارية على أساس مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل،

(١) أقوال ممثلي تشيكوسلوفاكيا والهند، وجمهورية مصر العربية A/C.125.34 ويعلق أحد الفقهاء على ذلك قائلا إنه نتيجة للظروف الاقتصادية المعقدة التي سادت العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة، فلقد شغلت سياسة التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية بالدول والفقهاء، وكان من المفهوم - إذا عرضت في كافة الاجتماعات أفكار عن التعاون في مختلف المجالات فإن ذلك يعنى على الخصوص الحق الاقتصادي. مقال بايوفيك السابق الإشارة إليه.

ومن ناحية أخرى تضمن النص على الحاجة إلى التعاون في كل هذه المجالات، مع إشارة خاصة إلى الحاجة للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعلى هذا جاء نص الفقرة الثالثة يقول:

«إن الدول سوف تسير في علاقاتها الدولية، في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتجارية، وفقاً لمبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل». كما نصت الفقرة الثالثة على التزام الدول بالتعاون في هذه الحقول، لتحقيق التقدم الثقافي والتعليمي الدولي، ولتحقيق النمو الاقتصادي على مدى العالم كله، وعلى الخصوص في نطاق الدول المتخلفة. وألزمت الفقرة الثانية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تتخذ التدابير المنفردة أو المشتركة لتحقيق هذه الأهداف. ولا شك في أنه من أهم التدابير المشتركة التي يمكن أن تتخذ بهذا الشأن هو إنشاء الوكالات المتخصصة^(١). وتتفق هذه الأفكار مع مبادئ الشريعة الإسلامية على ما نوضحه الآن.

التعاون الإنساني في مفهوم الفقه الإسلامي:

التعاون في الإسلام مبدأ عام في كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن، فقد جاء في سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر، ومنع التعاون على الإثم والعدوان^(٢). وإن التعاون قوام الأسرة، وقوام الأمة. وقد جاءت النصوص الدينية الإسلامية لتعميم التعاون في داخل الإقليم الواحد وفي نطاق الإنسانية.

كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التي تحث المسلمين على التعاون مع بعضهم البعض، ومع كل من يعيش معهم في المدينة.

(١) أقوال ممثل الهند باللجنة : U.N.DOC. A/AC. 125/L.28 .

(٢) جاء هذا في آخر الآية رقم (٢) فقد قال - سبحانه - : «وثماونوا على البر والتقوى ولا تماونوا على الإثم والعدوان».

ولقد نفذ - عليه السلام - مبدأ التعاون الدولي، عندما جاء إلى المدينة فعقد مع اليهود حلفاً أساسه التعاون على البر، وحماية الفضيلة ومنع الأذى، وأكد ذلك بالمواثيق، ولكن اليهود نقضوا حلف التعاون، ودبروا الأمر على المشركين ضد النبي ﷺ، وكان أساس هذا التعاون أن يتضافروا على دفع الاعتداء وإقامة الحق، أو بعبارة عامة ما يسمى في هذا العصر «بالتعايش السلمي».

وكان النبي ﷺ يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد تعاون إنساني لإعلاء المعاني الإنسانية، وكان يحث على كل تعاون على الخير ويؤيده، ويرد على كل تعاون على الشر ويحاربه ولقد ذهب إلى مكة حاجاً فعلم أن قريشاً تريد منعه فمد يده المسالمة إليهم وهو يقول: «لو دعنتي قريش إلى أمر فيه رفعة البيت الحرام لأجبتهم»، وقد كان ﷺ من مبادئه التعاون على نصرته الضعيف، وقد حضر وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره حلفاً لبعض أشرف قريش عقد في دار عبد الله بن جدعان تعاقدوا فيه لينصرون الضعيف على القوى، فسر ﷺ لذلك سروراً ظهرت آثاره من بعد، فقد قال الهادي الأمين:

«لقد حضرت بدار عبد الله بن جدعان حلفاً ما يسرنى به حمر النعم ولو

دعيت به في الإسلام لأجبت».

وإن النبي ﷺ يعلن أن الله يمد بالقوة كل من يعاون أخاه الإنسان في أي إقليم وفي أي موطن، فيقول ﷺ: «الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه». ولم يعين ذلك الأخ بل عممه، فيعم الأخوة الإنسانية ولا يقتصر على الأخوة الدينية أو الإقليمية.

وإنه في الوقت الذي يشعر فيه الإنسان فيه بالأخوة الإنسانية وأن التعاون مطلوب بكل صوره وأحواله سيذهب النزاع ويختفى ما يذكره بعض العلماء من مبدأ التناحر على البقاء الذي جر على العالم كله الويلات، وحسب كل قوم أن بقاءهم لا يكون إلا في الاعتداء على غيرهم، وحيث ساد ذلك الزعم كان قانون الغابة هو الذي يحكم أو يتحكم.

وقد عدد أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة المبادئ الأساسية للتعاون الدولي، ولوقف الإسلام من الآخر، ونوجزها فيما يلي: الكرامة الإنسانية، اعتبار الناس جميعاً أمة واحدة، التسامح، الحرية، الوفاء بالعهد، العدالة، الفضيلة، المعاملة بالمثل، المودة ومنع الفساد.

كما أن الباحثين الثقات من الغربيين بعد دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية قد وصلوا إلى القول بأن أحكام الشريعة الإسلامية فى المسائل الدولية يمكن الاستفادة منها وخاصة فى مجالين رئيسيين:

الأول: تطوير أحكام القانون الدولي فى شأن مركز الفرد فيه والاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولي.

الثانى: إدخال المبادئ الأخلاقية فى القانون الدولي. إذ إن الشريعة الإسلامية غنية بالمسائل التى تتصل بهذين الأساسين.

والواقع أن إسهام الشريعة الإسلامية فى هذه المجالات كان واضحاً وخاصة فى قانون الحرب، فلقد عرف المسلمون التمييز فى المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين، ووضعوا نظاماً عادلاً لمعاملة الأسرى والرهائن والمدنيين والنساء والشيوخ والأطفال^(١).

كما أن إسهام الشريعة الإسلامية فى وضع أسس العلاقات الدولية فى وقت السلم كان واضحاً، فقد أقاموا صرح العلاقات التجارية والاقتصادية بينهم وبين الغرب على قواعد سليمة وعرفوا حرمة الرسل، والمعاهدات ووسائل تسوية المنازعات بالتحكيم والصلح.. إلخ.

لذا فإن الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي للتعاون يمكن أن يسهما فى بناء نظام دولى جيد يقرب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون. ولا شك أن الوقت الذى نحياه الآن، يفرض علينا أن نتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وأن

Jessup , Amodern law of Nations , Nerw Yord 1948, p. 273 (١)

نحى دورها فى العلاقات الدولية، وأن نعدل نظامها بما يكفل عدم تسيير دولة بعينها أو خمس دول بالأحرى على مجريات الأمور فيها.

خاتمة:

تعرضنا فى هذا البحث إلى إحدى المشكلات القائمة بين العالم الإسلامى والعالم الغربى فى الوقت الحاضر وهى مشكلة العداء، ومحاولة الغرب إلصاق نهم الإرهاب بالمسلمين، والمساواة بين الإرهاب والإسلام. وقلنا إن وراء ذلك حملة صهيونية مفرضة تتخذ أصولها من بعض الكتابات القديمة والحديثة والتي صورت الإسلام بأنه عدوانى، وأنه يحاول أن يهدم الحضارة الغربية. وتعرضنا للأساس الذى يجب أن تقوم عليه العلاقة بين الإسلام والحضارة الغربية فى الوقت الراهن، وهو أساس يأخذ من مبادئ الشريعة فى الاعتراف بالآخر والتعاون معه، والعيش معه فى سلام، واحترام العهد معه، واحترام الكرامة الإنسانية بشكل عام منهجا له. وكذلك ينبى هذا الأساس على القانون الدولى للتعاون الذى يؤمن بضرورة تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون فى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل كفاءة التقدم والتنمية لكل البشر، وفى كافة المجالات. إن قيام العلاقات الدولية على التعاون القوى بين البشر هو انتصار الحق، وإقرار المساواة بين الناس، وكفالة حقوق الإنسان وحرياته. ولا شك أن هذا التعاون هو الكفيل وحده بتحسين العلاقات وبنمو التعاون بين الدول، مع مراعاة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد به فى العلاقات الدولية، وحنن الجوار، واحترام حق الشعوب فى وحدة وتكامل أراضيها وفى تقرير مصيرها، وهى المبادئ التى قررها الإسلام أولا، وميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك.

والله ولى التوفيق

obeikandi.com

مقومات النظام السياسي الإسلامي

وصياغة علاقته مع الآخر

أ.د / أحمد عامر (*)

فكر التحديث: الاستدلال بالشاهد على الغائب.

الخطاب هو سلوك قولى والمهم هو سلوك الفعلى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾.

الخطاب حقيقة اتصالية تفترض رسالة ومرسل ومتلقى وغياته الرئيسية ليس مجرد البلاغ ولكن اقتناع واستجابة والمبادرة إلى تنفيذ المطلوب وتغيير الذات (التشخيصية) ومن ثم تغيير القيم والاتجاه بل والسلوك وتطويع الإرادة.

يتعلق الأمر هنا بالتيار الفلسفى فى الفكر العربى الحديث والمعاصر، التيار الذى انشغل أكثر من غيره بالتراث وإحيائه واستثماره فى إطار قراءة إيديولوجية سافرة، أساسها إسقاط صورة «المستقبل المنشود»، المستقبل الأيديولوجى، على الماضى، ثم «البرهنة» - انطلاقاً من عملية الإسقاط هذه - على أن «ما تم فى الماضى يمكن تحقيقه فى المستقبل».

لقد لبس هذا التيار أول الأمر لباس حركة دينية وسياسية، إطلاعية ومفتوحة، مع الأفغانى وعبده، حركة تنادى بالتجديد وترك التقليد. إن «ترك التقليد» يكتسى هنا معنى خاصاً، إنه : «إلغاء» كل التراث المعرفى والمنهجى

(*) نائب رئيس جامعة قناة السويس والأستاذ المشرغ بكلية التجارة ببور سعيد.

والمفهومى المنحدر إلينا من «عصر الانحطاط»، والحذر ، فى ذات الوقت، من السقوط «فريسة» للفكر الغربى، أما «التجديد» فيعنى بناء فهم «جديد» للدين، عقيدة وشريعة، انطلاقاً من الأصول مباشرة، والعمل على تحديثه، أى جعله معاصراً لنا وأساساً لنهضتنا وانطلاقتنا.

إنها «السلفية الدينية» التى رفعت شعار الأصالة والتمسك بالجذور والحفاظ على الهوية.. الأصالة والجذور والهوية مفهومة على أنها الإسلام ذاته: «الإسلام الحقيقى» لا إسلام المسلمين المعاصرين.

نحن، إذن أمام قراءة أيديولوجية جدالية، كانت تبرر نفسها عندما كانت وسيلة لتأكيد الذات وبعث الثقة فيها. إنها آلية للدفاع معروفة، وهى مشروعة فقط عندما تكون جزءاً من مشروع للقفز والطفرة.. لكن الذى حدث هو العكس تماماً.

لقد أصبحت الوسيلة غاية: فالماضى الذى أعيد بناؤه بسرعة قصد الارتكاز عليه لـ«النهوض» أصبح هو نفسه مشروع النهضة. هكذا أصبح المستقبل يُقرأ بواسطة الماضى، ولكن، لا الماضى الذى كان بالفعل، بل «الماضى كما كان ينبغى أن يكون». وبما أن هذا الأخير لم يتحقق إلا على صعيد الوجدان، صعيد الحلم، فإن صورة «المستقبل - الآتى» ظلت هى نفسها صورة «المستقبل - الماضى». والسلفى يحيا هذه الصورة بكل جوارحه، ليس فقط كصورة رومانسية، بل كـ«واقع حى»، ولذلك تراه يستعيد الصراع الأيديولوجى الذى كان فى الماضى وينخرط فيه، منافحاً ومناضلاً، لا يكتفى بخصوم الماضى، بل يبحث له عن خصوم فى الحاضر والمستقبل.

القراءة السلفية للتراث، قراءة تاريخية، وبالتالي فهي لا يمكن أن تنتج سوى نوع واحد من الفهم للتراث هو : الفهم التراثي للتراث. التراث يحتويها وهي لا تستطيع أن تحتويه لأنها : الترا يكرر نفسه.

السلفية الدينية تصدر في قراءتها من منظور ديني للتاريخ، يجعل التاريخ ممتداً في الحاضر منبسطاً في الوجدان، يشهد على الكفاح المستمر والمعاناة المتواصلة من أجل إثبات الذات وتأكيد لها. ولما كانت الذات تتحدد بالإيمان والعقيدة، فلقد جعلت من العامل الروحي العامل الوحيد المحرك للتاريخ، أما العوامل الأخرى فهي ثانوية أو تابعة أو مشوهة للمسيرة.

لقد تحدث الغزالي عن كتاب له سماه «المضنون به على غير أهله» ولم يصلنا هذا الكتاب.

لقد بنى فلاسفة المشرق خطابهم الفلسفي على «قياس الغائب بالشاهد»، فقاموا بصفات الله على صفات الإنسان، ونظروا إلى «عالم الغيب» بمنظار «عالم الشهادة»، قاصدين «صرف الشريعة إلى الحكمة»، فأخطأوا الطريق وأخطأوا الهدف، وانتهت أفاويلهم إلى أحد أمرين كلاهما فاسد : «إما رأى مبتدع في الشريعة لا من أصلها، وإما خطأ في الحكمة أعنى تأويل خطأ عليها» فأساءوا إلى الدين والفلسفة معاً، ففرقوا من حيث أرادوا أن يجمعوا.

لا، ليس من الممكن دمج الدين في الفلسفة والفلسفة في الدين، فلكل منهما مقدماته وأصوله. كل ما يمكن ، وهذا ما يمكن، وهذا ما يجب عمله، هو تطوير كل منهما من الداخل، حتى يصبح العقل حاضراً في الدين وتصبح الفلسفة متفهمة للدين فيتجهان معاً نحو نفس الحقيقة، نحو المطلق

حيث يندمجان في اللانهاية.. نقطة البداية في هذا المشروع هي تحرير الفلسفة (فلسفة أرسطو باعتبارها أكمل فلسفة) من الشروح الخاطئة والتأويلات المنحرفة والرجوع بها إلى الأصل، إلى قراءة أرسطو بأرسطو.. ذلك ما يجب العمل به في الشريعة أيضاً: يجب نبد أقاويل المتكلمين والرجوع إلى الأصل، وإعادة بناء القول الديني من داخله على أساس أن القرآن يفسر بعضه بعضاً. هنا أيضاً يجب قراءة القرآن بالقرآن.. وذلك هو التأويل.

إن الخطاب القرآن هو خطاب عقل وليس خطاب عرفان أو إشراق.

إن الأساس المنهجي - المنطقي الذي قامت عليه العلوم العربية الإسلامية هذه هو «القياس» باصطلاح النحاة والأصوليين أو «الاستدلال بالشاهد على الغائب» باصطلاح المتكلمين. وتكاد تنحصر آلية هذا «القياس» في البحث عن قيمة ثالثة تكون جسراً بين الشاهد والغائب - أو بين المقيس والمقيس عليه أو بين حكم المعلوم وحكم المجهول - حتى يتسنى للباحث الانتقال من الأول إلى الثاني، أي تمديد حكم الشاهد إلى الغائب، هذا الجسر هو ما يسميه النحاة والأصوليون، بـ«العلة» ويسميه المتكلمون بـ«الدليل» وهو يناظر، كما لاحظ الغزال نفسه، الحد الأوسط في القياس الأرسطي. وإذن، فالمنطق الإسلامي (أي طريقة النحاة والفقهاء والمتكلمين وكذلك طريقة ابن سينا في الاستدلال) لا يهدف إلى البحث عن النتيجة، كما هو الشأن في القياس الأرسطي، بل كل هدفه البحث عن الحد الأوسط، ذلك لأن النتيجة معطاة سلفاً، وهي الحكم الشرعي الوارد في القرآن أو السنة بالنسبة للفقهاء، والنص القرآني بالنسبة للمتكلمين والنص اللغوي - بما فيه القرآن - بالنسبة للنحاة.

إن أول محاولة لتنظيرية جادة عرفها الفكر العربي الإسلامي على أساس منهجي منظم هي تلك التي قام بها علماء النحو واللغة والرامية إلى جمع وتقنين اللغة العربية، لغة القرآن. لقد دشّن النحاة طريقة في البحث والتفكير سرعان ما أخذها عنهم الفقهاء والمتكلمون، نعى بذلك الاستدلال بالشاهد على الغائب. لقد لجأ النحاة في عملهم العظيم ذاك إلى الاستقراء وقياس ما لم يسمعون من كلام العرب (أى الغائب) على ما اجتهدوا في سماعه من الأعراب والقبائل النائية (أى الشاهد) أما الذى دفعهم إلى ذلك فهو تفضى اللحن وتعدد اللهجات واستفحال العجمة، وهى ظواهر حضارية كانت تهدد لغة القرآن بالتفكك والانقراض. وبسرعة فائقة تحولت هذه الرغبة الدينية- القومية فى الحفاظ على لغة القرآن، وبالتالي على القرآن نفسه - لأن «العربية جزء ماهيته» كما يقول الأصوليون- إلى رغبة جامحة فى إعادة بنائها وتحقيق الانسجام بين مختلف «صورها» لجعلها بما يلزم من المعقولة. ومن هنا تحول البحث فى قواعد اللغة إلى «صورها» لجعلها بما يلزم من المعقولة. ومن هنا تحول البحث فى قواعد اللغة إلى «فلسفة نحوية صرفية» جعلت من لغة قبيلة- لغة قريش - لغة اصطناعية تنمو وتتطور بكيفية آلية بواسطة القياس والمماثلة، لغة تبتعد أكثر فأكثر عن الحياة الاجتماعية وتطورها، محتفظة لنفسها بالاستقلال عن حركة المجتمع والتاريخى بشكل لا نظير له فى عالم اللغات الحية الأخرى ينطلق من مبدأ منهجى أساسى : الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة والتفكير فى كل منهما على حدة دون الاستعانة بالآخر. أما فى تحليله للقول الدينى، التحليل الذى يؤسس نظريته فى التأويل، فهو ينطلق من مبادئ ثلاثة رئيسية:

المبدأ الأول: يؤكد أن القول الديني (والقرآن بكيفية خاصة) هو دوماً على وفاق مع ما يقرره العقل . إما بمراعاة الظاهر فقط وإما بتأويل الشيء الذي يعنى أن الحقيقة واحدة، وأن الخلاف بين القول الديني والقول الفلسفي - بغض النظر عن مبادئ كل منهما يتعلق فقط بطريقة التعبير عن الحقيقة والإفصاح عنها: العقل يستعمل البرهان أما الوحي فيلجأ إلى الاستعانة بالخيال وهذا الاختلاف راجع إلى اعتبارات بيداغوجية محض، فالقول الديني خطاب إلى الناس كافة، إلى المتعلمين وغير المتعلمين لأن هدفه الأساسي هو تقويم السلوك البشري، فهو يخاطب العقل والحس والخيال، ويستعمل «الطريقة البرهانية» و«الطرق الجدلية والخطبية». ومن هنا كان التأويل معناه : تحويل القول الجدلي والقول الخطابى إلى القول البرهاني، إلى حديث «العقل المجرد».

المبدأ الثاني: هو أن القرآن يفسر بعضه بعضاً، ومعنى ذلك أنه إذا وجدت آية يخالف ظاهرها ما قام عليه البرهان العقلي، فلا بد أن تكون هناك آية أخرى يشهد ظاهرها على المعنى الحقيقي المقصود بالآية الأولى، أى المعنى الموافق لما يقرره العقل . يقول فى هذا الصدد: «إنه ما من منطوق به فى الشرع مخالف لما أدى إليه البرهان إلا إذا اعتبر الشرع وتصفحت سائر أجزائه، وجد فى ألفاظ الشرع ما يشهد لذلك التأويل أو يقارب أن يشهد» ومن هنا كان التأويل معناه : إعادة بناء القول الدينى بناء عقلياً مع احترام وحدته الداخلية.

أما المبدأ الثالث: فهو يفصل فى قضية منهجية أساسية فصلاً حاسماً، نعنى بذلك ما يؤول وما لا يؤول.

يقول نيكسون في كتابه الفرصة السانحة: «إن المتعامل مع العالم الإسلامي يشبه وضعه وضع الشخص الذي هو في حفرة ضيقة ومعه مجموعة من الشعابن السامة تحمل في سمها أيديولوجيات متصارعة». وحتى لا تلدغه الأفاعى، إذاً فمن وجهة نظر نيكسون أن التفرق - وإن كان نقطة ضعف عندنا - إلا أنه خطر وتهديد للنموذج الأمريكى، فالمتعامل مع هذه الفرق والدول بهذا العدد مسألة صعبة للنموذج الأمريكى، فالمتعامل مع هذه الفرق والدول بهذا العدد مسألة صعبة بالنسبة للنموذج الأمريكى، فما الحل الذى يقترحه نيكسون فى كتابه الفرصة السانحة؟ يقول: (لكى نقوم بدور فعال فى تطوير العالم الإسلامى، علينا أن لا نرسم سياسة إسلامية تسرى على كل البلاد الإسلامية، ولكن علينا أن نحدد نقاط ارتكازنا التى تؤيد وجودنا، وهناك أربعة شركاء منطقيون فى هذه السياسة وهم: تركيا وباكستان واندونيسيا ومصر).. وفى كتابه «١٩٩٩ - نصر بلا حرب» سنة ١٩٨٨ يقول الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون: (وفى العالم الإسلامى من المغرب إلى إندونيسيا حلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية باعتبارها الأداة الأساسية للتغيير العنيف)، وعندما ناقش هذه الظاهرة الحديثة فمن المهم بصورة حيوية ألا نسمح لتطرف الأصولية الإسلامية أن يعمى أبصارنا عن عظمة التراث الإسلامى..

إن الرقيا الثورية التى يقدمها الراديكاليون على أطراف العالم الإسلامى جذابة مثل الشيوعية تماما ومدمرة مثلها أيضاً.. إن الثورة الشيوعية تضرب على أوتار احتياجات الإنسان المادية والثورة الإسلامية تضرب على أوتار

الاحتياجات الروحية، فالأيديولوجية الشيوعية تعد بالتحديث السريع، والأيديولوجية الثورية الإسلامية هي رد فعل ضد التحديث والشيوعية تعد بتدوير ساعة التاريخ إلى الأمام والأصولية الإسلامية تعيدها إلى الوراء...

إن الثوريين الإسلاميين يدينون إلحاد الشرق الشيوعي والعلمانية المادية للغرب الرأسمالي.. إنهم يهددون المصالح الغربية في الخليج الفارسي وفي أماكن أخرى.. إن الثوريين الشيوعيين والإسلاميين أعداء أيديولوجيون يتبنون هدفًا مشتركًا: الرغبة في الحصول على السلطة بأي وسيلة ضرورية بغية فرض سيطرة دكتاتورية تقوم على مثلهم التي لا تحتل ولن تحقق أى من الثورتين- الإسلامية والشيوعية- حياة أفضل للشعوب في العالم الثالث بل سيجعلون الأمور أسوأ، لكن إحداهما ستسود مالم يضع الغرب سياسة موحدة لمواجهة الأبعاد الاقتصادية والروحية على حد سواء.

ويسمى رد الفعل، ولا أقول الفعل، أصولية، وأصولية بكل أنواعها وشعاراتها نزعة ثقافية، بمعنى أنها تثبت مجمل تاريخ الإنسان وسلوكه عند عامل أو متغير من عوامل أو متغيرات الثقافة، بحيث يغدو فطرة أو غريزة لا تتحول. وبالتالي يميز أمة عن أمة، أو بالأحرى، يميز «نوعًا» بشريًا من نوع آخر، مرة واحدة وإلى الأبد. وإذا كانت الحيوانات تصنف بسمات بدنية، فإن البشر، عند هؤلاء، يصنفون في أغلب الأحيان، طبقًا للعقيدة الدينية التي لا تتصل بموضوعات الطبيعة، بل بنظم الثقافة وعناصرها.. وعسانا نكشف الخلل في منطق أصحاب تلك النزعة الأصولية الثقافية إذا ما تناولنا مسألة الثقافة والحضارة على أساس علمي.

عالمان، «نحن»، و«هم»:

فى الوقت الذى تظهر فيه توقعات بعالم واحد فى نهاية الصراعات الرئيسية، إلا أن الميل للتفكير بعالمين كان يتردد دائماً عبر التاريخ الإنسانى. فالناس لديهم دائماً ما يغريهم بتقسيم بعضهم إلى «نحن» و«هم»، الجماعة التفضيلية والجماعة الأخرى، حضارتنا وأولئك البرابرة. الباحثون يحللون العالم على أساس: الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المركز والمحيط الخارجى. المسلمون يقسمون العالم على نحو تقليدى إلى «دار الإسلام» و«دار الحرب». هذا التمييز انعكس بمعنى ما فى نهاية الحرب الباردة بواسطة الباحثين الأمريكيين الذين قسموا العالم إلى «مناطق سلام» ومناطق «اضطراب»، الأولى تضم الغرب واليابان وهى حوالى ١٥٪ من تعداد العالم، والأخرى هى كل ما عدا ذلك.

الصدع الذى أحدثته دراسات المناطق ودراسات القضايا بصورة منفصلة بضمحل معه ويتآكل مفهوم الأمة. ويمثل اقترابنا هذ قفراً على رفض البعض الحديث عن وحدة سياسية بين المسلمين وعلى اقتصار البعض على الحديث عن المشروع الإسلامى الحضارى كأداة لإحياء فكرة وحدة الجماعة، وعلى اقتصار البعض الآخر على الحديث عن الجماعة فى داخل الدولة (الواحدة) «أين هى الأمة المسلمة؟»

إلا أن الذى يبرز وطأتها وعواقبها الحقيقية هو البينى (العلاقات بين مكونات الأمة)، والعلاقة مع الآخر، ومن هنا كل أبعادها السياسية. كيف؟ ففى ظل التجزئة القطرية، والتبعية السياسية والاقتصادية، والخلل فى التوازن

العسكري لصالح الأعداء، وهي ليست تحديات جديدة ولكن تتزايد وطأتها، فإن خط الدفاع الأخير المتبقى للأمة- هو البعد الحضارى العقيدى الثقافى- فهو الرابطة الباقية الأساسية بين مكونات الأمة والمميزة لها عن الآخر بدون اندماج واستيعاب كاملين فيه، بل أنه تمكن فى هذا البعد إمكانات التجديد الحقيقية، فإن التجديد لا يكون مادياً فقط بل لا بد أن يصبح منطلقه ومحكه هو البعد الثقافى الحضارى. فهذا هو الركيزة العملية تجديد ذاتية متفتحة، لا تقوم ذاتيتها على الانغلاق ولكن تبلور فى ظل أسس التعارف الحضارى مع الآخر. وعلى هذا النحو فإن «الثقافى» هنا الذى نهتم به ليس التفاصيل الغنية عنه ولكن باعتباره مخرجاً أو مدخلها فى عملية سياسية كبرى متعددة الأبعاد أولهما؛ غاية الآخر فى استبعاد وإقصاء وإذابة هذه الأمة ودثر نموذجها الحضارى، وإذا كان قد فشل فى قرون القوة، فإن قرون الضعف قد شهدت درجات من نجاح هذه الغاية. ثانيهما: قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديات بأنماط مختلفة من الاستجابات. وكانت القدرة على الاستجابة أكبر وأكثر فعالية فى قرون القوة والوحدة التى لم تخل أيضاً من التهديدات الخطيرة.

كانت الإمبراطوريتان الأموية والعباسية ترجعان إلى دار الإسلام أى مجال الإسلام الذى لم يقتصر على فئة جغرافية... فإن الأراضى التى هى مصدر الولاء فى النموذج الجمعى، وأداة لجعل الولاء أمراً بديهياً فى نموذج ثقافة المواطنة، تعكس معنيين متناقضين تماماً. ولم ينجح الخطاب الوطنى بتقديس الأرض الذى ظهر فى التاريخ الغربى خلال القرن التاسع عشر فى تقليل هذا الفارق إلا عن طريق استخدام صيغة المجاز.

إن مبدأ الأراضى الإقليمية التى تفسده الثقافات الجمعية، يحصل أيضاً على إنشاء جديد من جانب نسق المعانى الذى يميز كل ثقافة من الثقافات غير الغربية، هكذا يقر الإسلام المفهوم الجمعى بشأن الأرض. إن «الأمة الإسلامية» - المعبرة الجماعة الشرعية الوحيدة- تضم جميع المؤمنين، وتمثل المكان المفضل لإنجاز الوظائف السياسية ولصياغة علاقات الولاء. وفى ظل هذا المفهوم من البديهى أن يكون توطين الأمة متعذراً بل ويؤدى فى الوقت ذاته إلى تغذية تصور كامل للتعبية السياسية المناهضة لمبدأ الأراضى الإقليمية. إن الولاء الإسلامى لنظام يناشد عقيدته أو تضامنه الجمعى يسمو فوق قانون الأراضى. هكذا أعربت الحركات الإسلامية فى أكثر الأحيان عن مطالبتها بسيادة الإسلام على الجاليات المسلمة فى أوروبا ونازعت الدول الأوروبية القائمة. لم يعتبر آية الله الخومينى اشتراكه فى النزاع اللبنانى بأنه تدخل فى شئون الغير، كما رأى أن تورطه فى الحياة السياسية للعالم العربى بصفة عامة هو أمر متعلق بمجاله الخاص بغض النظر عن الصفة القانونية للأراضى المعنية.

ومن هذا المنظور فإن معنى «دار الإسلام» يدل على منطقة الإسلام- المنطقة التى تتولى إدارة إسلامية تنظيم شئون الجماعة فيها- ويمثل أو تقليص للأمة حيث يفرض أول تقسيم للأمة التى لا يجوز تقسيمها شرعاً. وينطوى معنى دار الإسلام على تصور للعلاقات الدولية توجد فيه دار الحرب فى المقابل، وهى الدار الكائنة فى المجال الخارج الإسلام وفقاً لثنائية اكتسبت معناها كاملاً حين توحدت دار الإسلام مع المجال

الإمبراطورى العباسى، وعلى هذا المستوى لا يمكن لأى تقسيم داخلى إلا أن يكون عارضاً، وظرفياً، ومستنداً إلى حجة الضرورة وحدها. وهكذا يكون هذا المعنى هو النقيض لمبدأ الأراضى الإقليمية الغربى الذى يضىفى على الحدود قيمة مؤسسية ويصفها بأنها لا تُمس.

وإذا ما بحثنا إنشاء الإمبراطوريات الإسلامية وتوسعها، يمكننا فى الواقع ملاحظة أنه منذ القرن الأول الهجرى جرت ممارسات عديدة تتم عن تكون قانون دولى، لقد عقد النبى محمد ﷺ معاهدات مع يهود المدينة ومع المسيحيين فى العقبة، كما أن الخليفة عبد الملك (الخليفة الأموى ٦٤٦-٧٠٥م) تفاوض مع بيزنطة، وتم افتتاح سفارات منذ وقت مبكر فى «روما الشرق»، وفى بلاد فارس، ولدى الملك شارل الأول (ملك الإفرنج ٧٤٢-٨١٤م). ومهما كان طموح الإمبراطورية إلى الكونية، فإن اندراجها فى عالم يتواجه مع «دار الحرب» أى دار المسيحية، يجعلها تعتبر ذاتها أراض إقليمية. كانوا يصدرون تصاريح للدخول الإمبراطورية إلى المحاربين غير المسلمين، كما كان التجار الأجانب يدفعون المكوس عند دخول الإمبراطورية.

ولا ريب بأننا لا نجد خلف هذه البنى قانوناً دولياً مكتملاً. إن فكرة المعاهدة ذاتها تبرز العديد من الالتباسات حين نعرف مثلاً بأن الفقهاء المسلمين يعتبرون المعاهدات حالات تقتضيها الضرورة ولا تنشئ سوى التزام مؤقت لا يدوم فى أى حال أكثر من عشر سنوات. إن حجة الضرورة كبحت فرضية العقوبة ذاتها وسلبت النظام الدولى من أى أساس ذى قيمة. فى الواقع أننا شهدنا قيام ممارسات دولية خالية حتى من المبادئ أو القواعد.

وفيما يتعلق باندراسهم في نظام دولي، كان الفاعلون يستندون إلى سيادتهم الكاملة متصورين بأنه نظام تجاوز بين كيانات يلزم في داخله الاتصال مع الآخر.

أما الثقافة الإسلامية فإنها تستند إلى رؤية مختلفة، بما أن تحديد ذاتها بالنسبة للكوني يندرج في الوحي، فهي منفتحة على ثقافة الآخر، لكنه انفتاحاً من قبل إما دعوتها الدينية التي تقودها نحو التصدير أكثر من الاستيراد، وإما تعايشها الموقت مع عالم آخر لا تعترف له على أي حال بأنه حامل للعولمة.

فمن التغلغل الشديد مثلاً التأكيد بأن التجابه بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية يحدد اندماج العالم الإسلامي داخل النظام العالمي. من المؤكد أن هذه الصيغة يمكن أن تذكرنا بعدم تلاؤم المعاني الذي يصيب النماذج السياسية الغربية حين يحاولون نقلها بالقوة إلى هذه المنطقة من العالم. وفي المقابل فإن فكرة التجابه وهمية، بدلاً من المجابهة بين الثقافتين، فإننا نشهد ظهور وتكاثر مشروعات سياسية عديدة تعبئ رموزاً ثقافية مقتبسة من قاموس الإسلام بقصد توحيد السُخط وعدم الرضا تحت علم رفض النموذج الغربي مواطنة خاصة، القائمة على أساس إنسان الدولة الواحدة، إنسان العقيدة الواحدة، إنسان اللغة الواحدة، هذه هي المواطنة التي تعتبر توجهات الحركة الإسلامية بمنطقة المغرب العرب تويجاً لها، والتي تحدد صفة المواطنة والحقوق المرتبطة بها وفق الخطوات الإجرائية التالية: الأمة - البديل: يعتمد الخطاب الإسلامي على العموم، وخطاب الحركة الإسلامية، المسلمة

الراسخة في الفكر الديني والقائلة «بوحدة الأصل»، فالوحدة العقائدية، غير المختلفة الأصول والعقائد، هي أصل الأمة العقائدية الواحدة.. هذا الاعتماد القائم على التخصيص، لا ينفي القول بتعريف الراغب الأصفهاني للأمة (الأمة هي كل جماعة، يجمعهم أمر، إما دين واحد، أو زمان واحد، أو مكان واحد، سواء كان ذلك الأمر اختيارياً أو تسخيراً).

جميع خطابات الحركة الإسلامية؛ لأنها لا تتماشى ومقررات الدين الإسلامي القائمة على احترام التمايز بين الأقسام، إذا كان هذا التمايز لا يتعارض مع أصوله العقائدية، فالتخصيص في حالة الأمة الإسلامية، لا ينفي الحقائق المميزة لكل شعب من شعوب هذه الأمة، بل يراد به تحديد الهيكل العام للأمة الإسلامية المتكونة بادهة من شعوب متميزة الخصائص النفسية، العقلية، الثقافية واللغوية الخاصة، إنه تطويع لمفهوم فرضته ظروف ومتطلبات المشروع الجديد والقائم على نقد، ورفض المفاهيم المستمدة من بيئات ثقافية متعارضة مع خصائص البيئة الثقافية المحلية... إذ يوظف مفهوم الأمة وبصفة مستمرة معارضة مع مفهوم «الشعب»، هذا المفهوم الأخير يرى فيه منتج الخطاب السياسي الإسلامي، أنه لا يتماشى وخصائصنا الثقافية؛ لأن الظروف التي أنتجت تختلف عن حالنا، فهو مفهوم مرتبط بطبيعة الصراع الذي هو هدف فك «السيادة» من السلطان المطلق وإسنادها للشعب ليصبح المصدر الوحيد للشرعية والتشريع في الغرب.

إنه مفهوم حامل لخصائص بيئته القومية ذات البعد اللاتيني، التي تطبع «مفهوم الحق» بطابع الفردية، الأمر الذي يجعله يتعارض ومفهوم بيئتنا

الثقافية- مفهوم الأمة- الذى يتحدد وفق مبادئ إيمانية مطلقة أهمها مبدأ الاستخلاف والشورى المفروضة شرعاً، والتي لا تعتبر حكماً فرعياً من فروع الدين الإسلامى، ولكن أصلاً من أصوله، والخطوة الأولى فى طريق أولوية السلطة الربانية للعباد بصفتهم مواطنين كاملين الحق الذى يعتبر أمراً ربانياً، ومبدأ الاستخلاف الذى يشكل قاعدة الانطلاق فى تحديد ماهية الأمة، لا يعنى الصفاء العقائدى من حيث مكونات بناء الأمة الذى لا يقوم على أساس العقيدة، بل على طبيعة أشمل يدخل ضمنها أصحاب العقائد الأخرى، ليشكلوا مع بقية المؤمنين «المواطنين» أمة سياسية واحدة، يتمتع فيها بحقوق المواطنة الجميع، هذه المواطنة التى تفرض عليهم واجبات قبل التمتع بالحقوق، ومنها حرية المعتقد وممارسته؛ لأن المساواة، هى قاعدة التعامل فى دولة الإسلام؛ ولأن القاعدة الفقهية تقول: (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) ليصبح مفهوم «أهل الذمة» غير ملزم فى الممارسة السياسية فى إطار هذا التصور، طالما تحقق الاندماج بين المواطنين، فالأمة التى تقوم على أعناقها دولة الإسلام، يجب أن تقوم على أساس المواطنة، والمساواة فى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن المعتقد الدينى، فالانسجام العقائدى ليس ضرورة شرعية بل حتمية ربانية ورسالية. فالصحيفة نصت، وفصلت فى الموضوع، عندما صنفت القبائل قبيلة قبيلة، ليكونوا أمة من دون الناس. إنها الأمة السياسية، القائمة وفق مبدأ واجب التناصر، والمساواة بين جميع الفئات العقائدية، المشكلة للأمة، والمشروطة بعدم الولاء للآخر ضد دولة الإسلام، ومنع العدوان مطلقاً على حرية الاعتقاد والممارسات المرتبطة به.

هذا لا يعنى حسب تصورات الخطاب الإسلامى، التخلّى عن الشريعة الإسلامية كوسيلة للضبط، بل يجب أن تكون القاعدة القانونية المنظمة لكيان «الأمة السياسية» التى تعطى للدولة صبغتها العقائدية. إن المسلمين مطالبون بتحديد ما يميز مواطنهم عن مواطنة الأمم الأخرى، وهذا لا يكون إلا باتباع المنهج القرآنى فى بناء الأمة، وذلك عن طريق جعل الشريعة هى الحاكم، فلا شريعة معها ولا قانون فوقها، وهى التى تحدد حقوق المواطن السياسية، هذه الحقوق التى يحصرها القانون فى الحقوق السياسية وتمثل فى :

١- اختيار الحاكم المسئول أمام الأمة الذى يتم اختياره وفق موازين الصلاحية.

٢- اختيار أعضاء المجالس التمثيلية والتشريعات منها على وجه الخصوص والتى لا تستطيع ولو بإجماع أعضائها سن القوانين التى تخالف أحكام الشريعة، أو تعديل حكم من أحكامها، كأن تحلل ما حرم، أو تحرم ما أباح، بل تحدد صلاحياتها فى وضع القوانين واللوائح لتنفيذ أحكام الشريعة القطعية الدلالة، أو اختيار تأويل على تأويل من الأحكام ذات الدلالة الظنية بشرط أن لا تتخطى حدود التعبير وتدخّل فى دائرة التحريف، ولكن يمكن لهذه المجالس التى يمارس المواطن من خلالها حقوق مواطنته أن تستقل بوضع قوانين واستنباط الأحكام فى القضايا التى لم يرد فيها النص ولا إجماع فى حدود ما تسمح به القواعد الأصولية المقررة شرعاً.

٣- حق العزل ويتمتع به المواطن اعتماداً على طبيعة المركز القانونى لرئيس الدولة، والذى هو مركز وكيل أكثر منه مركز قيادة. ويهدف هذا الحق

إلى تقويم رئيس الدولة في حالة انحرافه عن منهج الله وعن حدود وكالته. هذا الحق تمارسه الأمة بواجب النصيحة ثم العزل أو الخروج.

هناك ملامح تعكس تخوفات حول مصير المنطقة وتحذيرات عما يضمره تخطيط السياسة الأمريكية لأوضاع المنطقة بعد حرب الخليج، لأن هيكل النظام العربي لم يعد صالحاً لخدمة الاستقرار في المنطقة وتحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.. وفي هذا الإطار تأتي نظرة الغرب إلى حضارة الإسلام على أنها المنافس الأول والمزاحم الوحيد بعد سقوط الشيوعية ولذا فإن الغرب يقول من خلال النظام العالمي الجديد إن عالم الإسلام ليس أمامه إلا التبعية لنموذجه الحضاري وإما المواجهة بكل أسلحة القوة التي يمتلكها.

الإسلام بين آثار النظام الدولي الجديد على العالم الثالث:

سيكون لظهور هيكل متعدد مع انخفاض درجة الانقسام والعداء الأيديولوجي عواقبها على أوضاع الهامش السياسية والإقليمية وسيكون من أهم ملامح هذه التغييرات على صعيد الأمن السياسي والعسكري للهامش صعود الإسلام إلى مقدمة صفوف معارضة الهيمنة الغربية مع بروز الأبعاد المجتمعية كموضع للعلاقة بين الشمال والجنوب بشكل أكبر مما كانت عليه خلال الحرب الباردة.

وإذا كانت أداة الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولي حول الميراث العثماني في البلقان والشام في القرن التاسع عشر، فإن صورتها الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلي الذي أعلن عنه عام ١٩٨١ إبريل شارون حول تفكيك المنطقة

عرقياً ودينياً وطائفيًا. وتوالت التعبيرات السياسية الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان، قانون الاضطهاد الدينى الأمريكى) وبقدر ما كان التبشير الدعامة الثانية التى ارتبطت بدعامة التجارة فى عملية الكشف الجغرافية بقدر ما أن التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون - والذى لم ينقطع - قاد إلى انتشار اتجاهات سياسيات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقاً من مخطط محكم ومدعوم أضحى يهدد - ليس الأقليات المسلمة - ولكن امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستئصال فى إندونيسيا). ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم اهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطاب البابا يوحنا بولس الثانى الذى أصدره فى عام ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة «إعادة تنصير العالم» وذلك تصريحاً بالمخطط المضغم، الذى تبلور فى منتصف الستينات عن المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى عام ١٩٦٥، حيث اتخذ فى هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها فى التاريخ: تبرئة اليهود من دم المسيح.

﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب علنيا إنك أنت التواب الرحيم﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءكم من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم فى ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه

تختلفون ﴿[المائدة: ٤٨]﴾، ﴿قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ [الأعراف: ٢٤] ﴿فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون﴾ [يونس: ١٩]، ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، ﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء﴾ [التحل: ٩٣]، ﴿قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو إما يأتينكم منى هدى من تبع هداى فلا يضل ولا يشقى﴾ [طه: ١٢٣]، ﴿وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم * فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون﴾ [المؤمنون: ٥٢، ٥٣]، ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ﴿تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون﴾ [الجاثية: ٦]، ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ [الجاثية: ١٨]، ﴿هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون﴾ [الجاثية: ٢٩]، ﴿فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تعملون﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿هو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن والله بما تعملون بصير﴾ [التغابن: ٢].

أمر الله عباده المسلمين وكتب عليهم فى القرآن الكريم أن يحبوا مخالفيهم فى الدين فقال - تعالى - فى سورة آل عمران الآية ١١٩ ﴿ها أنتم

أولاء تحبونهم ولا يحبونكم»، فالقرآن ينطق بأفصح عبارة وأصرحها واصفًا المسلمين بهذا الوصف الذي هو من أثر الإسلام وهو أنهم يحبون أشد الناس عداوة لهم وهذا دليل على أن هذا الدين دين حب ورحمة وتساهل وتسامح ﴿ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى﴾ إنهم لا يحبونكم مع أنكم تؤمنون بكتابهم ومع ذلك تحبونهم ولا يحبونكم وبهذا نحتج على من يزعم أن الإسلام يغري المسلمين بيبغض المخالف لهم في الدين.. كما أمر الله المسلمين أن يجادلوا أهل الكتاب بالتي هي أحسن فقال في سورة العنكبوت الآية ٢٩ ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون﴾... «هذا كتابنا ينطق بالحق» ويبين موقف الإسلام من الآخر وهو موقف لا يدعو إلى قبول الآخر والتعايش معه في علاقة وفاق بل هي علاقة حب وعناق.

العدل قيمة عليا في الإسلام:

Justic القسطاس - الحق الإنصاف - العدل، وبالفرنسية Justice- Justesse وبالإيطالية Giustizia وقد وردت كلمة قسطاس في مواضع شتى من القرآن الكريم.

إن العدل في نظر القرآن - كما هو الواقع المحس - عماد الخير والصلاح وعماد النظام وتمام الملك والسلطان، فلا نظام إلا بالعدل ولا أمانة إلا بالعدل ولا شرائع إلا بالعدل ولا حكمة ولا رحمة إلا بالعدل. فالعدل هو غاية الغايات وهو الأساس أو العماد الذي شاد الله عليه الكون ليس في الإنسان

مع الإنسان فقط، وإنما في الإنسان مع نفسه وفي الإنسان مع ربه وفي الإنسان مع أسرته وفي الإنسان مع أمته وفي الإنسان مع البشر جميعاً، وفي الإنسان مع كل ما في الكون من نبات وحيوان وجماد. هذه مكانة العدل في الإسلام. وكثيراً ما حكى القرآن عن مصير الأمم التي حرمت من إدراك العدل وتفشى فيها الظلم حتى أدركها الفناء والهلاك. أما قوله - تعالى - : ﴿ولو كان ذا قربي﴾ فهو أخذ بالإنسان عما جرت به عاداته من التأثير بصلات القربي في المحاباة للأقرباء والظلم لغيرهم.

إن أهم دعائم السعادة التي يسمى إليها البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم، وأن يستقر العدل فيما بينهم، وإنا لا نكاد نعرف شيئاً أبعث للشقاء والفتن وأنفى للهدوء والاطمئنان بين الأفراد والجماعات من سلب الحقوق واغتيال الأقوياء حقوق الضعفاء وتسلب الجبارين على الآمنين المسلمين، وليس من ريب في أن هذه الظواهر التي ينحرف بها أهلها من سنن الله ونظامه في كونه، أشد ما يقطع الصلات ويغرس الأحقاد ويثير أعاصير الكيد والانتقام ويهدد المجتمع بالأخطار التي تحمل الناس ما لا طاقة لهم باحتماله من آثار الخصومات والضغائن والأحقاد.

لقد نص إعلان حقوق الإنسان على أن من حق الإنسان مقاومة الظلم لكنه لم يرسم لذلك نظرية ولا وضع له الخطوط والآليات، كما أنه يجعل ذلك مجرد حق بينما يرتفع به الإسلام إلى مستوى الوجوب (الواجب) وهي مرحلة تتضمن الحق بالضرورة وإن كنت تسمو عليه. والملاحظ أنه إذا كان التاريخ الإسلامي قد شهد أكثر من خروج لم تتوافر له الشروط والضمانات السابقة، لذا فقد كانت نتيجته إراقة دماء المسلمين دون تحقيق لهدف.

من هذه النصوص ومن غيرها يبين أن مقاومة الظلم ليست مجرد حق بل هي فوق ذلك فرض وواجب. وفي هذا تتقدم على إعلان حقوق الإنسان على أن مقاومة الظلم مجرد حق، إذ جعل حقوق الإنسان الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم. وهكذا فإن أقصى ما بلغته الشرعيات الوضعية أن تجعل مقاومة الظلم حقاً للناس لكن الشرعية الربانية تجعله واجباً وفرضاً يأثم الناس إن تركوه. ولقد يزكى ذلك ما سوف نسوقه عند الحديث عن آثار الشرعية من استقلال الفقه الإسلامى بنظرية الدفاع الشرعى العام (الحسبة) أو (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي يرتفع فيها إنكار المنكر من درجة الحق إلى درجة الواجب حيث تأثم الجماعة كلها بتركه.. إن شرع ما لم يأذن به الله ظلّم ينبغى أن يقاوم.. والعدوان على حدود الله ظلّم ينبغى أن يقاوم والعدوان على حقوق الأفراد ظلّم ينبغى أن يقاوم.. كل ذلك وفق ضوابط وقيود.

العدل وحقوق الإنسان:

والعدل معناه في الأصل (التسوية) وهي تشمل التسوية بين الناس في إعطاء الحقوق والتسوية بين الأقوال والوقائع وبين الحكم ما تثبته البيئة وبين التصرف وما تقضى به أحكام القوانين والشرائع. والعدل مطلوب في القرآن بقدر ما نهى عن ضده وهو الظلم الذي يرجع إلى حرمان صاحب الحق من حقه.

وفي ضوء هذه الفلسفة لا مكان للجور أصلاً في النظم السياسية الغربية المعاصرة وهكذا ينتهى الأمر في ظل الدولة الغربية المعاصرة فيما نحن بصده إلى مشروعية بمدلول ضيق وضمانة وضعية هزيلة هي الرقابة على

دستورية القوانين - حيث يؤخذ بها- والتي مؤداها الموضوعى التزام سلطة الدولة بنظامها القانونى الذى هو من وضع أجهزتها ثم الاحتكام إلى هيئات تنتمى إليها أيضاً فى شأن مدى التزامها بذلك النظام... الأمر الذى يبعد عن تلك السلطة كل شبهة لجور ما. إنها دائماً عادلة طالما ظلت ملتزمة بالنظام القانونى الذى هو من وضعها والذى تستطيع التعديل والتبديل فيه كلما شاءت. وهكذا يظل مفهوم الشرعية بأبعاده الغربية المعاصرة بعيداً عن أن يقدم حلاً فعالاً للمشكلة السياسية تبعاً لعجزه عن تقديم ضمانة فعالة ضد تدلى الدولة بنظامها القانونى الإسلامى - فى تعبيرنا المعاصر - جاعلاً من مقاومة الجور حقاً شرعياً للمواطن المسلم فلم يترك الأمر لأجهزة السلطة فلا تكون خصماً وحكماً كما هى الحال فى ظل نظام الدولة الغربية المعاصرة.

ولنضرب مثلاً.. فإن اهتمامات المملكة العربية السعودية بحقوق الإنسان قديمة ومنذ تأسيس المملكة فى عهد الملك عبد العزيز، ولعل من أبرز الاهتمامات الندوة العلمية التى عقدت بين فريق من كبار علماء السعودية على رأسهم وزير العدل السعودى آنذاك والذى رأس الندوة وشارك فيها من اللجان بالمجلس الأوروبى الأستاذ «فاساك» مدير قسم حقوق الإنسان فى المجلس الأوروبى ومدير المجلة الدولية لحقوق الإنسان، وكان موضوع الندوة «الشرعية الإسلامية وحقوق الإنسان فى الإسلام» مارس ١٩٧٢.

وقد افتتحت الندوة بكلمة وزير العدل تحدث بها عن مبادئ الإسلام فى رعاية حقوق الإنسان وحمايتها وضماتها فى شتى المجالات. وضرب على ذلك الأمثلة، واستشهد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والوقائع

التاريخية المؤيدة لذلك. وأشار إلى المذكرة التي قدمتها وزارة العدل إلى الوفد الأوروبي مترجمة إلى الفرنسية وانتهى إلى القول : إن الإسلام أسمى من ميثاق حقوق الإنسان، وأكثر استيعاباً، وأبقى على الزمن لأن مصدره إلهي.. أبدى الوفد الأوروبي رغبته بأن يكتب لهم بخلاصة ما ذكر لتكون في أيديهم وثائق مكتوبة تساعدكم على الرجوع إليها لإيضاح هذه الحقائق للكثيرين ممن يجعلون الإسلام أو يعادونه.. تصميم منا على بقاء (كرامة الإنسان) محمية لدينا من غير تمييز ما بين إنسان وآخر بدافع العقيدة الإسلامية الإلهية، لا بدافع القوانين الوضعية المادية، لأن مفعول العقيدة الإلهية في ذلك أقوى من مفعول القانون المادي، خاصة ونحن نرى أن معظم الاضطرابات والشذوذ في حياة الشباب في العالم المتقدم إنما سببه فقدان العقيدة الإلهية، والانصراف إلى حياة مادية بحتة تزايدت معها الجرائم وحياة الشذوذ في المجتمع بنسبة بعد الشباب عند العقيدة في الله.

وقدم الوفد السعودي في الندوة مذكرة حكومة المملكة العربية السعودية حول شريعة حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقها في المملكة الموجهة للهيئات الدولية المختصة.. وألح الوفد الأوروبي أن تكتب للوفد هذه الأجوبة القيمة لتكون في أيديهم وثيقة مخطوطة يدافعون بها عن الإسلام ويشرحون بها الحقيقة لكل راغب في المعرفة. كما أعلن زميل له بكلمة أخرى تهنته لهذه الدولة الفتية على ما حققته من مفاخر حقوق الإنسان بفضل الإسلام، إلى أن قال : وأنى بصفتي مسيحياً أعلن أنه هنا في هذا البلد الإسلامي يعبد الله حقيقة، وأنه مع السادة العلماء بأن أحكام القرآن في

حقوق الإنسان بعد أن سمعها ورأى في الواقع تطبيقها، هي بلا شك تتفوق على ميثاق حقوق الإنسان.

تعد الشريعة هي البناء الأساسي لمبادئ نظرية الإسلام السياسية، ونعني بالشرعية هنا تلك الأحكام المستمدة من القرآن والسنة من خلال فهم وتفسير وتطبيق المجتمع لها، ومن وجهة نظر القانون الحديثة للأمة أن تحتفظ في الحكم على القوانين التي يسنها المشرع وتحدد مدى موافقتها أو مخالفتها لمبادئ الإسلام.

النظام الديمقراطي بين النموذج المسلم والغربي

إن أى نظام سياسى هو مجموعة من قواعد عمل وما ترتكز إليه هذه القواعد من قيم وفلسفات تأتى جميعاً كحل للمشكلة السياسية ومن ثم فإن التويم الحقيقى للنظام السياسى هى تقويم قدرته على تقديم الحلول الفعالة لهذه المشكلة، ومن ثم يجب البدء بتحديد مضمون وطبيعة المشكلة السياسية فى ضوء هذا المضمون ومعايير الحل الغربى المعاصر لها متمثلة فى المبادئ التى راحت تشكل دعائم النظم السياسية الغربية المعاصرة والتى تلتقى على نسق واحد هو الديمقراطية السياسية الغربية ولكى نرى إلى أى مدى أفتح ذلك النسق فى تحقيق الحل الأمثل للمشكلة السياسية، ثم ننتقل بعد ذلك إلى بناء (نموذج مسلم) لما يجب أن يكون عليه النظام السياسى حتى يعتبر إسلامياً حقاً وذلك باستنباط فروضه ومفاهيمه من الكتاب والسنة لا مستقراً من واقع التاريخ السياسى للمجتمعات المسلمة. إن وصف نظام سياسى ما

بأنه مسلم معناه أن علاقة الأمر والطاعة في المجتمع تجرى على مقتضى ما جاء في الكتاب والسنة من قيم سياسية ومن أحكام قانونية في شأن تلك العلاقات وهذا مؤداه أن نموذجاً نظرياً للعلاقات السياسية في المجتمع المسلم يتعين أن يقوم على مجموعة من مفاهيم متسقة فيما بينها مستنبطة من تلك القيم والأحكام كما وردت في الكتاب والسنة ، فلو أننا حاولنا تصوير مثل هذا النموذج على هذا النحو فاستنبطنا مفاهيمه من تلك الآيات والأحاديث المتفق عليها والتي تقضى بالتزام رعايا السلطة بطاعتها من حيث هي فضيلة سياسية مسملة بذاتها ومن تلك التي تعلق هذه الطاعة على مراعاة السلطة للنظام القانوني المسلم بقيمه وأحكامه وعلى قدم المساواة مع المحكومين ثم تلك التي تشرع مقاومة جور السلطة بل وتجعل منها واجباً إسلامياً.

تصوير هذا النموذج المسلم للعلاقات السياسية مرتكزاً على مفهوم سياسي أساسي هو ما نستطيع تسميته بالتدرج في الالتزام السياسي وهو تدرج نستطيع تمثله على النحو التالي: على رأس سلم التدرج في الالتزام السياسي على خريطة ذلك النموذج المسلم يقع النظام القانوني المسلم بقيمه وأحكامه - بمضمونه الذي يتفرد به الإسلام- ثم يلي ذلك الالتزام السياسي العام بطاعة ذلك النظام من غير تمييز بين قيمه السياسية وأحكامه القانونية وهو التزام عام في معنى أنه شامل لمواطني الدولة المسلمة دوئاً تمييز بين حاكميها ومحكومياتها- إذ الأصل في الإسلام أنه لا حكم إلا لله - فالحاكمون ملتزمون بالامتثال لحكم القانون الإسلامي ولقيمه السياسية في علاقاتهم الخاصة وفي ممارستهم لوظيفة الحكم وفي الخروج على ذلك جور

ولهذا الجور مفهوم إسلامي له موقعه على ذلك النموذج المسلم للعلاقات السياسية. والمحكومون كذلك ملتزمون بتلك الأحكام والقيم في علاقاتهم الخاصة وفي علاقاتهم السياسية أي كأطراف في علاقة الأمر والطاعة، فهم مكلفون بطاعة السلطة بوصف هذه الطاعة قيمة سياسية إسلامية بذاتها، بيد أنهم مكلفون في الوقت نفسه بواجب سياسي هو واجب مقاومة الجور أي جور الحاكم تبعاً لخروجه على التزامه بأحكام النظام المسلم وبقيمه السياسية ومقاومة الجور هذه مفهومها المسلم الذي يتخذ له هو الآخر مكاناً على النموذج السياسي المسلم للعلاقات السياسية ثم يلي ذلك في سلم التدرج في الالتزام السياسي بمفهومه الإسلامي انقسام رعايا النظام القانوني المسلم الشركاء في ذلك الالتزام السياسي العام إلى فريقين حاكمين ومحكومين بتدرج سياسي فيما بينهما قوامه التزام المحكومين بأوامر سلطة الأمر. بيد أن هذا الالتزام السياسي هو الآخر مرهون بالتزام الحاكمين بالنظام القانوني المسلم بأحكامه وقيمه بصدد مضمون أوامرهم، فإن جاء هذا المضمون خارجاً على تلك القيم والأحكام الإسلامية كان بذلك جائراً وسقط التزام رعايا السلطة به ووجبت مقاومته، وتلك ضمانته شعبية فعالة للشرعية فمفهومها الإسلامي الشامل وهي ضمانته يتفرد بها النظام السياسي المسلم.. وهكذا يظهر النموذج السياسي المسلم على هيئة بناء ذهني من مجموعة متسقة من مفاهيم سياسية على رأسها مفهوم التدرج في الالتزام السياسي ثم مجموعة من مفاهيم سياسية أخرى وهي جميعاً إسلامية تبعاً لكون مضمونها مستنبطاً من الكتاب والسنة كمفهوم الطاعة من حيث هي فضيلة سياسية ومفهوم الجور في مدلوله الإسلامي ومفهوم المقاومة من حيث هي واجب إسلامي ومفهوم من حيث هي ضمانته لعدم التدلي إلى الجور.

التمييز والاختلافات الأساسية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية من ثلاثة وجوه أساسية:

أولها: القانون من صنع البشر أما الشريعة فمن عند الله ومن صنعه.. ولذا فالقانون ناقص دائما ولا يمكن أن يبلغ حد الكمال لأن صانعه لا يمكن أن يوصف بالكمال أما الشريعة فتتمثل فيها قدرة الخالق وكماله وعظمته وإحاطته بما كان وما هو كائن تحيط بكل شيء في الحال والاستقبال حيث صاغها العليم الخبير حيث أحاط علمه بكل شيء ﴿لا تبديل لكلمات الله﴾ [يونس: ٦٤]، فالله وضع قوانين ثابتة تحكم طبائع الأشياء وحركاتها واتصالاتها، فالله وضع الشريعة الإسلامية قانونًا ثابتًا كاملاً لتنظيم الأفراد والجماعات والدولة ولتحكم معاملاتهم، وأن الشريعة بلغت من الروعة والكمال حداً يعجز عن تصوره الإنسان .

ثانيهما: أن القانون الوضعي عبارة عن قواعد مؤقتة تضعها الجماعة لتنظيم شئونها وسد حاجاتها وتستوجب التغيير كلما تغيرت حال الجماعة، أما الشريعة فقواعد وضعها اله على سبيل الدوام لتنظيم شئون الجماعة، فقواعدها دائمة ولا تقبل التغيير والتبديل، فقواعد الشريعة الإسلامية ونصوصها جاءت عامة ومرة إلى آخر حدود العموم والمرونة كما أنها وصلت من السمو درجة لا يتصور بعدها سمو.

ثالثها: الجماعة هي التي تصنع القانون وتلونه بعاداتها وتقاليدها وتاريخها ولتنظيم شئونها، فالقانون من صنع الجماعة وليس الجماعة من صنع القانون، أما الشريعة التي تهدف قبل كل شيء إلى خلق الأفراد الصالحين والجماعة

الصالحة وإيجاد الدولة المثالية والعالم المثالي.. فالله وضع الشريعة وأنزلها على رسوله نموذجًا من الكمال ليوجه الناس إلى الطاعات والفضائل ويحملهم على التسامى والتكامل، فالمسلمون ما داموا متمسكين بالشريعة من صنع الشريعة كيانهم تابع لكيانها ووجودهم مرتبط بوجودها وسلطانهم تابع لسلطانها.. وهكذا فالشريعة الإسلامية تتميز عن القوانين الوضعية بالكمال والسمو والدوام.

والشريعة الإسلامية أول شريعة قيدت سلطة الحكام وحرمتهم حرية التصرف وألزمتهم أن يحكموا في حدود معينة ليس لهم أن يتجاوزوها وجعلتهم مسئولين عند عدوانهم وأخطائهم. وتقوم النظرية على ثلاثة مبادئ أساسية: أولها: وضع حدود لسلطة الحاكم، ثانيها: مسؤولية الحاكم عن عدوانه وأخطائه، ثالثها: تخويل الأمة حق عزل الحاكم.

فالغاية إنما هي إقامة شرع الله ومتى كان شرع الله مقامًا كان التغيير والتبديل كل فترة نوعًا من العبث الذي تنتزه عنه الشريعة وجريًا وراء تقليد الأمم الأخرى التي نوهينا عن مشابهتها، وللحقيقة فإن كثيرًا من الأحكام الشرعية المتعلقة بأمور السياسة والاقتصاد يحاول كثير من الناس أن يطوعها لتوافق النظم السائدة في عالم اليوم ظنًا منه أن في ذلك نصرة الإسلام وخوفًا منهم أن يتهم الإسلام بالقصور ومخالفة هذه النظم وهذا في الحقيقة جناية على الإسلام لأن كل ما شرعه الإسلام حق وخير من كل ما خالفه والإسلام، إنما جاء حاكمًا على كل هذه النظم وليدخل كل الناس كافة تحت شرعته لا ليدخل الناس تشريعاته تحت لواء تقليد الأمم الأخرى أو جعله محكومًا عليه من هذه النظم.

فإذا تعرض كتاب الله للفهم السياسي الحزبي أو الطائفي أو لتحكم النزعات الشخصية باسم الاجتهاد وحرية الرأي فإنه يتعرض في واقع الأمر للاستغلال السيء ممن ينتسبون إليه بإعلان الإيمان به ويكون تعرضه لذلك أنثد أمانة على تفكك المسلمين وعلى نزولهم من مستوى الإيمان به وتطبيقه في حياتهم إلى مستوى المستغفلين والمحترفين به على نحو ما آل إليه تصرف فريق من أهل الكتاب السابقين على الإسلام في تحريف كتابهم وقد تعرض فعلاً كتاب الله في حقب من تاريخ المسلمين إلى هذه المحاولات الاستغلالية الانحرافية، تعرض لتأييد وجهة نظر سياسة خاصة أو لملاءمة مع فكرة أجنبية دخيلة قد تكون مضادة لتوجيه كتاب الله لو ترك وشأنه يملأ على المؤمنين به ما يريد وليس ما يريدون.

وهكذا يظهر النموذج السياسي المسلم على هيئة بناء ذهني من مجموعة متسقة من مفاهيم سياسية على رأسها مفهوم التدرج في الالتزام السياسي ثم مجموعة من مفاهيم سياسية أخرى وهي جميعاً إسلامية تبعاً لكون مضمونها مستنبطاً من الكتاب والسنة كمفهوم الطاعة من حيث هي فضيلة سياسية ومفهوم الجور في الكتاب والسنة كمفهوم الطاعة من حيث هي فضيلة سياسية ومفهوم الجور في مدلوله الإسلامي ومفهوم المقاومة من حيث هي واجب إسلامي ومفهوم من حيث هي ضمانة لعدم التذلل إلى الجور.

أولاً: المعيار العددي:

تأثر الفكر السياسي الغربي الحديث وما انتهى إليه من أنظمة للحكم إلى حد كبير بكثير من المفاهيم اليونانية القيمة، فلا يزال عالم الغرب مدينًا بل إنه

حتى الآن ما زال يعيش صالة على الفكر اليونانى وأغلب الألفاظ الاصطلاحية فى شأن الكيان العضوى لسلطة الأمر فى المجتمع أى من حيث عدد القائمين على السلطة، لقد أنتهى التقسيم اليونانى القديم فلا مكان فى المفهوم اليونانى القديم- وحتى فى مثالته أفلاطون المطلقة- للحكم الدستورى أو لفكرة الدستور المسبق التى أتى بها الإسلام للمرة الأولى فى تاريخ نظم الحكم التى لم يعرفها الغرب الحديث إلا فى حدود أضيق وبعد الإسلام بأكثر من ألف عام. لذلك كان المعيار العددى الذى اهتدى إليه العقل اليونانى مبدع أقدم الفلسفات كحل للمشكلة السياسية.. ولكن : ما هو موقف الإسلام من المعيار العددى الغربى فى شأن الكيان العضوى للسلطة؟.. هى - فى الإسلام- للإيمان والعلم اللذين يرفعان أصحابهما درجات فوق من عداهم إنها إذن ودونما حاجة إلى اجتهاد (حكومة الخبرة المؤهلة للحكم) وليست البتة تسلط السواد الأعظم المهيم للوغوائية.

وموقف الإسلام هذا من المعيار العددى كحل للمشكلة السياسية يذكرنا بذلك النقد الذى يوجهه النابهون من الملاحظين والمحللين الغربيين إلى مبدأ سيادة الأمة حين وضع موضع التطبيق هناك فكانت النظم النيابية بمجالسها المنتخبة التى راحت تنفرد بسلطة الدولة باعتبار تلك المجالس هى أداة التعرّيب عن الإرادة العامة ومن ثم تنطلق فى تسلطها من غير قيد أو مسئولية تبعاً لضياح المسئولية بتعدد المسئولين. إن تعدد القائمين على السلطة (أعضاء المجالس) وتباعهم يفسح المجال هناك - على حد تعبير هؤلاء المحللين الغربيين أنفسهم - لتعاقب الانهازين من غير المؤهلين على الحكم . إن

النقد الذى وجهه ولا يزال يوجهه النابهون من المحللين الغربيين للنظم
النيابية الغربية المعاصرة بالتفصيل المتقدم يكفى فى ذاته كتأييد ضمنى من
جانبيهم لموقف الإسلام المتقدم من المعيار العددي الغربى.

ثانياً: مبدأ سيادة الأمة:

يقوم نظام الدولة الغربية المعاصرة على دعامة وهى مبدأ سيادة الأمة أو
سيادة الشعب ويرد الغربيون مبدأ سيادة الأمة أو سيادة الشعب إلى فلسفات
القرنين السابع عشر والثامن عشر فى شأن النشأة التعاقدية للمجتمع
السياسى لدى كل من لوك الإنجليزى وروسو الفرنسى، تلك الفلسفات التى
بدت لأصحابها قدرة بما انتهت إليه على تقديم حل فعال للمشكلة
السياسية.

إن مبدأ سيادة الأمة أصبح فى التطبيق مجرد سند أيديولوجى - من غير
مضمون موضوعى - لاستبداد المجالس . لقد راحت تلك المجالس تنفرد
بالسلطة باعتبارها سلطة الشعب ومن ثم فلا راد لكلمتها وباعتبار تلك
المجالس أداة التعبير عن (الإرادة العامة) راحت تمثل المصدر الوحيد للقانون
المعبر عن هذه الإرادة المعصومة ومن ثم فإذا تكلم القانون وجب على
الضمير أن يصمت وهكذا ينتهى الأمر من ثانياً مبدأ سيادة الأمة إلى طاغية
بمئات الرؤوس (المجالس) كبديل لطاغية برأس واحدة (الملكية المستبدة
القديمة) ومن ثم إلى نقيض ما كان يتصور من ورائه. وعلى حد تعبير
البعض فإن إعلان سيادة الشعب لم يكن له من أثر سوى إحلال ملكية
متخيلة هى الإرادة العامة محل ملك حى، والإرادة العامة بطبيعتها قاصرة

على الدوام لأنها عاجزة عن أن تحكم بنفسها ومن ثم إلى نقيض ما كان يتصور من ورائه. وعلى حد تعبير البعض فإن إعلان سيادة الشعب لم يكن له من أثر سوى إحلال ملكية متخيلة هي الإرادة العامة محل ملك حي، والإرادة العامة بطبيعتها قاصرة على الدوام لأنها عاجزة عن أن تحكم بنفسها ومن ثم فهي في حاجة دائمة إلى من يقوم عليها. وتعدد القائمين عليها (أعضاء المجالس) وتتابعهم يفسح المجال لاحتمال أكبر لتعاقب الانتهازيين من غير المؤهلين على الحكم والذين لا راد لكلمتهم لأنها التعبير عن الإرادة العامة والإرادة العامة لا تخطئ ولا تجور. وجملة القول في شأن مبدأ سيادة الأمة كدعامة ثانية لنظام الدولة الغربية المعاصرة أنه قد أدى إلى التطبيق - في ظل النظم النيابية - إلى هيئات حاكمة بسلطات مطلقة ونهائية لا تمثل إلا لقانون الدولة الذي هو من وضعها ومن ثم فهي لا تتقيد في النهاية إلا بإرادتها. إنه إذن الاستبداد المتدلى بطبيعته إلى الجور الذي لا عاصم للمواطنين منه وسنرى فيما يلي كيف أن الإسلام لم يكن بحاجة إلى شعار ما من شاكلة سيادة الأمة أو سيادة الشعب لتقديم الضمانة الفعالة لعدم تدلى القائمين على سلطة الأمر إلى الجور تلك الضمانة التي جاءت في الإسلام كعنصر من عناصر النسق السياسي المسلم ومقومة من مقومات نظامه القانوني في تعبيرنا المعاصر.

إن نظرة معمّنة فيما جاء بالقرآن وبالأحاديث في شأن سند الالتزام بطاعة القائمين على سلطة الأمر في المجتمع المسلم تقطع بالقول بأن الإسلام قد سبق الغرب الحديث بأكثر من ألف عام في تصويره للسلطة المنظمة في

المجتمع ومن ثم الخاضعة للقانون، فوفقًا لأحكام الإسلام طاعة السلطة فضيلة مأمور بها، مرهونة بالتزام القائم على سلطة الأمر بأحكام الشرع (الكتاب والسنة) فيما يصدر عنه من أوامر. فالأصل في الإسلام أنه «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» وهذا الحديث يتضمن قيمة سياسة إسلامية عليا مؤداها التزام هؤلاء بأحكام الشرع أى بالقرآن والسنة، وهذا مؤداه سلخ السلطة عن أشخاص القائمين عليها لإخضاع ممارستها للدستور مسبق هو كتب الله وسنة رسوله. أليس هذا هو بعينه مضمون مفهوم الدولة الغربية الحديثة الذى يدعى الغربيون أنه من ابتداع فكرهم الحديث؟! ولو أنهم علموا بحقيقة ذلك التدرج فى الالتزام السياسى الذى يتعين أن يقوم عليه المجتمع المسلم ذلك التدرج المستنبط من الكتاب والسنة والذى قوامه التزام أعضاء المجتمع الإسلامى والقائم على سلطة الأمر بذاته وعلى قدم المساواة بدستور الإسلام - القرآن والسنة- من ناحية وتعليق الالتزام بطاعة السلطة فى المجتمع المسلم على التزام القائم عليها بقواعد ذلك الدستور من ناحية أخرى ولو أنهم قد علموا ذلك لما ادعوا بأن مفهوم دولة القانون هو من تصوير فلسفاتهم السياسية الحديثة.. جملة القول إذن فى هذا الصدد أن الإسلام هو الذى قدم وللمرة الأولى فى تاريخ النظم السياسية أروع صورة للسلطة المنظمة تنظيمًا قانونيًا ومن ثم لدولة القانون.

ثالثًا: مبدأ الشرعية:

يجمع الفكر السياسى الغربى المعاصر على أن مفهوم الدولة الحديثة هو من صنع تلك الفلسفات وأن هذه الدولة تمثل صورة تاريخية حديثة

للمجتمع السياسي لم تكن معروفة من قبل و أن الذي يظهرها على الصورة التاريخية السابقة عليها للمجتمع السياسي يتمثل في خاصة ابتدعها فكرهم الحديث على حد ادعائهم هي (تنظيم السلطة) تنظيمًا قانونيًا مسبقًا في كيانها العضوي والوظيفي الأمر الذي نقل مجتمعاتهم من صورة المجتمع السياسي ذي السلطة المشخصة في شخص الحاكم والى يمارسه صاحبها كشأن من شئونه فلا يخضع في ممارسته لها لقانون ما إلى صورة الدولة الحديثة حيث يحل الالتزام بالنظام (بالقانون) محل الالتزام بالخوف وحيث يحل حكم القانون محل حكم الأفراد. وسنرى كيف أن في ما يدعيه الفكر الغربي الحديث في هذا الصدد تجاهل - لا بد وأن يكون مقصودًا- لما أتى به الإسلام من قبل وبأكثر من ألف عام في شأن سلخ سلطة الأمر عن أشخاص القائمين عليها ليكونوا مجرد عمال عليها يخضعون في ممارستهم لمظاهرها لدستور مسبق هو القرآن والسنة. والذي يمعن النظر في النظم السياسية الغربية المعاصرة التي تعمل في إطار من مفهوميهم للدولة يتسطيع من غير عناء أن يتبين لها جميعًا دعامتين أي مبدئين أساسيين هما مبدأ الشرعية ومبدأ سيادة الشعب أو سيادة الأمة. والغربيون المعاصرون يرون في هذين المبدئين المصلح الواقعي من الاستبداد السياسي ومن ثم أمثل حل للمشكلة السياسية كما يرون فيها ثمرة فلسفاتهم وثقافتهم الحديثة في مجال السياسة.

إن الإسلام كان المبدع الأول لهذين المبدئين وبأبعاد تجاوز في الفاعلية كثيرًا أبعادهما في النظم السياسية الغربية المعاصرة.. معيار الشرعية الذي نبه إليه مونتسكيو القرنسي في القرن الثامن عشر الميلادي والذي راح من بعده

يمثل الدعامة الرئيسية للدولة الحديثة التي يفتخر بها الغربيون مدعين أن دعمتها تلك هي من إبداع فيلسوفهم مونتسكيو، وسنرى كيف أن مبدأ الشرعية بمفهومه هذا بل وبأبعاد أعظم قد جاء به الإسلام من قبل مونتسكيو بقرون طويلة.

وهكذا يظل مفهوم الشرعية بأبعاده الغربية المعاصرة بعيداً عن أن يقدم حلاً فعالاً للمشكلة السياسية تبعاً لعجزه عن تقديم ضمانة فعالة ضد تدلى الدولة بنظامها القانوني إلى الجور. وسنرى فيما يلي كفى أن الإسلام هو الذي جاء للمرة الأولى في تاريخ النظم بمبدأ الشرعية بمدلوله الدقيق وكيف أنه حدد له أبعاداً وشرع له ضماناتاً فعالاً إذ ربطه بالنظام القانوني الإسلامي - في تعبيرنا المعاصر - جاعلاً من مقاومة الجور حقاً شرعياً للمواطن المسلم، فلم يترك الأمر لأجهزة السلطة فلا تكون خصماً وحكماً كما هي الحال في ظل نظام الدولة الغربية المعاصرة.

إن النظام القانوني المسلم وقد صور في الكتاب والسنة بقواعده وجزاءاته لم يقف عند حد القواعد المنظمة لسلوك المسلم وأحواله في المجتمع المسلم بوصفه إنساناً ومواطناً وبوصفه حكماً فحسب وإنما جاوز ذلك إلى تصوير القيم الأساسية والأهداف العليا للدولة المسلمة ومن ثم جاعلاً منها جزءاً من النظام القانوني متمتعة تبعاً لذلك بطبيعة قواعده وبطبيعة جزاءاته.. ولذلك فإن الخروج من جانب القائمين على سلطة الدولة المسلمة على تلك القيم والأهداف لا يختلف في طبيعته أو في جزاءاته من خروج هؤلاء على بقية أحكام النظام القانوني المسلم بل إن هذا الأمر يزداد عمقاً إذا علم أن الهدف

النهائي للدولة المسلمة بشتى مؤسساتها إنما ينحصر في إقامة مجتمع مسلم أى في مجتمع تحدت معالمه بكل قطاعاته في الكتاب والسنة وأن العمل على تحقيق هذا الهدف من جانب القائمين على سلطة الدولة هو على حد تعبير الفقه الإسلامي «شرط ابتداء وشرط بقاء» بالنسبة لولايتهم في معنى أن شرعية السلطة في الدول الإسلامية مرهونة في قيامها وفي استمرارها بالتزامها بالعمل على أعمال النظام القانوني المسلم في جملة دوامها وتميز بين أحكامه المنظمة لسلوك المسلم كمواطن وحاكم وبين تلك القيم الأساسية والأهداف العليا التي وردت في الكتاب والسنة.. وجملة القول في شأن مفهوم الشرعية في الإسلام وفي مواجهة مفهومها الغرب المعاصر أن الإسلام لا يعرف التمييز بين المشروعية والشرعية تبعاً لكون الأهداف العليا للمجتمع المسلم وقيمه الأساسية قد وردت في الكتاب والسنة على قدم المساواة من حيث طبيعة الجزاء مع أحكام النظام القانوني المسلم على النحو المتقدم. إن النظام القانوني المسلم ليس له فلسفات عقلية سابقة عليه تقع فيها أهدافه العليا وقيمه الأساسية بل هو نظام متكامل على ذلك النحو المتقدم، وبهذا يظهر مفهوم الشرعية في الإسلام على مفهومها الغربي. إن مفهوم الشرعية الغربي المعاصر إذ يقف من حيث ضمانته الوضعية عند مجرد المشروعية بالتفصيل المتقدم يجعل من المضمون الإيجابي للشرعية- التزام سلطة الدولة بمراعاة القيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع فيما يصدر عنها من قرارات، بل وفي نظامها القانوني كله- مجرد تصور لسفى أو أيديولوجي من غير أية ضمانات فعالة له، أما في الإسلام فإن لمضمون الشرعية - الجامع لضرورة مراعاة سلطة الدولة الإسلامية لأحكام النظام القانوني المسلم

وللقيم الإسلامية وللأهداف العليا للمجتمع المسلم على السواء - مضاينة قانونية فعالة يظهر بها الإسلام في هذا المجال على النظم الغربية المعاصرة وهذه الضمانة القانونية للشرعية الإسلامية تتمثل في حق مقاومة الجور كحق إيجابى للمسلم بل إنه في النسق القانونى المسلم وفي نظرية الإسلام السياسية على السواء يجاوز مجرد الحق إلى كونه واجباً على كل مسلم وذلك بحكم ما ورد في شأنه في الكتاب والسنة. ذلك بأن واجب مقاومة الجور هو أصل من أصول الإسلام التي صورت في كتاب الله. ولقد صور واجب مقاومة الجور في القرآن الكريم في أصل أعم هو النهى عن المنكر.

يقول الله - تعالى - : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وفي صيغة هذه الآية الكريمة ما يقطع بأن النهى عن المنكر واجب إسلامى وليس مجرد رخصة ، بل إن من الآيات ما ربط واجب النهى عن المنكر هذا بالإيمان ذاته كقوله - تعالى - : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ [آل عمران: ١١٠].

إن أهم دعائم السعادة التي يسعى إليها البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم، وأن يستقر العدل فيما بينهم، وإنا لا نكاد نعرف شيئاً أبعث للشقاء والفتن وأنفى للهدوء والاطمئنان بين الأفراد والجماعات من سلب الحقوق واغتياال الأقوياء حقوق الضعفاء وتسلط الجبارين على الآمنين المسلمين، وليس من ريب في أن هذه الظواهر التي ينحرف بها أهلها من سنن الله ونظامه في كونه، أشد ما يقطع الصلات ويغرس الأحقاد ويشير أعاصير

الكيد والانتقام ويهدد المجتمع بالأخطار التي يتحمل الناس ما لا طاقة لهم باحتماله من آثار الخصومات والضغائن والأحقاد.

إن الجماعات السياسية تعبر عن حقيقة اجتماعية وهي تتعدد من حيث الصور والتطبيقات، وعندما تبلغ الجماعة درج معينة من التقدم والاستقرار والتنظيم الإقليمي تأخذ شكل دولة. ومن هنا يمكن القول أن الدولة ليست إلا إحدى الصور التاريخية للجماعة السياسية أو بعبارة أخرى الدولة آخر صورة - حتى الآن- تاريخية للمجتمع السياسي وللسلطة السياسية معاً. وتمثل الخاصة الكيفية التي تظهر بها الدولة على ما عداها من صور المجتمع السياسي في ظاهرة السلطة المنظمة أي السلطة التي تمارس لحساب المجتمع السياسي، فلم تعد تشكل خاصة من خصائص فرد أو نفر معين. إن الارتباط الجماعي بإقليم معين يهيئ لصورة من صور التميز بين الجماعات قوامها إحساس الجماعة بذاتيتها تعبيراً واعياً في مواجهة ما عداها من الجماعات قوامها إحساس الجماعة بذاتيتها إزاء ما عداها، وحينئذ تظهر «نحن» ليعبر بها أعضاء الجماعة عن ذاتيتها تعبيراً واعياً في مواجهة ما عداها من الجماعات ومما أفضى في النهاية إلى مفهومي «السلام» و«الحرب» باعتبار أن إقليم الجماعة هو دار السلام وأن ما وراءه دار حرب ومن ثم فأهله أعداء.

ونتيجة انكسار الذات القومية وانحسارها لا بد من البحث عن جماعة مرجعية أولية تكون الأصل والملاذ معاً ويكون التعصب لها والعنف لها وتكون عصبيتنا التي نحمل ظهرنا. ذلك لأن الناس لا يمكنهم أن يفكروا

بعقل فى متابعة مصالحهم الخاصة إلا إذا عرفوا أنفسهم لأن سياسة المصالح
تفترض وجود الهوية.. من أنا ولمن أنتمى؟

معظم الدول الإسلامية لا تشكل دولة فى المفهوم الغربى للدولة العصرية،
ففكرة الدولة الغربية المعاصرة مضمونها انتقال سلطة المجتمع السياسية من
حالة القوة الخام إلى القوة المنظمة أى من حالة الامتثال بالخوف إلى الالتزام
بالنظام أو فى معنى آخر الانتقال من حكم الفرد إلى حكم القانون، الأمر
الذى يربط فكرة الدولة الغربية المعاصرة بفكرة القانون مهياً بذلك لإعمال
مبدأ المشروعية ببدلوله الغربى حيث يحل حكم القانون محل حكم الأفراد
أى سلخ سلطة الأمر عن أشخاص القائمين عليها ليكونوا مجرد عمال عليها
يخضعون فى ممارستهم لمظاهرها لدستور مسبق أى تنظيم السلطة تنظيمًا
قانونيًا مسبقًا فى كيانها العضوى والوظيفى، الأمر الذى ينقل المجتمع من
صورة المجتمع السياسى ذى السلطة المشخصة فى شخص الحاكم والتى
يمارسها كشأن من شئونه فلا يخضع فى ممارسته لها لقانون ما إلى صورة
الدولة الحديثة حيث يحل الالتزام بالنظام (القانون) محل الالتزام بالخوف
وحيث يحل القانون محل حكم الأفراد...!!

وفى الحروب ترسخ الهوية ويتحقق التماسك الاجتماعى بدلاً من
الانقسام الذى يتطلب زواله وجود عدو مشترك، فالصراعات الطائفية
تسمى «حروب هوية» ومع ازدياد العنف فإن القضايا المتنازع عليها تجنح إلى
أن يعاد تحديدها على وجه الحصر بثمن وهم حيث يتعزز تماسك الجماعة
والالتزامها.. من نحن؟ لمن ننتمى؟ من هو الآخر؟.. فالناس يستخدمون

الساسة لتحديد هيوتهم إلى جانب دفع مصالحهم وتنميتها، فنحن لا نعرف من نكون إلا عندما نعرف من ليس نحن ويتم ذلك غالبًا عندما نعرف : «نحن ضد من؟».

obeikandi.com

دراسة بشأن

تصحيح صورة الإسلام في الغرب

أ.د. نبيل السماطوى (*)

تمهيد:

نعانى اليوم كثيراً من صورة الإسلام كما يفهمها رجل الشارع الغربى (١) وكما يفهمها صناع القرار السياسى والاقتصادى والعسكرى هناك؛ لأن هذه الصورة المشوهة هى التى جعلتهم يتهمون الإسلام والمسلمين بالعنف والتطرف والإرهاب وإثارة القلاقل والحروب، ومعاداة الحضارة الغربية رمز التقدم والتنمية، ومعاداة الأخذ بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة، ومعاداة المنهجية العلمية فى التفكير. هذه الصورة المشوهة هى التى جعلتهم يحاولون رسم خرائط جديدة للعالم الإسلامى، خرائط جغرافية من خلال التخطيط لتقسيم بعض الدول كالعراق، والسودان...، وخرائط ثقافية وفكرية من خلال التدخل السافر فى البناء التعليمى والتربوى الذى يمس التربية الدينية كما يحدث الآن فى باكستان وغيرها من الدول وخرائط سياسية لإحداث قلاقل هنا وهناك ودعم نظم معينة ومحاولة الإطاحة بنظم أخرى... إلخ (أفغانستان والعراق).

وهذه الصورة المشوهة هى الذريعة التى يتخذها صناع القرار فى الغرب لإبادة وتشريد وقتل المئات من المسلمين فى العديد من دول العالم وأبرزها أفغانستان والشيشان وفلسطين وكشمير والعراق... إلخ. وهذه الصورة المشوهة هى التى جعلت بعض المتطرفين فى الغرب يؤكدون أن العدو البديل عن

(*) مقرر لجنة الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية برابطة الجامعات الإسلامية، وعميد كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر.

(١) وسنتهم فى هذه الدراسة بإبراز مجموعة من الحقائق المهمة هي:

- ١- التنظير الغربى للإسلام الأصولي.
- ٢- المنهجية العلمية للرد على المزاعم الغربية.
- ٣- أسس للحوار بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

الشيوعية بعد سقوطها هو الإسلام، وإنه يجب إعادة شن حرب صليبية جديدة ضد الإسلام. هذه الصورة المشوهة عن الإسلام هي التي جعلت حقوق المسلمين في أغلب بقاع العالم تنتهك تحت سمع وبصر العالم وتحت سمع وبصر كل الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. ولعله من المضحك المبكى أن دول الغرب ترسل بعثات للحفاظ على الحياة الفطرية التي يقصد بها الحيوانات المعرضة للانقراض في أفغانستان في الوقت الذي يباد ويشرد آلاف الناس هناك تحت سمع وبصر العالم كله، وبأيدي من القوى العالمية العظمى تحقيقاً لمصالح معينة بعيداً عن العدالة والقيم وحقوق الإنسان.

أولاً: التنظير الغربي للإسلام الأصولي؛

هذه الصورة المشوهة للإسلام والمسلمين يقف وراءها مراكز تبحث وتخطط ومصالح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية، ومن وراء كل هذه المراكز والمصالح القوة الصهيونية والمصالح الرأسمالية الغربية. هذه القوة وتلك المصالح هي التي تمتلك المال والخبرة والتكنولوجيا المتقدمة والقادرة على توظيفها في تشكيل الرأي العام والاتجاهات والثقافة من خلال الإعلام وآليات البناء الفكرى المؤثر فى الغرب من صحافة وسينما وتليفزيون ومسرح وقنوات فضائية ومراكز للبحث وتزييف للعلوم وإخراج نظريات زائفة بمشابهة الحق الذى يراد به باطل خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولعل الأمثلة على هذا كثيرة جداً، مثل نظرية التحديث Modernztion، ونظرية نهاية التاريخ، ونظرية صراع الحضارات، ونظرية سيادة الليبرالية... إلخ.

هذه الأفكار والنظريات المزيفة والمصنوعة بيد باحثين وبتوجيه من المؤسسات السياسية والاستخبارية الغربية لم تتوقف. فقد عرض حديثاً بول كندى أستاذ التاريخ فى جامعة «يال» الأمريكية وصاحب كتاب (ارتفاع وانهباء القوى العظمى) المترجم إلى العربية، عرض فى جريدة نيويورك تايمز الصادرة يوم ٢٧

يناير ٢٠٠٢م دراسة د. برنارد لويس المتخصص في الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط وعنوانها (الخطأ الحاد في العلاقة بين الإسلام والغرب) ويرى لويس أن إرهاب الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا ليس هو الذي أثار فكرة إعداد الدراسة لأنه بدأها قبل هذا التاريخ. وهو يرى أن إشكالية العلاقة بين الغرب والإسلام هو رفض الإسلام والمسلمين التعامل مع متغيرات العصر وأهمها العولمة الاقتصادية، والديمقراطية السياسية، والتعددية الأمريكية، وهي المتغيرات التي تقودها أمريكا. وفي نظره فإن الدول الإسلامية عاجزة ورافضة للتواصل مع الغرب ومع كل جوانب العقلانية والعلمية والتقنيات الحديثة. المسلمون في نظره يعيشون في أوهام أمجاد الماضي، وقد رفضوا التعامل مع كل جوانب التقدم الذي أفرزه العقل الغربي ابتداء من التنمية الاقتصادية والتصنيع والديمقراطية التي قادتها بريطانيا منذ ١٧٦٠م وتبعتها فرنسا ثم أمريكا. وإشكالية المسلمين في نظر لويس رفض فصل الدين عن الدولة، وعدم القدرة على التواصل مع حضارات وأفكار الآخرة، وبالتالي معاداتها وعدم الاستفادة منه. والمسلمون في نظره عاجزون عن فهم كيف يبذل الآخرون، وعن الاستفادة من هذه الإبداعات.

وإذا كان لويس يشير إلى أن هناك محاولات متفرقة لدى بعض العرب والأتراك والإيرانيين للتواصل والاستفادة من إبداع الحضارة الغربية، فإنه يرى أن هذه المحاولات لا تمثل التيار السائد لدى المجتمعات المسلمة.

والمشكلة أن أنصار الاتجاهات الأصولية المتطرفة يرجعون تخلف المجتمعات الإسلامية إلى الابتعاد عن صحيح الدين، وليس إلى المعجز عن التواصل والاستفادة من منجزات الحضارة الغربية متمثلة في العقلانية والثورة العلمية والمعرفة والديمقراطية.

ويرى لويس أن حل الإشكالية والقضاء على تخلف المسلمين لا يتحقق إلا بالتخلي عن كراهية المسلمين للحضارة الغربية والاندماج في النظام العالمي

الجديد. هذه الرؤية القديمة المتجددة في الغرب أن الإسلام هو العدو الأساس للتقدم والحضارة الغربية هو ما ترده قيادات فكرية (فريدمان وهتجتون..) وقيادات سياسية (مارجريت تاتشر) في مقال لها في الهيرالد تريبون البريطانية (١٢ فبراير ٢٠٠١م).

ثانياً: عناصر المنهجية العلمية للرد على الاتهامات:

والسؤال الملح الآن هو كيف نغير هذه الصورة المشوهة عن الإسلام؟ وكيف نقنع رجل الشارع في الغرب؟ كما نقنع صانع القرار بأن الإسلام هو دين السلام والتقدم والتنمية والانفتاح على كل الحضارات، وهو دين يؤكد أن الاختلاف والتعددية والتنوع العقائدي والثقافي والفكري والسياسي واللغوي والحضاري.. هو سنة من سنن الله يجب احترامها والتعامل معها بما يؤدي إلى صالح الإنسان في كل مكان وزمان. كيف نوصل لهم ونقتنعهم أن الإسلام يحرم الاعتداء ويجرم الإرهاب وترويع الآمنين سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين؟ كيف نوصل لهم أن الإسلام يجرم الإكراه حتى ولو كان في أمور العقيدة، لأنه يحترم حرية الإنسان أو قل هو دين التحرير - تحرير الإنسان مسلماً كان أم غير مسلم. وهنا لا بد من طرح مجموعة أساليب أو آليات تنبثق عن سياسات مدروسة، بشكل علمي أهمها:

الأولى: الوصول إلى رجل الشارع الغربي من خلال الإعلام والاتصال وترجمة حقائق الإسلام الصحيح وطرحها من خلال الإعلام بالاستعانة بالمسلمين في الدول الغربية، والاستعانة بالمنصفين من الدارسين الغربيين. وهنا يجب الاستعانة بخبراء الاتصال والتواصل مع العقل الغربي للتأثير على كل آليات تشكيل القرار ولا تقتصر فقط على مصادر صنع القرار. وهذا يعني محاولة الوصول إلى أبناء الخمسين ولاية في أمريكا إلى كل أبناء مجتمعات أوروبا وهم الذين يشكلون القرارات من خلال صناديق الانتخابات، ومن خلال آليات متعددة كجماعات الضغط والكتابة الصحفية والأحزاب المعارضة

وجماعات المصالح والهيئات غير الحكومية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني... إلخ.

الثانية: التواصل مع نظريات منصفة أقرت بفشل البناء الثقافي الغربي وإيرازها، خاصة تلك التي أكدت إفلاس الحضارة الغربية من الغربيين أنفسهم - مثل نظرية تدهور الغرب «اشبنجلر» ونظرية دورة الشقافات «سوروكين» ونظرية دورة الحضارة «تويني»، وأيضاً التواصل مع علماء وباحثين معاصرين ومؤثرين يشعرون ويؤمنون بإفلاس الحضارة الغربية بعد أن أوغلت في المادية والفردية والمصلحية والأنانية، وبعد أن ابتعدت عن الجوانب الروحية وعن القيم الإنسانية، وابتعدت عن الصلة بالله. هؤلاء العلماء والباحثون الموضوعيون الذين يعبرون عن بؤس الإنسان الغربي حتى في ظل الوفرة المادية، وعن جذب الحضارة الغربية وانفجارها من الداخل بسبب ابتعادها عن قيم الحق والخير والتعاون، وابتعادها عن تحرير الإنسان الذي لا يتم بحضارة آليّة أو حضارة آلات، وإنما بحضارة قيم، وبحضارة يؤخذ فيها البعد الإلهي والبعد الروحي في الاعتبار، وإلا انقلب الإنسان إلى حيوان أو وحش كاسر، وإن كان في هذا ظلم للحيوان.

والأمثلة على هؤلاء العلماء والباحثين الموضوعيين الذين يدركون أنه لا سبيل لإنقاذ حضارة الغرب إلا باستعادة وتطبيق قيم الإسلام المفكر الفرنسي «جارودي»، وقد كان هذا أحد أسباب إشهار إسلامه، وهناك «روبرت كرين» مستشار الرئيس الأمريكي السابق نيكسون. وقد كان نيكسون يعتمد على مستشاره في قراراته وفكره. وقد أخرج نيكسون دراسة بعنوان «اغتنم الفرصة»، خصص فيها فصلاً عالج فيه تخلف المسلمين وكان في هذا الفصل متحيزاً بشكل واضح ضد الإسلام والمسلمين وعندما راجعه مستشاره وآخرون في آرائه، جمع علداً كبيراً جداً من الدراسات حول الإسلام والمسلمين ودفع بها إلى مستشاره «روبرت كرين» الذي عكف على فحصها ودراستها بعناية،

توصل بعدها إلى عظمة الدين الإسلامي، وأنه هو الحل للمشكلات المزمنة داخل المجتمع الغربي. وقد انتهى «كرين» بعد هذه الدراسة إلى اعتناق الإسلام. ليس هذا فحسب، بل أقنع الرئيس نيكسون بعد خروجه من البيت الأبيض وتفرغه للكتابة سواء في مجلات أو إصدار كتب، أقنعه بخطأ أفكاره عن الإسلام والمسلمين. وقد تمخض هذا عن قيام نيكسون بتأليف كتاب بعنوان «ما وراء السلام»، أوضح فيه أن حضارة الغرب سائرة في طريق الانهيار لإسرافها في المادية والمصلحية والأنانية، وأنها حضارة مفلسة إنسانياً على عكس حضارة الإسلام التي تركز على مكارم الأخلاق والقيم العليا، والتي تكرم الإنسان وترقى بالسلوك. وقد دلت نيكسون على إفلاس حضارة الغرب أو الحضارة الأمريكية بانتشار كل أنواع الفساد الذي يكلف الدولة الأمريكية ميزانيات ضخمة. فالدولة تنفق حوالي (١٤) مليار دولار لمواجهة ومكافحة الجريمة وعقاب المجرمين، وتنفق (١٠) مليارات دولار على مكافحة المخدرات. والمجتمع الأمريكي يعاني من التفكك الأسرى بمعدلات عالية، ملايين الأطفال بلا آباء، وآلاف من المعاشرات الجنسية وسكنى الشباب مع الشابات دون زواج Cohabitation، وعزوف آلاف وملايين الشباب عن الزواج، وانتشار البطالة، والصراعات بكل أشكالها (العنف)... كل هذا بسبب غياب حضارة القيم التي تركز عليها الأديان وفي مقدمتها الإسلام.

هناك المثات من الباحثين الغربيين الموضوعيين الذين يعترفون بتفوق الحضارة التي يقيمها الإسلام، منهم من اعتنق الإسلام، ومنهم من لم يعتنق الإسلام. فهناك مثلاً الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا الذي يرمى مركزاً من أهم وأبرز مراكز البحث في الغرب عموماً وفي بريطانيا خصوصاً وهو «مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية» التابع لجامعة أكسفورد، والأمير تشارلز يدرك جيداً حقائق جيدة حول الحضارة الإسلامية في وسطيتها واعتدالها وسماحتها ودعمها للمنهج العلمي والتفوق العلمي والانفتاح الثقافي وعطاءاتها لكل

فروع العلم والمعرفة والتقدم الإنساني. ومدير هذا المركز وهو الدكتور نظامي على قناعة تامة بعطاءات الحضارة الإسلامية وبضرورة التعاون بين المركز وبين المشتغلين بالعلوم الشرعية والإعلاميين ومسئولى الثقافة والاتصال والفكر فى العالم الإسلامى، للتعاون من أجل تصحيح صورة الإسلام فى الفكر وفى مناهج التعليم وفى الإعلام الغربى.

ولالى جانب هذا المركز هناك العديد من المراكز العلمية المنصفة التى تحتاج إلى التعاون معها من أجل تصحيح صورة الإسلام فى الغرب، مثل مركز التفاهم المسيحى الإسلامى بجامعة جورج تاون. ويدير هذا المركز «جون إسبوزيتو» وهو باحث متعمق على وعى بكل إيجابيات الدين والحضارة الإسلامية. ويجب أيضاً التعاون بين المسئولين فى عالمنا العربى والإسلامى وبين هذه المراكز التى على رأسها قيادات موضوعية منصفة للإسلام. ويجب التعاون كذلك بين مؤسساتنا فى العالم الإسلامى وبين هذه المراكز فى نشر ما تسفر عنه هذه المراكز من نتائج وعرضها بعد تبسيطها فى أجهزة الإعلام الغربى.

الثالثة: تشجيع المسلمين فى الغرب، سواء من كانت لهم أصول عربية أو غربية بأن يقتدوا باللوى اليهودى أو الصهيونى وما يستخدمونه من آليات سياسية واجتماعية واقتصادية حتى يلعبوا دوراً مهماً فى التأثير على الرأى العام الأمريكى وصناع السياسات والقرارات. يضاف إلى هذا يجب على الدول الإسلامية دعم الأقليات الإسلامية فى أوروبا وأمريكا وربطهم بالعالم الإسلامى، وتنسيق السياسات معهم وإمدادهم بالمعلومات والبيانات، لأنهم الأقدر على مخاطبة مجتمعاتهم لتملكهم لكل آليات التواصل مع أبناء هذه المجتمعات وفهم طبيعة العقلية والشخصية المستهدفة من الخطاب الإعلامى والثقافى.

الرابعة: تفعيل الأجهزة الإسلامية والعربية مثل أجهزة جامعة الدول العربية، ورابطة العالم الإسلامى، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، والندوة العالمية

لشباب العالم الإسلامي، ورابطة الجامعات الإسلامية، كل هذا من أجل التنسيق بينها ورسم سياسات للإعلام والنشر باللغات الأجنبية وتصميم برامج للصحافة والتلفزيونات الغربية قادرة على نشر حقائق الإسلام في سماحته واعتداله، وعن المسلمين وما يعانونه من أزمات بسبب الهيمنة الغربية والإسرائيلية، وما يمارس ضدهم من ظلم واستعباد لا يتفق مع كل القيم الدينية الصحيحة الإسلامية والمسيحية واليهودية، كما لا يتفق مع أبسط المبادئ الإنسانية.

الخامسة: تفعيل مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العالمين العربي والإسلامي في مجال التواصل مع المؤسسات الغربية المقابلة ودعوة القيادات الإعلامية والاتصالية، والقيادات الثقافية من الكتاب والمفكرين الغربيين وأصحاب دور النشر الكبرى... إلخ، للحضور إلى دولنا العربية والإسلامية ليروا بأنفسهم التعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين في وحدة وطنية رائعة، ويلمسوا بأنفسهم سماحة الإسلام وحقائقه التي تدين وترفض وتحارب وتجرم كل صور التطرف والإرهاب والعنف بكل أشكاله، وحتى يدركوا حقائق الصراع العربي الإسرائيلي، وحقيقة التجنى الصهيوني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين تحت دعاوى زائفة حول مكافحة الإرهاب والعنف الفلسطيني والعنف المتبادل...!!

السادسة: إن التخطيط العلمي لتغيير صورة الغرب المشوهة عن الإسلام والمسلمين تتطلب حسن توظيف شبكات الاتصال الحديثة في عرض حقائق الإسلام في يسره وسماحته، وفي مقدمتها شبكة الإنترنت بشرط التنسيق بين كل المواقع العربية والإسلامية. وحسب دراسة للمجالس القومية المتخصصة في مصر فإن عدد المواقع لعشرة دول عربية تصل إلى ٢٧٩٧ موقعاً في حين أن لإسرائيل وحدها ٢٩٥٠٣ موقعاً. وعدد مواقع الثقافة الإسلامية ٢٢٨ موقعاً، بينما عدد المواقع الثقافية اليهودية ٧٠٢ موقعاً. والمشكلة أن هذه المواقع

الإسلامية لا تسهم في الإجابة عن التساؤلات والانتهاكات والمغالطات التي يطرحها الغربيون عمداً لتشويه صورة الإسلام والمسلمين وعلى الرغم من وجود بعض المواقع المهمة والمتقدمة مثل موقع «الإسلام والعقائد» الذي تشرف عليه إحدى شركات البترول، ومواقع لوزارة التربية والتعليم في مصر، وجمعية الرعاية المتكاملة... إلا أن الأمر يتطلب أن يمارس الأمر بشكل حرفي ومهني متقدم من خلال خبراء، ومن خلال سياسات وخطط مدروسة وهادفة، والمتابعة المستمرة لما يتم في مختلف أنحاء العالم بشأن الإسلام والمسلمين.

السابعة: التوسع في إرسال القنوات الفضائية والموجهة مثل القناة المصرية الموجهة للولايات المتحدة، وقناة النيل التي تبث بالعبرية لمخاطبة الرأي العام في إسرائيل، على أن تحذو الدول الإسلامية حذو مصر بشرط أن يتم التنسيق بين هذه القنوات، وأن تختار المواد التي تبث فيها بشكل علمي وشرعي سليم مستنداً إلى فهم لما يحدث في العالم، ولطبيعة ونمط التفكير ونمط الشخصية واهتمامات الجمهور المستهدف بالرسالة وبشكل مبسط ومختصر وجذاب.

الثامنة: ألا نظل نكلم أنفسنا حيث إن هناك شعوراً بغيبة الخطاب العربي على الساحة الدولية، وافتقاره إلى مقومات العصرية والوضوح والقدرة على إقناع الآخر والتأثير في الغير. لقد عقدنا عشرات الندوات على مستوى الجامعات وجامعة الدول العربية والمؤسسات الثقافية حول الإسلام والغرب، وحول حوار الحضارات، وحول صراع الحضارات.. وخلصت هذه الندوات والمؤتمرات إلى توصيات بعضها مهم. لكن المشكلة أننا نخاطب أنفسنا، وتظل أغلب هذه التوصيات حبيسة الأدراج، في حين أن المطلوب تفعيل هذه التوصيات وتنشيط حركة الترجمة والنشر ونقل ما يدور في هذه الندوات إلى رجل الشارع وإلى المثقف الغربي وإلى صانع القرار هناك بشكل مؤثر مقنع قادر على إزالة التشوهات الفكرية عندهم بشأن الإسلام والمسلمين.

التاسعة: تحديث الخطاب الإسلامي من حيث الشكل والآليات وأساليب

التأثير. فمع الاحتفاظ بجوهر الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً يجب التركيز على الجوانب التي تجعلنا نتواصل مع الآخرين، وعلى دعم الإسلام للمنهج العلمي، وأن هذا المنهج التجريبي هو إفراز العقل المسلم، وأن الإسلام يجعل التنمية وتحقيق التقدم وبناء المجتمع القوي علمياً وتكنولوجياً والذي يأخذ بأحدث أساليب العلم، والقادر على الإبداع والإسهام في التقدم العالمي، يجعل كل هذا واجباً دينياً على المسلمين. يجب أن يركز الخطاب الديني على موقف الدين من متغيرات العصر ومن التعددية والحوار والشورى والديمقراطية، وهي أمور في جوهر الفكر الإسلامي. كذلك يجب إبراز تجريم الإسلام للعنف..

العاشرة: إن المواجهة العلمية والمتكاملة لصورة الإسلام والمسلمين في الغرب تتطلب مجموعة من الآليات السياسية والاجتماعية، تنبثق من سياسة إعلامية وثقافية وفكرية موحدة، تتكامل خلالها كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال الثقافي والتربوي والإعلامي في عالمنا العربي. ويجب أن يوظف في بناء وتنفيذ هذه الخطة كل الإمكانيات البشرية والمادية للدول الإسلامية مجتمعة حتى تكون قادرة على رد الحملة الشرسة التي تقودها الصهيونية والتي تخصص لها ملايين الدولارات وصفوة خبراء الإعلام في العالم.

تساؤلات رئيسية ينبغي بحثها في علاقتنا بالآخر (رؤية نقدية):
إن تغيير صورة الإسلام في العالم يقتضى منطقياً أن نغير صورة المسلمين. ولن نغير صورة المسلمين إلا بتغيير واقعهم الذي يتسم بالتخلف في الكثير من المجالات. وهذا يقتضى ببساطة شديدة أن نطبق تعاليم الإسلام الصحيح بقيمه ونظمه وسلوكياته في الواقع الاجتماعي المعاش للشعوب. وهذا يقتضى تطبيق ما نحاول نشره وإفهامه للآخرين بصدق جوهر الإسلام. هذا الجوهر الذي يعلى من قيمة العقلانية وقيمة الإنسان وحقوقه، وقيم العلم والتخطيط واحترام الوقت والأخذ بالنظرة المستقبلية وبناء كل مقومات القوة الشاملة ابتداء من القوة الثقافية والعلمية والفكرية، حتى القوة الاقتصادية والعسكرية، مروراً

بالقوة السياسية متمثلة في حرية الرأي والرأى الآخر، واحترام المعارضة في إطار الضوابط القيمية، واحترام الشورى والديمقراطية، وتطبيق أدب الحوار والاختلاف داخل مجتمعاتنا الإسلامية.

وهناك مجموعة من التساؤلات المهمة التي يجب طرحها في هذا الصدد:

أولاً: لا جدال في أن قيم الإسلام تدعو إلى كل أسباب التقدم الإنساني والاقتصادي والعلمي والسياسي في إطار قيم العدالة والمساواة والشورى.. لكن هل نحن في مجتمعاتنا الإسلامية نطبق قيم التقدم والتفوق التي يدعو إليها ديننا الحنيف؟

ثانياً: الغرب عندما يخاطبنا لا يقدم نفسه استناداً إلى قيم الليبرالية والحرية والإخاء والمساواة وتحرير الإنسان، وإنما يقدم نفسه إلينا قبل ذلك بمنجزات داخل مجتمعات الغرب، يقدم نفسه بمنجزاته التكنولوجية وتقدمه التعليمي والفكري فهل لدينا ما نقدمه للغرب من نماذج للتقدم - نماذج واقعية وليست مجرد نماذج تستند إلى النصوص الدينية؟

ثالثاً: هل من المناسب أن نحدث الغرب عن ديننا من خلال النصوص، وهو الذي يعتبر أن فصل الدين عن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أكبر إنجازاته الحضارية، وأنه هو سر تقدمه؟ حقيقة الفارق ضخم ودال بين ما كان يسود أوروبا خلال القرون الوسطى من دين ونظريات دينية زيفت المسيحية الأصلية التي تتفق في جوهر عقيدتها وقيمها وأخلاقها بوصفها دين سماوي منزل مع الإسلام عقيدة وأخلاقاً، الفارق كبير بين القيم الدينية لديانات أوروبا خلال القرون الوسطى وحتى عصر النهضة وبين قيم الإسلام. فالأولى مصادمة العقلانية والعلم والمنهجية الموضوعية في البحث، ومصادمة لتحرير الإنسان وللمدالة والحرية واحترام الآخر ولكل قيم التقدم. أما قيم الإسلام فإنها تنظر إلى العقلانية والمنهجية والبحث العلمي والأخذ بكل سبل القوة بكل أشكالها واحترام حقوق الإنسان، والإيمان بكل الرسل والكتب والرسالات السابقة على

الإسلام بوصفها جزء لا يتجزأ من الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً. الإشكالية هنا هي أنهم لا يهتمون بأمور العقيدة ولا أمور الدين. ولا الفلسفات أو الأيديولوجيات، وإنما يهتمون بالدرجة الأولى بالواقع والتفوق المادى فى كل المجالات. والسؤال هنا كيف نخاطبهم بما يرفضونه ولا يمثل لديهم مجالاً للاهتمام أصلاً وهو الدين خاصة وإنما لا نطبق قيم ديننا التى تدعو إلى «العقلانية والمنهجية والعلم والتخطيط والتقدم والقوة الشاملة، وهنا يجب الإشارة إلى خطورة التفسير الأحادى للسلوك الإنسانى أو سلوكيات الشعوب. فإذا كان الدين مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة والقيم الموجهة للسلوك لدى الشعوب، فإنه ليس المكون الوحيد. فقد تجاوزت العلوم الاجتماعية النظريات الحتمية التى تبرز عاملاً واحداً على أنه المفسر الوحيد للسلوك. الإسلام بحق دين سماوى دافع للعقلانية والتوازن والتقدم، لكنه ليس هو العامل الوحيد المسير لحياة الناس فى الدول الإسلامية، فهناك العوامل البيئية والاقتصادية والتاريخية والدولية والاختلاط بثقافات أخرى. وهذا يعنى خطأ إرجاع تخلف بعض المجتمعات الإسلامية إلى الإسلام. فهناك فرق بين الإسلام وبين الفهم البشرى للإسلام، وبين الإسلام والترجمة الصحيحة له سلوكياً.

رابعاً: صناع السياسة فى الغرب وظفوا مجموعة من الباحثين الذين أخرجوا لنا نظريات مثل التحديث، ونهاية التاريخ، وصراع الحضارات، وانتصار الليبرالية... إلخ. وليس من الغريب أن مطلقى هذه النظريات وهم «رستو» و«فوكوياما» و«هتجنتون» و«توماس فريدمان»، أطلقوا هذه النظريات بعد تكليفهم من الأجهزة الرسمية فى أمريكا مثل الخارجية والمخابرات المركزية الأمريكية.. وقد كانوا جنوداً فى هذه الأجهزة. وهذا يعنى أن الأجهزة الرسمية لصناعة القرار فى الغرب قد حددت علاقتها بالإسلام وبالمجتمعات الإسلامية على أنها علاقة صراع. وهذا يعنى أنهم حددوا بشكل مسبق ومن طرف واحد شكل العلاقة واتجاه الحركة وأهدافها. ولم يكتف

الغرب «الولايات المتحدة» بهذا التحديد وإنما تحركت في مجال التطبيق بشكل عسكري يستند إلى التفوق المطلق اقتصادياً وعسكرياً بضرب مجتمعات إسلامية واتخاذ قرارات بضرب مجتمعات إسلامية أخرى بوصفها مصدر الشرور دون تفاهم مع أحد ودون التفات للمؤسسات الدولية أو القانون الدولي وحتى دون حاجة للإدلاء بالمبررات القانونية للاعتداء على هذه المجتمعات والشعوب المسلحة.

وفي ظل هذا الوضع غير العقلاني وغير المنطقي هل يجدي ما نظرحه من منهجيات وتصورات حول حوار الحضارة أو الحوار بين الإسلام والغرب؟ هنا يكون توقيت الحوار غير مناسب وفي غير صالح المسلمين. ففي ظل الانقسام إلى جانب متفوق مادياً، وجانب متخلف والفروق ضخمة بين الجانبين يصعب الحوار. وفي ظل ظروف المجتمعات المسلحة التي يسودها التخلف والضعف والتمزق والحاجة إلى خبرة الغرب وتكنولوجياه وأمواله ومعونته.. يصعب إقامة حوار صحي متكافئ، وفي حالة التشتت والتفرق والتشردم تصعب المواجهة.

خامساً: هل نحن ندافع عن الإسلام أم عن المسلمين؟ الإسلام واضح حتى لدى الدارسين له من أعدائه في الغرب. وقيم الإسلام الداعية للتقدم استناداً على الخطاب الإلهي للناس كافة متمثلة في القرآن والسنة أمر يعرفه كل دارس للإسلام. فالمشكلة ليست في النص القرآني وإنما الإشكالية في ابتعادنا نحن المسلمين عن الأخذ بمقتضيات هذا الخطاب. فهل نكتفي بمحاولة تقديم صحيح الدين الإسلامي للآخر، أم نقدم له تطبيقاتنا لقيم هذا الدين وترجمته سلوكياً في حياة المسلمين؟

سادساً: هل نتوجه بالخطاب الإسلامي الموضح لحقائق ديننا الحنيف إلى مؤسسات صنع القرار في الغرب أم إلى الإنسان الغربي؟ مؤسسات صنع القرار منحازة ضد الإسلام ليس بسبب أن الإسلام يدعو للإرهاب والتخلف

والتعصب والتطرف كما يشاع خطأ في الغرب، وإنما ببساطة لأن المشروع الحضارى الإسلامى (الذى لم يجد سبيله للتطبيق فى الواقع المعاصر للمجتمعات الإسلامية) يتصادم مع مصالح الاحتكارات والمؤسسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية فى الغرب. ولعل هذا ما جعل هذه المؤسسات ومن ورائها القوة الصهيونية المسيطرة تحاول غرس صورة مشوهة عن الإسلام لدى تلاميذ المدارس والجامعات فى الغرب من خلال المناهج الدراسية. الإنسان الغربى ليس فى خصومه مع الإسلام أو المسلمين، وإنما خصومتنا مع صناع القرار لتصادم المصالح، ومع المسئولين عن صياغة المناهج عندهم. إن أفكاراً مثل نهاية التاريخ وصراع الحضارات... هى فى النهاية شكل من أشكال التطرف الغربى، تماثل التطرف أو الغلو فى الدين عند المسلمين أو المسيحيين أو البوذيين. هذه الأفكار لا تمثل رأى رجل الشارع الغربى فالتيار الأساسى Main stream فى الغرب معتدل ومتوازن فى علاقته بالإسلام. فهل نحن نتوجه بالخطاب إلى رجل الشارع أم إلى المسئولين فى الغرب أو الشرق؟ رجل الشارع عندهم لا يقل أهمية عن صناع القرارات، لأنهم فى النهاية هم المسئولين عن تنصيب صناع القرار من خلال صناديق الانتخاب لهذا يجب أن نتوجه بجزء كبير من خطابنا إلى رجل الشارع الغربى باللغة التى يفهمها وبمنطقه الذى يحركه.

سابعاً: هل نشغل بالغرب ونوجه كل طاقاتنا وإمكاناتنا للحوار مع الغرب من أجل رد الهجمة الشرسة ضد الإسلام والمسلمين التى يقودها الغرب الآن، وننسى قوى أخرى مرشحة للتفوق والقطبية فى المستقبل القريب مثل الصين وكوريا واليابان والنمور الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية؟ يجب ألا يشغلنا رد الفعل عن التفكير الإستراتيجى الأكثر اتساعاً. فالعالم الآن ليس قاصراً على الغرب، فهناك قوى أخرى يجب أن نتجه بخطابنا إليها تحقيقاً لعالمية الإسلام من جهة ومصالح مجتمعاتنا المسلمة من جهة أخرى خاصة وأن هناك قوى

اقتصادية عملاقة كاليابان وقوى صاعدة بقوة كالصين.

ثامناً: يشير أ.د. أحمد كمال أبو المجد أنه حضر خلال يناير ٢٠٠٢م ثلاثة منتديات فكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية لتفسير ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر، وآثاره المتعددة على العلاقة بين الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، وبين العرب والمسلمين، ومحاولة التعرف على كيفية تفكير العرب والمسلمين، وكيف يتصرفون. وكما يشير بحق (هاليداي) فى كتابه المهم بعنوان: «ساعتان هزتا العالم: ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأسباب والنتائج» فإن ما يجب أن نركز عليه عند التحليل العلمى للسلوك والتصرفات وثقافات الشعوب ومواقفها واتجاهاتها هو التعرف على ما يفعله الناس ورصد سلوكياتهم الواقعية، وعدم الاقتصار على تحليل النصوص الدينية أو الأيديولوجية سواء كانت ماركسية أو لينينية أو إسلامية. وهذا يعنى عدم الاقتصار على تحليل الخطاب الإسلامى والماركسى أو الليبرالى أو غيره، وإنما يجب تحليل الفعل والسلوك الذى يتحقق فى أرض الواقع. ويضرب مثلاً لهذا بحالتين وهما: الثورة الإيرانية (١٩٧٨ - ١٩٧٩) وتأثير الغزو العراقى للكويت. ويشيد (هاليداي) بدراسة أنثروبولوجية قام بها (مايكل جليستان) سنة ١٩٨٢م حاول من خلالها التعرف على الإسلام من خلال دراسة السلوك الفعلى للمسلمين وعدم الاقتصار على النصوص الدينية أو القانونية. فالاقتصاد المالىزى أو السعودى حسب رأيه لا يمكن فهمه من خلال الرجوع للاقتصاد الإسلامى أو التوحيدى، وإنما يجب الرجوع إلى الممارسات الواقعية التى تثبت حسب قوله أن هذا الاقتصاد الإسلامى أو التوحيدى، أن هذا الاقتصاد تسييره آليات الاقتصاد الليبرالى العالى.

وهذه المنتديات الثلاثة التى تحدث عنها أ.د. أبو المجد هي:

(١) ندوة بعنوان: «الإسلام وأمريكا فى عصر العولمة» -

«Islam and America in a Global World» أقامتها مؤسسة أنشأها بل كلنتون وهي مؤسسة= وليام جيفرسون كلنتون الرئاسية بالتعاون مع جامعة نيويورك وجامعة جورج تاون.

(٢) دعوة سفير مصر في واشنطن لإجراء حوارات حول الدين والثقافة والسياسة بالتعاون مع جامعة جورج تاون.

(٣) دعوة من المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» - «World Economic Forum» الذي عقد في نيويورك.

وقد لوحظ أن الأمريكيين يحاولون معرفة طبيعة الإسلام كدين وحضارة وأسلوب حياة، وعمّا إذا كانت طبيعة الإسلام تتضمن توجهاً عدوانياً يؤدي حين يتصاعد إلى ممارسة صور متعددة من العنف والإرهاب؟ وحملت ندوة نظمتها مركز كلنتون في نيويورك عنواناً دالاً وهو «هل هناك جهاد إسلامي ضد أمريكا؟». وقد ناقش الحاضرون أموراً ثلاثة يرون أنها مسؤولة إلى حد كبير عما أطلق عليه بعض الكتاب ورجال الإعلام ظاهرة الإرهاب الإسلامي. وهذه الأمور هي:

أ - غياب المشاركة السياسية الحقيقية داخل الدول الإسلامية.

ب - الهوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء داخل هذه الدول.

ج - انتشار ظاهرة التشدد الديني الذي يحمل نبرة العداوة للآخر على المستويين الداخلي والخارجي.

وقد وصل بعض كتاب الغرب إلى بعض النتائج الغربية مثل أن الحملة التي قادتها الدول الإسلامية ضد الإرهاب، ليست في حقيقتها إلا حملة ضد المعارضين السياسيين، وهذا ما جعل دول الغرب لم تعاطف معها. وعلى الرغم من تحفظنا هذا التصور لكنه مطروح في بعض دوائر الفكر الغربي. وبشكل عام فإن اللقاءات التي أشار إليها أبو المنجد طرحت مجموعة من التساؤلات التي يحاول الغرب الإجابة عنها والتي يجب علينا ثقافياً وإعلامياً التركيز عليها، ومن أمثلتها:

- أ - كيف يرى العالم الإسلامى أمريكا.
- ب - علاقة الإسلام بالحدادة.
- ج - دور المرأة فى العالم الإسلامى (وضعها - حقوقها - مشكلاتها - برامج تنميتها).
- د - العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى.
- تاسعاً: بغض النظر عن الموقف من فكرة حوار الحضارات وحوار الأديان، وهل الحضارات تتحاور أو تتكامل وتتراكم، وهل الحوار يكون بين الحضارات أم بين الثقافات، وما هى مضامين حوار الأديان ما جدواها... إلخ. بغض النظر عن كل هذا فإنه يجب إبراز مجموعة من النقاط فى الحوار مع الآخر الغربى:
- (١) عقيدة الإسلام لا تكتمل ولا تصحح إلا بالإيمان بجميع الأنبياء والرسل والكتب والرسالات السابقة.
- (٢) الحضارة الإسلامية والغربية تنشق من الديانات التى انتشرت من المنطقة العربية، وهى الديانات السماوية. فالمسيحية مصدرها أرض فلسطين حالياً. وقيم الإسلام والمسيحية واحدة فى الإيمان بإله واحد وأن هناك يوم آخر للحساب، وهناك وحدة فى القيم وفى النظرة لقيمة الإنسان وحقوقه وضرورة احترامه.
- (٣) الحضارة الإسلامية والغربية يؤكدان على أهمية مشاركة الشعب فى اختيار الحاكم وفى تداول السلطة وحرية الرأى والشورى والديمقراطية وأن إرادة الدولة إفراز شعبى وليس تنزيلاً إلهياً.
- (٤) لا بد من وجود اختلافات ثقافية، فالتنوع الثقافى الخلاق كما يؤكد اليونسكو فى تقريره بعد عقد التنمية الثقافية ٨٨ - ١٩٩٨ يدعم النمو والتفاعل والتعاون بين الشعوب، وأنه لا يمكن اختزال التنوع الثقافى العالمى فى ثقافة واحدة. فالهيمنة الثقافية أمر مستحيل فكراً وتطبيقاً. وأن مبادئ الليبرالية الغربية ومبادئ القانون الدولى، ومبادئ المنطق البشرى تؤكد التنوع فى الهويات الوطنية والثقافية، كما تؤكد أن هذا التنوع هو مصدر التكامل والتعاون لصالح

الإنسان؛ وأنه سيستمر إلى أن يرث الله الأرض وما عليها لأنه سُنَّة من سنن الله في خلقه.

عاشراً: هل يمكن للحوار مع الغرب أن يكون فعالاً ومؤثراً في ظل التشتت والتفكك والتشردم الحادث بين المجتمعات الإسلامية؟ وفي ظل غياب المرجعية التي يجب الاحتكام إليها، وفي ظل اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية والعقائدية داخل المجتمعات الإسلامية؟ هل يمكن أن يكون للحوار جدواه وفعالته في ظل تعدد الجماعات الإسلامية وادعاء كل منها أنها تمتلك الحقيقة المطلقة تنطلق لتسفه آراء الغير؟ هل يمكن أن يكون للحوار فعالية في ظل تحجيم حجم الحريات الشخصية خاصة حرية الرأي والبحث في العديد من دول العالم الإسلامي؟ نحن في حاجة إلى حوار عربي عربي، وحوار إسلامي إسلامي، ونحن في حاجة إلى إعادة النظر في مناهجنا في التربية لدعم ثقافة الحوار والحرية المنضبطة بقيم الإسلام. نحن في حاجة إلى التركيز على مدعمات الوحدة العربية والإسلامية والتخلص من كل مدعمات التمزيق والاختلاف والتفكك.

إن الخطاب الإسلامي الفكري والخطاب السياسي له عدة مستويات، هناك خطاب التسامح، وهناك خطاب التوحيد والتجميع، وهناك خطاب القوة، وهناك خطاب الاستكبار والاستعلاء. والخطاب الإسلامي في جوهره خطاب تسامح وتحريير وتجميع، وهو خطاب يتسم بالعقلانية والصدق والحوار. والخطاب الإسلامي شأنه شأن كل أنواع الخطابات يتأثر بطبيعة المرحلة التاريخية فالخطاب الإسلامي في الفترة المكية غيره في الفترة المدنية، والخطاب الإسلامي يدعو إلى منهج التدرج ومراعاة الواقع التاريخي والمعاصر والواقع الثقافي لجمهور المخاطبين. والخطاب الإسلامي يركز على الإخلاص في الوصول إلى الحق، والبعد عن الهوى، والاستماع إلى الآخر، والبحث عن البراهين والحجج، واحترام التخصص، والتركيز على الظاهر وعدم الخوض في النيات والسرائر.

الخطاب الإسلامي يتسم بالموضوعية. نحن في حاجة إلى تحقيق نوع من التوازن بين الخطاب الداخلي بين المجتمعات الإسلامية والاتفاق على ثوابت الأمة في ضوء المرجعية الشرعية السليمة دون إيغال في المذهبيات وكل عوامل التمزيق والتفرق، والخطاب مع الآخر، الغرب والشرق وكل حضارات الدنيا، استناداً إلى ما يحمله الإسلام من منهجية علمية وعقلانية ودعوة إلى العلمية والتنمية وتحريير الإنسان وتكريمه والشورى والديمقراطية واحترام الآخر.

حادى عشر: فى مجتمعاتنا الإسلامية ما يدل على سيادة أقصى قيم التسامح والتعددية وحرية العقيدة على المستوى الواقعى، فهناك المسلمون وهناك المسيحيون فى وحدة وطنية رائعة، وفى تعاون مثمر بناء، وهناك الحفاظ على كل حقوق الإنسان وحرياته وفى مقدمتها حرية العقيدة. ولهذا يجب تعاون عنصرى الأمة فى إبراز هذه الحقيقة. أقول هذا لأن هناك اتجاهات متطرفة فى الغرب تطلق على نفسها (حركة الصهيونية المسيحية) على رأسها القس «بات روبرتسون» الذى يصف الإسلام بأنه دين الإرهاب وأنه يحض فى تعاليمه على ممارسة الإرهاب ضد الآخر، ومن بين أنصار هذه الحركة «جيمى سواغرت»، و «جيرى فلويل» و «جيم بيكر» و «كنث كوبلاندا»... إلخ. ويقول أنصار الحركة أن عدد أنصارها فى أمريكا حوالى سبعين مليوناً. هذه الحركة تؤمن بأن العودة الثانية للمسيح مشروطة بقيام المجتمع والدولة الصهيونية، وبوجود الوسط اليهودى فى فلسطين. وهذا يعنى أن قيام ودعم إسرائيل أمر عقائدى لديهم ويذهب روبرتسون فى كل القديسات التى يقوم بها إلى أن كل ما تنعم فيه الولايات المتحدة من نعيم إنما يشير إلى رضاء الرب بسبب دعم إسرائيل، وأى تقصير فى هذا الدعم سوف يجلب غضب الرب. وإذا كان الإسلام والمسلمون هم القوة والدين الذى يحاول التصدى للوجود والتوسعات الصهيونية، فيجب محاربة الإسلام والمسلمين دون هوادة إرضاء للرب. وإذا

كان من شروط عودة السيد المسيح فى عقيدة الصهاينة المسيحيين بناء هيكل سليمان فإنه يجب هدم المسجد الأقصى حتى يتم بناء الهيكل على أنقاضه، كل هذا من أجل عودة المسيح الذى يرسى قواعد العدل والسلام على الأرض، ولن يكون ذلك إلا بالقضاء على أعداء المسيح وهم المسلمون!!

هذه المعتقدات التى لا تتفق مع المسيحية الأصلية ولا مع أى من الديانات السماوية، تتسم بقوة وتأثير كبيرين لأن أصحابها يمتلكون أكبر المؤسسات الإعلامية خاصة الصحافة والتليفزيون، وهم أصحاب قوة اقتصادية مؤثرة (شركات ومصانع ومستشفيات ومزارع) وبالتالي فإنهم يشكلون قوة ضغط كبيرة على صناعة القرار الأمريكى. وكما تشير «جريس هالسل» صاحبة كتاب (النبوءة والسياسة) وهى التى كانت تحرر الخطاب السياسى للرئيس الأمريكى السابق «لندون جونسون»، فإن مجلس الأمن القومى الأمريكى فى كل جلساته التى يناقش فيها موضوع الشرق الأوسط، يطلب من هذه الحركة الصهيونية المسيحية إرسال مندوب لها لمناقشة الأمور حتى تصدر القرارات متوافقة مع معتقداتها التوراتية.

ولعل هذا العداء المؤصل عقائدياً فى هذه الحركات المنحرفة والغريبة، ضد الإسلام يقتضى تبنى نهضة وبناء القوة العلمية والتقنية والاقتصادية، ويتطلب التواصل مع الميديا (الصحف والإذاعات والتلفزيونات) الغربية، وتكوين لوبى عربى أو إسلامى مؤثر فى صنع القرار العربى، وفى تصحيح صورة الأديان السماوية المنبثقة كلها من عقيدة التوحيد، وفى كشف زيف هذه الحركات المتصهنة وكشف ما وراءها من أهداف سياسية واقتصادية خبيثة مدمرة للإنسان ولكل القيم العليا التى نادى بها رسالات السماء إلى الأرض.

مصالح أم تصادم حضارات

للدكتور/ زافت غنيمي الشيخ(*)

تمهيد:

قال الله - سبحانه وتعالى - : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ صدق الله العظيم.

وقال - عز من قال - : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة.. ﴾ صدق الله العظيم.

وهناك مقولة منطقية نصها: «ليست هناك صداقة دائمة أو عداوة دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة».

ومن هنا يأتي الحديث الدائم والمتكرر بأن العالم فى شرقه وغربه يتم تبادل المصالح بين دوله، ولا يمكن لدولة العيش فى معزل عن بقية دول العالم، فالدولة كبرت أم صغرت تحتاج لغيرها من الدول فى تبادل المصالح حتى وإن اختلفت مع هذا الغير فى العقيدة الدينية أو الفكر الثقافى أو الرؤية السياسية.

وكانت مصر وما زالت - خلال النصف الثانى من القرن العشرين - تبادل المصالح مع كل دول العالم دون استثناء مهما اختلفت معها فى النواحي الدينية والثقافية والسياسية..

لقد تعاملت مصر مع دول المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة فى النواحي الاقتصادية والتعليمية، وإن اختلفت مع دول المعسكر ديناً وثقافة وسياسة، بل كانت تحارب القواعد العسكرية الغربية، وتهاجم دول هذا المعسكر المؤيدة للصهيونية العالمية.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة الزقازيق، المشرف على فرع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالزقازيق.

وتعاملت مصر مع دول المعسكر الشرقي بزعامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في الجوانب الاقتصادية والتعليمية، رغم أن مصر لا تعترف بالفكر الماركسي بل تحاربه سواء داخل مصر أو في الدول العربية الشقيقة.

وهكذا تتغلب المصالح المشتركة بين الدول الإسلامية والدول الأجنبية، وخاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية وإلى حد ما في المجال السياسي، وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين الميلادي ونتيجة لظهور ما عرف بالنظام العالمي الجديد الذي تترجع على قمته الولايات المتحدة الأمريكية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، بدأنا نسمع في دول الغرب عن ربط الإرهاب بالإسلام والمسلمين وأن العدو الآن للدول الغربية هو الإسلام بل ونقرأ كتابات عن صدام الحضارات، ونهاية العالم.

ومن هنا كان لا بد من التصور لهذه الحملات المفرضة بعقد الندوات ونشر المقالات وسواء في الدول الإسلامية أو في دول الغرب الأوروبي، بمعنى مخاطبة الآخر، بأن الإسلام لا صلة له بالإرهاب، وبأن الحضارات تتفاعل ولا تتصادم وأن الاختلاف الديني والثقافي بين المسلمين والعالم الغربي لا يحتم بالضرورة صداماً بين المسلمين وغيرهم، تأسيساً على قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿لكم دينكم ولي دين﴾ .

وفي إطار نشاط رابطة الجامعات الإسلامية للتأكيد على فكرة حوار الحضارات تقدمت بهذا البحث الذي يستند على عوامل واضحة في التعامل بين المسلمين وغير المسلمين، وأعنى بها المصالح المشتركة بين الطرفين وإن اختلفت الرؤى السياسية أو العقيدة الدينية أو الفكر الثقافي بين الجانبين.

وفي هذا البحث سوف أتناول المصالح المتبادلة بين الدول الإسلامية والدول الغربية في الجوانب الآتية:

١ - المصالح الاقتصادية.

٢- المصالح الثقافية.

٣- المصالح السياسية.

وفيما يلي تفصيل لهذه المجالات:

أولاً: المصالح الاقتصادية:

تمثل المصالح الاقتصادية بين الدول الإسلامية والدول الغربية فى مجال البترول والتجارة، حيث يتم التبادل بين الجانبين فى هذين المجالين على النحو الآتى:

١- البترول:

تثبت الدراسات بأن الدول الإسلامية لها ثقلها فى منظمة الأوبك «أى الدول المنتجة والمصدرة للبترول، حيث إن لدى الدول الإسلامية ما يزيد عن ٦٠٪ من احتياطي البترول العالمى، وتنتج أكثر من ٤٠٪ من الإنتاج العالمى للبترول، ومعظم إنتاج الدول الإسلامية من البترول تستهلكه الدول الغربية، كما تشارك شركات البترول الغربية فى استخراج وتسيقه.

مثال ذلك أن شركة البترول الأمريكية المسماة Standard Oil Company of

New York (مكونى Socony) افتتحت لها فرعا فى مصر لبيع البترول وخاصة الكيروسين منذ عام ١٨٩٨ م، وكان هذا الفرع يخدم كذلك الأقطار العربية الأخرى، خاصة أقطار المشرق العربى، وقد امتد نشاط هذا الفرع لىخدم كلا من السودان وقبرص والعراق وإيران وشبه الجزيرة العربية والصومال الفرنسى والصومال الإيطالى والصومال البريطانى، وغيرها من الأقطار العربية والإفريقية والآسيوية^(١).

(١) -De Nova, J.A.: American Interests and policies in the Middle East ,(1900- 1939), us.1968, p.,378.

وعندما نشطت شركات البترول البريطانية فى التنقيب عن البترول واستخراجه من إيران مع بداية القرن العشرين دخلت شركات البترول الأمريكية المنافسة، وكان مجال المنافسة العراق حيث كانت شركة البترول التركية- ولبريطانيا فيها ٥٠٪ من الأسهم - تنفق عن البترول فى ولايات البصرة وبغداد والموصل.

وبعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى حاولت شركات البترول الأمريكية- بتأييد من الحكومة الأمريكية- المشاركة فى البحث عن البترول فى العراق تحت دعوى سياسة الباب المفتوح Open Door Policy التى تدعو إلى ضرورة خضوع مواطنى مختلف الدول لنفس المعاملة، وأن يقفوا على قدم المساواة فى البلاد العربية والآسيوية والإفريقية، وأنه لا ينبغى منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه^(١).

وقد انتهى التنافس حول بترول الدول العربية - والعراق مثل لها- بتوقيع اتفاقية بين شركات البترول الغربية على توزيع أسهم شركة بترول العراق عام ١٩٢٩م بحيث نالت شركات بترول كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ٧٥، ٢٣٪ من الأسهم، والباقى وقدره ٥٪ من الأسهم كانت من نصيب الوسيط الأرمنى «سركيس جولينكيان» الذى شارك فى المفاوضات منذ عام ١٩١٤^(٢).

وقد استمر التنافس بين شركات البترول البريطانية- ولحكومتها النفوذ السياسى الأعلى فى الدول الإسلامية الإفريقية والآسيوية- وشركات البترول الأمريكية، ولحكومتها موقف العزلة السياسية حتى الحرب العالمية الثانية- لتجد الشركات البترولية الأمريكية متنفساً لها فى البحرين عام ١٩٢٩م عن طريق

(١) محمد جواد العبوسى: البترول فى البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٦ ص ٢٣٦.

(٢) Polk, w. p. : the u. s. and the Arab world, massachusetts, 1965, p. 304.

شركتى : بترول الخليج Gulf corporation وشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California ، حيث تأسست شركة بترول البحرين Bagrein Petroleum Company (بابكو. Ba.p.co)^(١). وتحتل هذه الشركة مكانا فريداً من حيث كونها شركة أمريكية الملكية، وفي نفس الوقت تقوم بإدارتها موظفون بريطانيون، كما أنها عملت في منطقة خاضعة للحماية البريطانية^(٢).

ونظراً لأن الحكومة البريطانية أخذت تعهدات على حكام الأقطار المشمولة بالحماية البريطانية في الخليج وغيره بالألا يمنحوا امتيازات للتنقيب عن البترول واستغلاله في أراضيهم لشركة أو دولة دون الرجوع إليها، فقد نشطت شركات البترول الأمريكية والفرنسية مع الشركات البريطانية والهولندية وغيرها للتنقيب عن البترول واستخراجه سواء في المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج العربية وغيرها، فقد نجحت شركات البترول الأمريكية في الحصول على امتيازات لتنقيب عن البترول واستخراجه من أراضي المملكة العربية السعودية حيث حصلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية على اتفاقية كل حكومة المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ م للتنقيب عن البترول في منطقة الأحساء.

وبدأت عمليات التنقيب عام ١٩٣٤ م ، وعثر على البترول في البئر «الدمام رقم ٧» الذي أنتج بترولا بكميات تجارية في مارس ١٩٣٨ م وأصبح يمثل أكبر بئر بترولى منتج من المنطقة العربية.

وقد انضمت شركة تكساس Texas إلى الامتياز الممنوح لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، ومن ثم تغير اسم الشركة ليصبح: الشركة العربية،

(١) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٢٣.

(٢) - Philly, Arabian Oil Venture, p . 77.

الأمريكية للبترول «أرامكو» Arabian American Oil Company , AR.EM,CO.^(١)

وشاركت شركات البترول الأمريكية مع شركات البترول البريطانية وغيرها فى التنقيب عن البترول فى الأقطار العربية، مثل الكويت من خلال شركة بترول الكويت «كول K.O.L Kawait Oil company التى تشترك فيها من حيث الملكية والتمويل مناصفة كل من شركة بترول الخليج الأمريكية، وشركة البترول الإنجليزية الإيرانية، حيث وقعت الشركة مع حاكم الكويت عام ١٩٣٤م، وتم اكتشاف أكبر حوض بترولى فى العالم عام ١٩٣٨ فى منطقة «البرقان» التى تبلغ مساحتها ثلاثين ميلا مربعا، وتقع على بعد ٢٧ ميلا إلى الجنوب من مدينة الكويت^(٢).

كما شاركت شركات البترول الغربية فى التنقيب فى مشيخات ساحل عمان وهى أبو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة، إلى جانب مشيخة قطر التى أصبحت شركة بترول قطر المحدودة عام ١٩٣٧م Petroleum Development of Qatar ، وهى فرع لشركة بترول العراق، وفى سلطنة عمان استحوذت شركة استثمارات نفط عمان المحدودة Petroleum Development Oman Limited على امتياز النفط فى السلطنة، وهى مكونة من ائتلاف ثلاث شركات هولندية وبريطانية وفرنسية^(٣).

وتعتبر مصالح الولايات المتحدة كبيرة فى منطقة الخليج والجزيرة العربية، إذ تملك الشركات الأمريكية ٤٧٪ من استثمارات البترول فى المنطقة، وفى منطقة الشرق الأوسط يوجد أعظم احتياطي معروف للبترول فى العالم، وحقول

(١)- Hamilton , ch.w: Americans and Oil in Middle East, los Angellos, 1962, p . 148.

(٢) - PolK, W. R. : Op. cit. p.238

(٣) د. جمال زكريا قاسم الخليج العربى ١٩٤٥-١٩٧١، القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٤٦.

البتروول فى هذه المنطقة أسهل الحقول وأرخصها إنتاجا حتى الآن، وتستورد غرب أوروبا واليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا أغلب بتروولها من هذه المنطقة، ويتم تمويل سفن الأساطيل الأمريكية فى المحيط الهندى والبحار المتوسط والأحمر والخليج، من بتروول المنطقة، ويبلغ دخل الشركات الأمريكية من استثماراتها فى هذا البتروول ما بين ٢, ١, ٦ و ١, ٦ بليون دولار كل عام^(١).

وما ينطبق على الدول العربية وهى جزء كبير من منظومة الدول الإسلامية، ينطبق على بقية الدول الإسلامية فى آسيا وإفريقيا فى تنافس الشركات البتروولية الغربية لاستغلال تلك الأقطار الإسلامية. وهذا يمثل مصلحة مشتركة بين الطرفين وإن كانت الشركات الغربية تحقق استفادة أكبر لحصولها على عوائد كثيرة كاستخدام تقنياتها، ودفع مستحقات الدول الإسلامية بعملات الدول الغربية خاصة الدولار والتي توضع فى مصارف الدول الغربية.

٢- التجارة:

كانت وما زالت إلى حد كبير الدول الإسلامية مجالاً لترويج السلع التجارية للدول الغربية، ويمكن ملاحظة ذلك فى نشاط الشركات الغربية فى بعض الدول الإسلامية فى المجال التجارى فيما يلى:

ازدهرت التجارة الأمريكية فى المنطقة العربية منذ تأسيس الغرفة التجارية الأمريكية فى مدينة إستانبول عام ١٩١١م American Chamber of Commerce، ومنذ أن افتتحت لها فرعاً فى مصر كان مقره مدينة القاهرة، ومن ثم صارت مصر مركزاً رئيسياً لعدة شركات أمريكية مثل شركة سنجر Singer لماكينات الخياطة، وشركة فورد Ford، وشركة جنرال موتورز

(١) هانسون و. بالدوين ترجمة محمود خيرى بنونة: إستراتيجية للنقد- الإستراتيجية الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات وحتى سنة ٢٠٠٠م - القاهرة ١٩٧٢ ص ١٨٤.

Remington Typeuriter لماكينات الطباعة. وعدة شركات للتصوير السينمائي، إلى جانب عدة شركات استيراد لبيع المنتجات الأمريكية تتراوح من شنتز يد السيدات إلى السلع المتعلقة بالنواحي الطبية والسلع المعلبة.

ونتيجة لأن الأمريكيين قد زادوا من استخدام قناة السويس في نشاطهم التجاري مع آسيا وأفريقيا فقد بذلوا اهتماماً كبيراً بتجارة الترانزيت مع مصر، وقد زادت هذه النشاطات زيادة كبيرة حتى أنها حققت أرباحاً في عام ١٩٣٨ م على سبيل المثال ١٤ مليون دولار^(١).

وبالجملة فإن الدول الإسلامية تستورد الكثير من السلع المصنعة في الدول الغربية سواء كانت سلعاً تكنولوجية، أو أسلحة ومعدات عسكرية، أو سلعاً وسيطة لمصانع الدول الإسلامية، كما أن الدول الغربية تستورد من الدول الإسلامية كثيراً من السلع والخامات اللازمة للمصانع الغربية، مثل الأقطان اللازمة لصناعة الملابس، والمطاط اللازم لصناعة الإطارات وغيرها كثير.. ونخلص من هذا أن المجال الاقتصادي يمكن أن يكون محوراً للمصالح المتبادلة بين الدول الإسلامية والدول الغربية، والتي يمكن الاستفادة منها في توضيح أن المصالح المشتركة بين الأطراف تثبت أن التفاعل بين الحضارات هو الأبقى لمسيرة الحياة واستمرارها لمصلحة الجميع.

ثانياً: التبادل الثقافي؛

تتمثل المصالح الثقافية بين الدول الإسلامية والدول الغربية، في الاحتكاك الحضاري بين الطرفين، والتبادل الثقافي بينهما بما يعمق الفهم المتبادل ويقلل من فكرة الصدام.

- De Nava. J.A: Op. Cit. , p. 378

(١)

وكانت الدول الأوروبية أسبق فى الاستفادة من التراث الثقافى الإسلامى العربى منذ ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وجاءت هذه الاستفادة من خلال المراكز الثقافية الإسلامية فى الأندلس بشبه جزيرة إيبيريا، وفى صقلية وجنوب إيطاليا وجزر البحر المتوسط مثل مالطة وكريت وغيرها، وأثناء الغزوات الاستعمارية للبلاد العربية الإسلامية والمعروفة باسم الحملات الصليبية، ثم أثناء الفتح العثمانى الإسلامى لأقطار شرق أوروبا. وفى المقابل استفادت الأقطار العربية والإسلامية من ازدهار الحضارة الغربية بعد الثورة الصناعية فى أوروبا من خلال الغزوات الاستعمارية الأوروبية بما أتت به من مؤثرات ثقافية هزت العقول فى الأقطار الإسلامية ودفعتها إلى التفكير فى أن هناك ثقافة وحضارة مزدهرة فى أوروبا عليها أن تسعى للأخذ منها بما يتفق مع قيم المجتمعات الإسلامية.

وقد استفاد محمد على حاكم مصر العثمانى من الحضارة الأوروبية فى استقدام العلماء من أوروبا، وترجمة الكتب العلمية الحديثة إلى اللغتين العربية والتركية، وإرسال البعثات الدراسية إلى معاهد العلم فى دول أوروبا، كل ذلك من أجل تحديث أحوال مصر الثقافية والعسكرية والاقتصادية على النسق الأوروبى.

كما كان للبعثات التبشيرية (التنصيرية) الغربية تأثيرها الثقافى فى الدول الإسلامية، فعلى سبيل المثال نشطت تلك البعثات فى أقطار الشام ومصر والخليج والسودان والصومال وأقطار شمال أفريقيا وأقطار جنوب وشرق آسيا، وذلك من خلال ما أسسته من مدارس وكنائس ومستوصفات ونوادى اجتماعية ورياضية ومكتبات ومشاغل لتعليم الفتيات مهن الحياكة والتطريز وأعمال الإبرة وغير ذلك.

ويمكن أن نشير إلى أمثلة لدور هذه البعثات فى بعض الأقطار العربية، منها إنشاء مركز للاتحاد الكنسى الأمريكى بمدينة أسيوط عاصمة صعيد مصر عام

١٨٦٥ م ، حيث توجد هناك أعداد من السكان الأقباط لا يرون غضاضة في الاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا المركز ، وكان أبرز نشاط لهذا المركز إنشاء ما عرف بكلية أسيوط التي تضم مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية إلى جانب ملجأ لرعاية الأيتام واللقطاء والعجزة من أبناء تلك المنطقة من مصر^(١). ومن أسيوط انتقل نشاط البعثة التبشيرية (التنصيرية) الأمريكية إلى منطقة الدلتا حيث تم إنشاء مراكز تعليمية أمريكية مشابهة لمركز أسيوط بل وأنشئ مركز آخر بمدينة الإسكندرية، ومركز آخر أيضاً بمدينة القاهرة تطور إلى أن أصبح في عام ١٩٢٠ م تحت اسم الجامعة الأمريكية التي وصفت بأنها أكبر مشروعات الإرسالية الأمريكية في مصر^(٢).

ويمكن الإشارة إلى البعثات التبشيرية (التنصيرية) الغربية في بلاد الشام وهي الإرساليات الفرنسية والبريطانية والأمريكية، ويكفي أن تشير إلى ما عرف بالكلية البروتستانتية السورية التي باشرت نشاطها مع نهاية القرن التاسع عشر. وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد نشاط هذه الكلية على يد مديرها الأمريكي دكتور دودج Dodge الذي ساهم في استقرار الدراسة في الكلية مع وضع الخطط اللازمة لنمو العملية التربوية مما ساعد على اكتساب ثقة المواطنين العرب مسلمين ومسيحيين، وقد صارت تعرف بالجامعة الأمريكية في بيروت^(٣).

ويعيش العالم الإسلامي حالياً تحت ضغط الغزو الثقافي الغربي الساعى للتأثير على الهوية الثقافية الإسلامية من خلال القنوات الفضائية الغربية والإنترنت والأفلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية الغربية والكتب

-De Nova , j A. , Op- cit p . 365.

(١)

- Ibid , p . 366.

(٢)

- Ibid, p. 39.

(٣)

والصحف الغربية ومعظمها تبث قيماً لا تتفق مع القيم السائدة عند المسلمين، ومن ثم فإن العالم الإسلامي : دوله ومؤسساته الإعلامية والثقافية والتعليمية يقع عليه عبء التصدى لهذا الغزو الثقافي بيرامج واضحة لتسليح أبناء المسلمين بالفكر المستنير ومخاطبة الأخير بالحجة والمنطق.

ولنا فى تجربة اليابان وكوريا الجنوبية مثل فى هذا، حيث استفادت الدولتان من الحضارة الغربية فى تطوير نواحي حياة الشعبين اليابانى والكورى الثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، مع المحافظة على الهوية الثقافية للشعبين وبدراسة تاريخ التجربة اليابانية على سبيل المثال ندرك هذه الحقيقة، خاصة منذ عهد مييجى أو عصر النهضة ابتداء من عام ١٨٦٨م، ثم البناء المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية^(١).

كما يجب أن نشير إلى أن المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى Arnold Toynbee ذكر فى كتابه «دراسة للتاريخ» - عند الحديث عن الحضارات الإنسانية الباقية والمندرسة - أن الحضارة الإسلامية باقية لقيامها على الجوانب الروحية أساساً، بينما الحضارة الغربية غير مستقرة لأنها حضارة مادية، وضرب مثلاً على ذلك بأن الأوروبيين بنوا حضارتهم الحديثة ثم دمرها فى الحرب العالمية الأولى، وعندما أعادوا بناءها بعد معارك الحرب العالمية الأولى دمرها مرة ثانية فى معارك الحرب العالمية الثانية^(٢) وقد أيدته فى ذلك المفكر والفيلسوف شبنجلر^(٣).

وهكذا يمكن لنا الاستفادة من الجوانب الثقافية المتعددة فى التحاور مع الدول الغربية، بالتأكيد على التبادل الثقافى لمصلحة شعوب العالم الإسلامى والعالم الغربى، وأن المجالات الثقافية لها خطرهما فى التأثير على فكر الشعوب،

(١) د. رانت الشيخ، آسبا فى التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ٢٠٠١م ص ٢٦-٥٥.

(٢) أرنولد توينبى ترجمة فؤاد شبل: دراسة للتاريخ ج٢ ص ١٦٧-١٧٠.

(٣) د. رانت الشيخ تفسير مسار التاريخ، القاهرة ٢٠٠٠م ص ١٨٧-١٩٠.

ولنا فى مسئولية الجانب الثقافى الفرنسى عن قيام الثورة فى فرنسا عام ١٧٨٩م، حين هاجم المفكرون : فولتير، ومونتسكيو، وجان جاك روسو، ودولباخ، ومورلى وغيرهم النظام القائم فى عهد الملك لويس السادس وأسلافه مما أشعر المواطنين الفرنسيين بالظلم فثاروا عليه وعلى الحكم القائم^(١).

ثالثاً: المصالح السياسية:

تتعلق المصالح السياسية بين الدول الإسلامية والدول الغربية من خلال عضوية جميع الدول الإسلامية والدول الغربية والشرقية ودول قارتى آسيا وأفريقيا بهيئة الأمم المتحدة- الجمعية العامة- ومنظماتها وهيئاتها المتخصصة، حيث يتم تبادل الآراء والأفكار والمواقف من القضايا والمشكلات السياسية، سواء كان هناك اختلاف فى المواقف والرؤى أو اتفاق بين الطرفين.

وقضايا العالم الإسلامى السياسية محور تبادل الآراء بين دول العالم الإسلامى والدول الغربية والشرقية فى أوروبا وأمريكا، وذلك منذ كفاح الشعوب الإسلامية من أجل الاستقلال لإنهاء الفترة الاستعمارية فى تاريخها. ولأن معظم الدول الإسلامية خضعت لاستعمار بريطانى وفرنسى وإيطالى وبرتغالى وهولندى، فقد توجهت جهود الشعوب الإسلامية بكفاحها ضد قوات احتلال هذه الدول الأوروبية، بينما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية دون أن تمد يدها لمساندة حركات التحرير فى الأقطار الخاضعة للاستعمار تمثيلاً مع مبدأ العزلة السياسية القائم على عدم التورط فى مشكلات تلك الدول الإسلامية وحتى لا تغضب حلفاءها فى أوروبا^(١).

ومع ذلك وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع دول غرب أوروبا وشرقها

(١) د. رأفت الشيخ: تاريخ أوروبا الحديث، القاهرة ١٩٨٤م، ص ٤٢.

إلى جانب إنشاء دولة إسرائيل منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ واتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦ م . ثم الانتداب البريطاني الفرنسي على بلاد الشام والعراق بموجب اتفاق سان ريمو عام ١٩٢٠م. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من الحصول على تأييد الحزبين الديموقراطي والجمهوري، في الولايات المتحدة الأمريكية، لأهدافها وذلك أثناء انتخابات عام ١٩٤٤م، وعام ١٩٤٦، ووصل الأمر أن يطلب الرئيس هاري ترومان Truman في عامي ١٩٤٥، ١٩٤٦م من المستر «أتلي Atlee» رئيس الوزراء البريطاني أن يسمح على وجه السرعة بدخول مائة ألف لاجئ يهودي إلى فلسطين قادمين من أوروبا دون الأخذ في الاعتبار مصالح العرب^(٢).

وما زالت قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وعاصمتها القدس موضع خلاف بين الدول الإسلامية والعالم الغربي بصفة عامة، مع وجود بعض التعاطف الأوروبي للحق الفلسطيني، والذي يمكن التحاور معه ودعمه، مع محاولة تحييد الموقف الأمريكي دون اليأس من هذا الموقف.

ويشعر المسلمون بالضيق بسبب سياسة الكيل بمكيالين التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية من قضايا العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال فقد أيدت القوى الغربية تمزيق إندونيسيا بالضغط على حكومة جاكرتا حتى تم إجراء استفتاء لشعب تيمور الشرقية ليحصل على الاستقلال عن جمهورية إندونيسيا، وقد تم ذلك بالفعل، هذا في الوقت الذي لم تشجع فيه على إجراء استفتاء لشعب كشمير لأن أغليته مسلمة.

(١) - Bemis , S. F. : Diplomatic History of the United States, p . 176.

(٢) - The american Assembly , Columbia University: The united States and The Middle East, 1964, p . 155.

- ويذكر أن فلسطين كانت تخضع للانتداب البريطاني ومن هنا جاء الطلب الأمريكي لرئيس الوزراء البريطاني.

ويشهد العالم الإسلامي حاليًا ضغطًا سياسيًا هائلًا من القوى الغربية تحت زعم محاربة الإرهاب ، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في كل من نيويورك وواشنطن، ورغم أن القوى المعتدلة في العالم استنكرت تلك الأحداث، إلا أنها تستنكر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وخاصة المملكة المتحدة على وصف القوى الوطنية اللبنانية (حزب الله في مقدمتها)، والقوى الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية - منظمة فتح -، وجماعة حماس ، وجماعة الجلاء) بأنها جماعات إرهابية. ومن هنا كان على منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تنتظم فيه كل الدول الإسلامية ورابطة العالم الإسلامي ، ورابطة الجامعات الإسلامية، وجميع الدول العربية والإسلامية مسئولية متابعة قضايا العالم الإسلامي ، ومحاولين التأثير على موقف الدول الغربية السياسي دون كلل ليس «بالتوسل» وإنما باستخدام المصالح المتبادلة بين دول العالم الإسلامي والعالم الغربي.

وخاتمة القول:

إن استخدام المصالح المتبادلة بين الدول الإسلامية والدول الغربية كوسيلة لكسب التأييد لقضايا العالم الإسلامي ، أو على الأقل تحييد القوى العالمية لا تنحاز مع القوى المعادية للإسلام والمسلمين ، انطلاقًا من حاجة العالم الغربي للعالم الإسلامي، وعلى نفس القدر حاجة العالم الإسلامي للعالم الغربي، ومن هنا تأتي السياسة التي يجب على الدول الإسلامية اتباعها وتفعيل الآليات المؤثرة.

مصادر البحث

- ١- د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١م، القاهرة ١٩٧٦م.
- ٢- أرنولد توينبي ترجمة فؤاد شبل: دراسة للتاريخ ٤ أجزاء القاهرة.

- ٣- د. رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ أوروبا الحديث القاهرة ١٩٨٤.
- ٤- د. رأفت غنيمي الشيخ: آسيا فى التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ٢٠٠١م.
- ٥- د. رأفت غنيمي الشيخ: تفسير مسار التاريخ القاهرة ٢٠٠٠م.
- ٦- د. صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة ١٩٥٦م.
- ٧- محمد جواد العبوسى: البترول فى البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٦م.
- ٨- هانسون وبالدين ترجمة محمود خيرى بنونة: استراتيجية للنجد- الإستراتيجية الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات وحتى سنة ٢٠٠٠م، القاهرة ١٩٧٢م.
- 9- Polk, W. P : The U.S and The Arab World, Massacbusetts 1965.
- 10- De Nova, J. A. : American Interests and Ploicies in the Middle East (1900- 1939), U. S. 1968.
- 11- Hamilton, ch . w. : Aemricans and Oil in the Middle East, los Angellos, 1962.
- 12- Bemis, S F. : Diplomatic History of the United States, Washington, 1968.
- 13- The American Assembly , Columbia University: The united States and the Middle East, 1964.

obeikandi.com

دور المجموعة الحضارية الإسلامية

في حوار الحضارات

للدكتور/ عبد الملك منصور(*)

الحضارات البشرية فعل أو صنع بشري يعكس صفات صانعيها من البشر، فهي، كالبشر، تتألف من عنصرين أساسيين: العنصر المادى والعنصر المعنوى، وهى - كالبشر- تولد وتفتنى، وتزدهر وتضمحل، وعموماً تتشكل وتتحدد صفات وتوجهات الحضارات فى إطار المرجعية الحضارية التى توجه سلوك فئاتها الفاعلة. وكيفما كان حظ مرجعية حضارة ما من التوازن والاختلال، والبدائية والتطور، والمادية والروحية، والاستقامة والانحراف، والعداثية والودية فإنه ينعكس، وبتناسب ملحوظ، على تلك الحضارة.

العلاقة بين الحضارات:

إذا كانت الحضارات صنماً بشرياً فإن من الطبيعى القول إن العلاقات بين الحضارات هى أيضاً من صنع البشر وأنه يصدق عليها، فى أكثر الأحيان، ما يصدق على العلاقات البشرية عموماً. ولذلك فإنه، وبعيدا عن مقولات حتمية الصراع وأمنيات إلغاء الصراع أو انتهائه بين الحضارات، ظلت العلاقات بين الحضارات تتراوح بين السلم والحرب، والتعاون والصراع، والاسترخاء والتوتر تماما كما هو شأن العلاقات بين أفراد البشر وكذا بين الكيانات البشرية الجماعية الأخرى كالأسرة والدولة.

وسواء كانت العلاقات المباشرة بينها ودية أم عداثية، فإن الحضارات تبقى تتبادل المنافع، وترث اللاحقات منها عن سابقتها ما تبنى عليها بعض عطاءاتها وإمجازاتها. وصحيح أن قدر ونوع الانتفاع ومجالاته تتحكم فيه عوامل عدة

(*) وزير الثقافة السابق باليمن الشقيق.

تأتى فى مقدمتها طبيعة العلاقات واختلاف المرجعيات والبعدين الزمانى والمكانى، بيد أنه يظل هناك دائما قدر غير قليل من الانتفاع تدين به كل حضارة لما سواها من الحضارات. وقدر نمو هذا الانتفاع المشترك بقدر ما ينمو التراكم الحضارى الذى يشكل إرثاً إنسانياً مشتركاً.

وبناء على نوع وطبيعة العلاقة والظروف السائدة تتحدد الوسائل والسبل التى تسلكها الحضارات للتفاعل مع بعضها. فالعلاقات الصراعية تتوسل بالوسائل والأساليب الصراعية كالقتال والحصار والهيمنة بينما تتوسل العلاقات الودية بالوسائل والأساليب الودية كتبادل المعرفة التقنية وتوسيع حريات الانتقال وحل الخلافات بالطرق السلمية.

الحوار وأنواعه:

باعتباره أحد وسائل التعامل البشرى يمثل الحوار أحد وسائل التفاعل الحضارى. ويعد الحوار أساساً وسيلة سلمية ويستعمل فى الغالب الأعم لغرض ودى ولكنه قد يستخدم أحيانا لغرض غير ودى الأمر الذى يحوله من وسيلة لاستمرار الصراع وتكريسه بطرق أقل عنقاً.

وبناء على الوسيلة المتبعة يمكن التمييز بين بعدين للحوار هما البعد الخطابى والبعد الفعلى، ويمكن النظر إليهما كتوعين متداخلين من الحوار هما: **الحوار الخطابى (اللقى):** وهو الحوار الذى يتم باستخدام اللغة سواء كانت لغة لفظية (لسانية) أو إشارية وسواء تم الحوار شفاهة أو كتابة. وهذا النوع من الحوار هو المتبادر للذهن عند إطلاق كلمة الحوار. وهو يكون إما حواراً عفويًا أو عاديًا كالذى يجرى يوميًا بين الناس عند مخاطبتهم لبعضهم البعض لأى غرض كان، وإما حواراً منظماً ومتعمداً يتم داخل اجتماعات أو من خلال تبادل الكتابات والرسائل.

الحوار الفعلى (العملى): وهو الحوار الذى يتم من خلال الأفعال

والسلوكيات والإنجازات والمواقف التي تعبر عن نفسها وتنقل للآخر انطباعات أو قناعات، إيجابية أو سلبية، عن مصدرها. والحوار الفعلى منه ما هو غير مباشر وهو كل فعل أو سلوك لم يتم أساساً بقصد نقل أو إعطاء انطباع أو فكرة معينة للآخر وإن كان هذا الآخر عادة ما يفهم أو يستقى منه انطباعاً أو فكرة ما، ومنه ما هو مباشر وهو كل فعل أو سلوك عملى يصحبه قصد التأثير على الآخر ونقل رسالة معينة إليه.

وحوار الحضارات هو الحوار الذى يتم بين الحضارات، سواء جرى خطابياً أو عملياً، إلا أن المعنى هنا أساساً هو ذات المعنى المتبادر للذهن عند الإطلاق وهو الحوار الخطابى بين أهل الحضارات.

المجموعات الحضارية:

هناك عدة حضارات لها اليوم وجود ما على كوكب الأرض. ومع تسليمنا بأهمية أن ينتظم الحوار بين الحضارات كافة الحضارات الحية والتي ينتسب لها سكان العالم اليوم إلا إنه - خاصة وأن المقام لا يتيح وقد لا يتطلب أفراد حضارة بحديث خاص - يمكن تقسيم الحضارات المعنية إلى ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الحضارية الإسلامية.

- المجموعة الحضارية الغربية.

- المجموعات الحضارية الأخرى.

ويقوم هذا التقسيم الثلاثى على اعتبارين أساسيين أولهما هو اعتبار الموضوع إذ إن كون موضوع هذه الورقة هو دور المجموعة الحضارية الإسلامية يستدعى تمييز المجموعة الحضارية الإسلامية عن غيرها من المجموعات، وثانيهما هو اعتبار الظرف الراهن والذى يفرض تمييز المجموعة الحضارية الغربية نظراً لتمييز الحضارة الغربية فى الظرف الراهن بكونها الحضارة ذات الصدارة

والهيمنة . كذلك يستدعى اعتبار الظرف الراهن تميز المجموعة الحضارية الإسلامية لكون العلاقة بينها وبين المجموعة الحضارية الغربية هي الأكثر جذبا للاهتمام العالمى فى الظرف الراهن.

العوامل المؤثرة على دور المجموعات فى حوار الحضارات:

الحديث عن الدور الذى يمكن أن تقوم به حضارة أو مجموعة حضارية ما فى الحوار بين الحضارات يمكن مقارنته من منظورين مختلفين هما المنظور الرغبوى والمنظور الموضوعى. ويتناول المنظور الرغبوى الدور المعنى من حيث ما يرغب أو يتمنى المرء أن يكون عليه هذا الدور، سلباً أو إيجاباً، وبدون الأخذ فى الاعتبار ما إذا كان هذا الدور المرغوب أو التمنى ممكناً عملياً أم لا. أما المنظور الموضوعى فيركز على اكتشاف الدور الذى تتوفر أو يمكن أن تتوفر للحضارة المعنية مقومات ومتطلبات القيام به فى ظل الظروف السائدة.

ويتأسس المنظور الموضوعى على أن الحوار، بما فيه الحوار بين الحضارات، يعد فعلاً مشتركاً بين أكثر من طرف، وأن الأدوار المتوقعة تجاهه أو فى أى فعل مشترك عادة ما تتشكل وتتحدد وفقاً لعوامل موضوعية معينة تأتى فى مقدمتها: المرجعية والقيم: مرجعية وقيم كل طرف وقناعته هى التى تملى عليه أو، على الأقل، تبين له الموقف الأخلاقى أو القانونى المطلوب من الفعل المعنى (= الحوار) وما إذا كان عليه أن يشارك أو لا يشارك وما هى طبيعة (إيجابية أو سلبية) ودرجة المشاركة ويختلف تأثير هذا العامل باختلاف درجة حضور الجانب المرجعى والقيمي فى سلوكيات الأطراف.

المردود المتوقع: والمعنى بالمردود هنا هو مدى المنفعة أو الضرر المادى أو المعنوى المتوقع من المشاركة أو عدم المشاركة فى الفعل المعنى. ويزداد تأثير هذا العامل فى تحديد الموقف المطلوب من الفعل المعنى كلما قل تأثير عامل المرجعية والقيم أو توافقت محصلتهما.

البديل المتوفر: يؤثر مدى توفر بديل آخر يمكنه تأمين أو معالجة المردود المتوقع من الفعل المعنى في تحديد الموقف من هذا الفعل.

القدرات والإمكانات: تؤثر قدرات وإمكانات الطرف ووضعه العام على موقفه من الفعل المعنى من خلال تداخلها مع عامل المردود المتوقع وعامل البديل. بيد أن الأثر الأوضح للقدرات والإمكانات إنما يكون في دورها في تحديد حجم أو درجة المشاركة أو التفاعل وبالتالي مدى فاعلية دور الطرف.

دور الأطراف الأخرى: لموقف الأطراف الأخرى من الفعل المعنى وطبيعة ودرجة مشاركتها فيه أثره في تحديد طبيعة ودرجة مشاركة الطرف المعنى.

ويمكننا في ما يلي الاستعانة بالعوامل المذكورة سابقاً في محاولة معرفة نوع أو طبيعة وحجم الدور الذي يمكن أن تقوم به كل مجموعة حضارية، وخاصة الغربية والإسلامية، في الحوار بين الحضارات.

دور المجموعة الحضارية الغربية؛

ليس من العسير ملاحظة أنه بالرغم من بعض التصريحات والتحركات العلنية الإيجابية على المستوى النظري فإن المجموعة الحضارية الغربية ليست متحمسة كثيراً على المستوى العملي للدعوة القائمة للحوار الحضارى النُدَى والحقيقى بين المجموعات الحضارية. وهذا الموقف الغربى غير المتحمس للحوار الحضارى الندى والحقيقى هو من الواضح بحيث لم يجد مسئول الأمم المتحدة لحوار الحضارات حرجاً في تجاوز المجابلات الدبلوماسية السائدة للتصريح به علناً.

وضعف حماس المجموعة الغربية للحوار الحضارى يمكن تفهمه وتفسيره، ولو جزئياً، في ضوء مجموعة العوامل الموضوعية التي سبق وأن ذكرنا أنها الأكثر تأثيراً في تشكيل دور أطراف أى فعل مشترك. وما يمكن الإشارة إليه هنا بهذا الصدد:

عامل المرجعية والقيم: ويبرز هنا بوضوح أن:

- بعض النخب الفاعلة في المجموعة الغربية تراودهم، إن لم تكن تملكهم، فكرة أن الحضارات الأخرى حضارات متخلفة ولن تخسر الحضارة الغربية كثيراً من زوالها. ويرى هذا البعض، والذي قد يكون الأقل عددا ولكنه الأكبر نفوذاً وتأثيراً في علاقات المجموعة بغيرها، أن قيم الحضارات الأخرى تتعارض مع قيم الحضارة الغربية ولا سبيل، في نظرهم، إلى تمدين تلك الحضارات وتحديثها إلا باستبدال قيم الحضارة الغربية بقيمها، وهو ما يعنى بوضوح «تغريب» تلك الحضارات. ومن الواضح أنه لا يمكن لمثل هذه القناعات، والنظرات الاستعلائية أن تشجع أصحابها على تبنى الحوار الحضارى التندى كوسيلة مناسبة للتعامل مع الحضارات الأخرى والتي ربما يرون أنها حتى لا تعرف قيمة الحوار.

- يبدو أنه يغلب على المضمون الفكرى للحضارة الغربية التوجه الصراعى وليس توجه الحوار السلمى. ويمكن ملاحظة ذلك من الحضور المكثف لنظريات ومقولات الصراع فى مختلف أنساق وشعب الفكر الغربى بما فيه الفكر الدينى (صراع الآلهة) والفكر الفلسفى. (مقولات نيتشه وهيجل) والفكر الاقتصادى (نظرية صراع الطبقات) والفكر الحضارى (مقولات صمويل) والفكر السياسى (نظريات توازن القوة والواقعية الوضعية) والفكر البيولوجى (نظرية البقاء للأصلح) والفكر الاجتماعى (مقولات المدرسة الداروينية الاجتماعية) والفكر النفسى (نظريات فرويد) و... إلخ.

ولعل من شأن نظرة، ولو عيبلى، فى تاريخ المجموعة الغربية أن تفسد بأن غلبة التوجه الصراعى على الفكر الغربى ليس أمراً نظرياً فحسب وإنما له انعكاساته البارزة فى الواقع وذلك سواء فى التاريخ الداخلى للمجموعة (تاريخ الحروب الدينية فى الغرب، والحروب الأهلية داخل دولها، والحرب

الباردة بين شقيها الرأسمالي والماركسي و.. إلخ) أو تاريخها الخارجي (توسعات الإمبراطوريتين الرومانية واليونانية وغزوات الإسكندر والحروب الصليبية والحريين العالميتين والحملات الاستعمارية و... إلخ). ونحسب أن في طفيان الصناعة العسكرية الصرفة على الصناعة الغربية وكون الدوافع والأهداف العسكرية تعد أساسية في كثير من الصناعات الأخرى في الغرب، شهادة واقعية أخرى على هيمنة التوجه الصراعى على الفكر الغربى. ولعل ما تقدم هو بعض ما دفع بعض مفكرى الغرب إلى اعتبار العنف- وليس الحوار- سمة بارزة للحضارة الغربية.

وصحيح أن الفكر الغربى لا يخلو من دعوات للسلم والحوار إلا أن هذه الدعوات - أولاً- تمثل واقعياً التوجه أو الصوت الأضعف فى الفكر الغربى، و-ثانياً- يتم باستمرار إضعافها وتقويضها من داخل الفكر الغربى ولعله لا أدل على ذلك أنه بالرغم مما هو معروف من جلاء وشهرة نصوص الإنجيل التى تدعو للسلم وتحرم العنف ناهيك عن الحرب تواصلت جهود رجال الدين المسيحى فى الغرب لإيجاد مبررات دينية للحرب، و- ثالثاً- قد انسحبت سمة الازدواجية الطاغية على السياسة العملية للمجموعة الغربية على دعوات السلم والحوار أيضاً كما يؤكد ذلك عدم تردد المجموعة فى تجاوز تلك القيم، أى قيم السلم والحوار، فى علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية كلما اقتضت مصالحها الخاصة تماماً كما تفعل بقيم ومبادئ أخرى كالديمقراطية.

عاملا الردود والبديل: ويلاحظ هنا:

- إذا ترجح أن الاتجاه السائد فى وسط مجموعة الحضارة الغربية هو - كما سبق الذكر- أن الحضارات الأخرى هى حضارات متخلفة ليس مادياً فحسب وإنما قيماً وفكرياً أيضاً يغدو طبيعياً أن لا تتوقع المجموعة الغربية مردوداً مغرباً أو حتى مناسباً من فكرة حوار الحضارات. والظاهر أن ما يسود بين الفئات الفاعلة فى المجموعة الغربية هو أن فكرة الحوار الحضارى الندى لا تتسجم لا

مع رغبتها فى «تغريب» الحضارات الأخرى ولا مع ما تراه من أن من حقها بل من مسئوليتها الانفراد أبدأً بالقيادة الفعلية للعالم. فالحوار الحقيقى يقتضى وينطوى بالضرورة على اعتراف بأطراف الحوار الأخرى أى الحضارات الأخرى ولا يخفى ما فى مثل هذا الاعتراف من تشجيع وتبرير لدعوات الخصوصية التى لا تتفق مع الرغبة الغربية فى التغريب، ولتطلعات تداول القيادة أو على الأقل الاشتراك فيها والتى لا تتفق مع حرص المجموعة الغربية على الانفراد بها.

- إن شعور المجموعة الغربية بأنها القوة العالمية التى لا تقهر يجعل دوائر اتخاذ القرار فيها تتأثر غالباً بما هو مستقر فى وعيها من أن لها بديل آخر للحوار هو القوة والتى يمكنها بواسطتها تحقيق مستويات أعلى من أهدافها الدولية مما يمكن أن تحققها عن طريق الحوار ولذلك فهى كثيراً ما تنزع إلى تحقيق أهدافها الدولية عن طريق فرضها بالضغط و-إن استدعى الأمر- باستخدام القوة المادية وليس عن طريق الحوار والتى غالباً ما توصل فقط إلى حلول وسط لا ترضى طموحات المجموعة كطرف أقوى ولا تنسجم مع أهدافها الاقتصادية كالتغريب والانفراد بالقيادة والهيمنة.

وإجمالاً، نحسب أن الكيفية التى نظمت بها المجموعة الغربية منظمة الأمم المتحدة وتديرها كأكبر منتدى للحوار الدولى فى عالم اليوم بالطريقة المعروفة، مقاومة لدعوات التغيير والإصلاح، تعكس - وأزعم بدقة كبيرة - موقفها العملى من الحوار مع الغير عموماً وهو أن هذا الحوار كيفما جرى نظرياً لا ينبغى أن يحسم عملياً حسماً عقلاً ندياً أو ديمقراطياً بل يتعين أن تبقى النتيجة العملية للحوار تحت سيطرة المجموعة الغربية وأنه لا مانع من تخطى هذا المنتدى والاتفات على اختصاصاته والاتفات على الحوار الدولى كلما بدا لها أن مصلحتها تقتضى ذلك. ولا تخفى ما لذلك من دلالة ظاهرة على ضعف إيمان القوى المؤثرة داخل المجموعة بالحوار الندى مع الغير.

دور المجموعات الحضارية الأخرى:

لا يسع المقام تفصيل القول في مواقف المجموعات الحضارية الأخرى من الحوار وفق العوامل المشار إليها. على أنه من غير العسير ملاحظة أن هذه المجموعات عموماً أقل انشغالا، على الأقل في الوقت الراهن، بمسألة الحوار بين الحضارات. وبدون أن يعنى ذلك نفى وجود استثناءات محدودة ومفهومة، يمكن القول إنه أياً كان الموقف المتوقع لهذه المجموعات من الحوار مع المجموعة الغربية أو من الحوار مع بعضها البعض فإن من الواضح أن هذه المجموعات لا تشعر بوجود داع قوى حالياً للحوار مع الحضارة الإسلامية وإن كان بعضها قد تسعى للاستعانة بالمجموعة الحضارية الإسلامية إذا ما حدث واجهت ضغطاً ما من مجموعة الحضارة الغربية.

دور المجموعة الحضارية الإسلامية:

أولاً: طبيعة الدور ودوايه:

إذا صح ما رجحناه آنفاً من ضعف حماس المجموعة الحضارية الغربية للحوار الحضارى وكذا ضعف احتمال مبادرة المجموعات الأخرى إلى الحوار، ترجح تلقائياً أنه ما لم تبادر المجموعة الحضارية الإسلامية إلى القيام بدور ريادى وفعال فى الدعوة إلى ورعاية وتنظيم الحوار بين الحضارات والسهر على استمراريته وتواصله فإن هذا الحوار بين الحضارات الذى لا يساورنا أدنى شك فى أهميته وضرورته ربما لن يقوم أصلاً بالشكل الأمثل وربما يقوم وسرعان ما يتلاشى ويزول كما حدث لمحاولات حوار دولية أو إقليمية أخرى كحوار الشمال والجنوب وربما يقوم ويستمر شكل محور منه لا يحقق هدف الحوار الندى والجدى.

وليس الواقع القائم أو - بعبارة أخرى - منطق الواقع وحده هو ما يستلزم أن يكون دور المجموعة الحضارية الإسلامية فى مشروع حوار الحضارات دوراً

ابتدائياً ريادياً فاعلاً ومتواصلاً بل إن ذلك هو ما توجه عليه أيضاً المرجعية التي تقوم عليها حضارتها فالإسلام واجب على هذه المجموعة أن تقوم بمهمة الشهادة على سائر المجموعات الحضارية الأخرى، ولا ولن يكتمل لهذه المجموعة القيام بهذه الشهادة على مستوى العلاقات مع الغير ما لم تبادر إلى تأسيسها وإدارتها على مبدأ الحوار والذي هو - كما سيتضح أكثر لاحقاً- الأصل في العلاقات عموماً في الإسلام.

وإذا بدا واضحاً أن كلا المنطقتين الواقعي والمثالي يتطلبان أن يكون دور المجموعة الحضارية الإسلامية في حوار الحضارات دوراً ابتدائياً ريادياً فاعلاً ومتواصلاً فإن السؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو ترى هل تملك هذه المجموعة المقومات اللازمة لقيامها بهذا الدور المطلوب منها؟

ثانياً- مقومات الدور:

نعتقد أن من شأن أى تقييم موضوعي ، تتوفر له المعلومات الكافية، أن يؤكد توفر المقومات الأساسية المطلوبة لقيام المجموعة الحضارية الإسلامية بالدور المطلوب وعلى النحو المذكور. وقد يكفي لتأكيد ذلك أن نشير في ما يلي إلى بعض المقومات الموضوعية التي تدلنا على توفرها لهذه المجموعة ذات العوامل التي كشفت لنا في ما سبق عدم توفرها لمجموعة الحضارة الغربية:

عوامل المرجعية والقيم:

على النقيض مما ظهر لنا عن موقف فكر المجموعة الحضارية الغربية من الحوار، نجد أن الحوار يمثل توجهها أساسياً وأصيلاً في مرجعية المجموعة الحضارية الإسلامية (البيان الشرعي). إذ يوضح لنا القرآن الكريم - أساس مرجعية المجموعة الإسلامية- أن العلاقة الأساسية الأولى في هذا الوجود، وهي علاقة الخالق بالمخلوقات، قد بدأت وتأسست واستمرت على أساس الحوار، والحوار وحده. وما تجدر ملاحظته هنا أن علاقة الحوار هذه لم تكن،

وليست، قاصرة على علاقة الخالق ببعض مخلوقاته، كالتى جرى العرف على تسميتها بالمخلوقات العاقلة، دون البعض الآخر كالتى جرى العرف على تسميتها بالمخلوقات غير العاقلة . فكما أسس الله علاقته مع الإنسان والملائكة والجن على مبدأ الحوار، كما تروى لنا آيات كثيرة- مثلاً- «وإذ قال ربك للملائكة ..» كذلك أسس الله علاقته مع الأرض والسماء على مبدأ الحوار «وقال لها وللأرض..» و«إنا عرضنا ... » والأصل فى القول - وكذا فى العرض - كما نعلم هو الحوار.

وقد قضى الله أن تستمر علاقته بمخلوقاته على أساس الحوار- الحوار الإقناعى وليس القسر والإكراه، وفى انسجام مع ذلك نجد أن - سبحانه وتعالى - ظل يحاور الإنسان والجن من خلال رسالاته السماوية الحوارية التى نقلها عنه إليهم ملائكته ورسله . وقد أوردت لنا هذه الرسائل صوراً من حوارات رسل الله مع أقوامهم.

والدلالة الأساسية التى يخرج بها المسلم من ما سبق بيانه من أن الله أسس وبنى علاقته بمخلوقاته على مبدأ الحوار ولم يشأ أن يتحول عن هذا المبدأ رغم ما نعلم من سلبية استجابات أكثر البشر والجن لهذا الحوار هى أن الله أراد أن يعلمنا عملياً ومن خلال القدوة أن النهج السليم فى تأسيس وإدارة العلاقات فى هذا الوجود هو تأسيسها وإدارتها على أساس مبدأ الحوار. ومن الواضح أن ذلك يستتبع أن تقييم المجموعة الحضارية الإسلامية لعلاقاتها بكافة المجموعات الحضارية الأخرى على أساس مبدأ الحوار. وهذه الدلالة الأساسية المذكورة تؤكد أكثر العديد من النصوص الشرعية التى تأمر بحسن الحوار مع الناس كافة، أفراداً وجماعات وحضارات، ومسلمين وغير مسلمين «وقولوا للناس حسناً..» و«قولا له قولا لينا...» و«قولوا قولا سديدا..» و«لا تجادوا أهل الكتاب إلا بالتي هى أحسن...».

عامل البديل:

كما قد انتهينا في تقييمنا لموقف المجموعة الغربية من الحوار وفقاً لمعيار عامل البديل إلى أن الفئات الفاعلة في هذه المجموعة دائماً ما تضع في اعتبارها أنها تملك بديلاً آخر غير الحوار لتحقيق أهداف علاقاتها بالغير وهو خيار الضغوط (تهديداً وإغراء) و- إن لزم الأمر- استخدام القوة. ومن الواضح أن هذا البديل لا يتوفر للمجموعة الإسلامية واقعياً، وبينما قد يبدو للبعض أنه يتوفر للمجموعة الإسلامية بديل آخر هو العزلة فإن النظرة الواقعية تؤكد أنه في ظل المتغيرات الدولية الراهنة لم تعد العزلة بديلاً متاحاً لا للمجموعات الإسلامية ولا لغيرها من المجموعات. وإذا بدأ واضحاً أن بديلي القوة (الصراع العنيف) والعزلة غير متاحين واقعياً بل وغير سائغين شرعاً ترجح أن الحوار هو الأسلوب الوحيد المتاح حالياً للمجموعة الإسلامية في علاقاتها مع الغير. ولعل ذلك و- للأسف- ليس الدافع المرجعي أو الاستيعاب الواعي للمردود الكبير الذي يتجه الحوار هو الأكثر حضوراً في قبول أكثرنا لشعار الحوار.

عامل المردود:

ربما يكفى القول هنا إنه إذا كان الحوار هو الأسلوب الوحيد المتاح للمجموعة الإسلامية فإن ذلك يعنى بالضرورة أن الحوار هو ما يمثل بالنسبة لهذه المجموعة الأسلوب الأكثر مردوداً. على أن من غير العسير إدراك الحوار يظل البديل الأكثر مردوداً من منظور الإسلام حتى ولو كانت تتوفر بدائل أخرى.

عامل المقدرات:

تتحد القدرة الحوارية لأي طرف من خلال عدة عوامل ذاتية وأخرى خارجية، وأهم عامل هو العامل الذاتي المتمثل في منطقية التصور أو وجهة النظر المطروحة. وإذا

كان من أهم نقاط ضعف القدرة الحوارية للمجموعة الغربية ضعف منطقية طرحها أو وجهة نظرها فإن - في المقابل - قوة التصور ومنطقيته هي أهم وأكبر ما يقوى ويعزز القدرة الحوارية للمجموعة الإسلامية. والسبب في ذلك واضح وهو أنه بينما تصور المجموعة الغربية هو أساساً تصور بشري فإن أساس طرح المجموعة الإسلامية ومحوره هو تصور رباني، ويبتما الغالب على أهداف للمجموعة الغربية تحقيق المزيد من الهيمنة والافتردا بشئون العالم فإن أهم ما تتطلع إليه المجموعة الإسلامية وتستهدفه من الحوار هو العدل والمشاركة. وكما أن علو منطق التصور الرباني على منطق التصور البشري أمر لا شك فيه فإن من المؤكد أيضاً أن أهدافاً من مثل العدل والمشاركة أكثر منطقية وأكثر معقولة من أهداف من مثل الهيمنة والافترداد.

لعل ما سبق كاف لتأكيد أن للمجموعة الحضارية الإسلامية توافر على المقومات الأساسية اللازمة للمبادرة للقيام بدور ريادي فاعل ومستمر في الحوار بين الحضارات.

ثالثاً - التحديات التي تواجه دور المجموعة:

إن المقومات الأساسية وإن كانت ضرورية إلا أنها ليس كافية للقيام بالدور المحدد أو المطلوب على الوجه الأمثل. ومن هنا تأتي أهمية المتطلبات الأخرى والتي ترقى بعضها لأن تعتبر شروطاً في حسن القيام بالدور المطلوب وتمثل في مجموعها تحديات تواجه المجموعة الإسلامية. ومن هذه التحديات:

١- إعادة تحديد مضمون الخطاب الإسلامي (المكون البشري) بما يتفق مع مقتضى مضامين البيان الشرعي المناسب للواقع المعاصر.

٢- ضمان تكامل بعدى أو نوعي الحوار وعدم تناقضهما أي ضمان أن لا يتخلف الحوار الفعلي (السلوكي) عن الحوار الخطابى (اللفظي) من خلال حرص المجموعة الإسلامية على تمثل قيمها وتجسيد مضامين طرحها الحوارى الخطابى تجسيداً فعلياً على أرض الواقع.

٣- حماية الحوار من أنفسنا أولاً ومن الغير ثانياً من خلال التحديد السليم لأهداف الحوار (بالتركيز على الأهداف التكاملية والتعاونية وتجنب الأهداف الاقتصادية والعدائية) وتجاوز التأثيرات النفسية المحتملة للجوانب السلبية في تاريخ العلاقات وخاصة مع المجموعة الغربية (الصليبية والاستعمار... إلخ)، وإبعاد الحوار عن تسلط القوى المتصلحة سواء من قبل المجموعة الإسلامية أو من قبل المجموعات الأخرى، واصطحاب الكياسة الضرورية للمعالجة السليمة لمحاولات الاستغلال والأهداف الانتهازية.

ويعد:

يشير التأمل في مسار الأعمال ذات الطبيعة الدولية والتي تكون مشتركة بين مختلف المجموعات الحضارية أن ما حظى من تلك الأعمال بموافقة ودعم المجموعة الحضارية الغربية غالباً ما تنجح وتتم بينما ما لم تحظ من تلك الأعمال بموافقة ودعم المجموعة الحضارية الغربية غالباً ما تفشل أو تخفق، فهل لنا أن نأمل بأن تتمكن المجموعة الحضارية العربية الإسلامية هذه المرة من حشد كل طاقاتها ومواردها المتاحة لمنع ما قد يكون هناك من عزوف أو عدم حماس من المجموعة الحضارية الغربية- أو غيرها- للحوار الندى والجدى بين الحضارات من أن يتسبب في فشل الحوار الحضارى أو عدم بلوغه أهدافه المأمولة؟

نظرية الإيلاف في الفقه الإسلامى

أ.د. محمد كمال إمام (*)

مصطلح الإيلاف مأخوذ من قوله - تعالى - : ﴿لِإِيْلَافِ قُرَيْشٍ﴾ إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿قُرَيْشٍ: ١-٤﴾ وهى سورة مكية كما يرى أغلب المفسرين، وهى تأتى بعد سورة الفيل، بل إن بعض العلماء يقولون إن هذه السورة والسورة التى قبلها تمثل سورة واحدة، كما هى فى مصحف أبى بن كعب، ويقول سفيان بن عيينة: «إن أغلب أئمتنا كانوا يقولون بذلك».

على كل حال المعنى الأصيل الكامن وراء هذا هو أن الأمن الذى يؤدى إلى رحلة الشتاء والصيف كان نعمة من الله - تعالى - قدمت للمسلمين، بأن هزم الطغاة الذين أرادوا أن يسلبوهم أرضهم، وأن يحولوا قبلتهم وأن يفقدوهم أمنهم وسلامهم، وهذا هو المعنى العام الذى تشير إليه هذه الآية سواء اتصلت بما قبلها اتصال السورة الواحدة، أو انفصلت باعتبارهما سورتين كما هو فى مصحف - عثمان - رضى الله عنه - وهذا المعنى يلفت النظر إلى أن الفقه الإسلامى منذ بدايته، يتحرى أن يوجد علاقات سلمية ما بين الدول والدول وما بين الشعوب والشعوب وما بين الأفراد والأفراد، وأن منطلق الحوار والحجة والبرهان هو الأساس الذى تقوم عليه العلاقات الإنسانية فى دائرتها الإقليمية وفى دائرتها العالمية، بل فى دائرتها فى داخل الدولة الواحدة ما بين الأسرة والأسرة وما بين العشيرة والعشيرة، إلى غير ذلك، بما يضع قيمة للحوار القائم على الحجة من خلال قوله - تعالى - : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤].

من هنا يأتى سؤال يطرح نفسه: لماذا اختلف الفقهاء أو الدارسون فى تقويم العلاقة بين الإسلام والآخر؟ هل الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم الحرب والجهاد؟ أم أن السلم هو الأصل وأن الحرب لا تكون إلا جملة اعتراضية فى كتاب الحياة؟

(*) أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية.

إن الذى يقرأ الفقه الإسلامى من خلال آيات القرآن الكريم قراءة واعية فاحصة يجد فارقاً بين ما يقول به الفقهاء وبين ما يقول به المفسرون، ويستندون فى ذلك إلى بعض كبار الفقهاء كالإمام سفيان الثورى - رضى الله عنه -.

إن أغلب علماء الفقه الإسلامى القدامى يقولون إن العلاقة التى تقوم بين المسلمين وغيرهم تقوم على الدعوة باللسان أو الدعوة باللسان - أى السلاح - فيما أن يتقبل الغير شريعتنا وديننا وإما أن ننتقل إلى مرحلة الجهاد. وهذا موجود فى كتب الفقه الإسلامى.

المفسرون ومعهم بعض الفقهاء وفى مقدمتهم الإمام الثورى - وهو صاحب مذهب من المذاهب الفقهية التى لم يعد لها وجود فى عصرنا، ولكن أقواله متناثرة فى موسوعات ومدونات الفقه الإسلامى المختلفة - إن الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلم وأن الجهاد ليس فريضة كفاية ولا يتعين إلا حينما يهاجم المسلمون فى ديارهم أو حينما تحارب دعوتهم ويمنعوا من نشرها ويفتنوا فى دينهم والذى يتأمل القرآن الكريم يجد أن آياته تعضد هذا القول، بل إن وصايا رسول الله ﷺ والرسول بتشريع العمل ببيان للقرآن وتفسير لمجمله، فإننا نجد الرسول ﷺ فى كل تطبيقاته لم يبدأ حرباً ولم يعلنها ولم يقاتل إلا دفاعاً عن الدولة أو دفاعاً عن الدعوة؛ لأن الإسلام يجعل العلاقة بينه وبين غيره من الناس قائمة على السلام الكامل القائم على تفاعل الحضارات وحوار الثقافات وتبادل المنافع خاصة وأن من وصايا الرسول ﷺ فى السنة النبوية الشريفة «لا تقتلوا صغيراً ولا كبيراً ولا امرأة ولا عابداً فى معبده».

لو أن الأصل أن هؤلاء يقاتلون حتى يكون الدين كله لله لكان الخطاب واحداً لكل، فلماذا نخاطب الذين يقاتلون ونترك هؤلاء لا نتعرض لهم، لا هذا فى بيعته ولا هذه المرأة ولا هذا الطفل، إن آيات القرآن حين تتضافر لتقدم دليلاً يصل إلى حد التواتر بأن قراءة المفسرين فى هذا الجانب قراءة أكثر اتصالاً بالنص القرآنى من قراءة الفقهاء.

وإنتى أظن أن الخلافات بين قراءة المفسرين وقراءة الفقهاء أساسه أن المفسر يلتصق بالنص القرآنى باعتباره خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين دون أن يتصل بزمان أو مكان، وأن قراءة الفقيه هي قراءة لأحكام عملية ينزلها على واقع الناس، فإذا قوى المسلمون كانت لهم رؤية - كما تفعل الآن القوى الكبرى في عالمنا - وإذا ضعف المسلمون كانت لهم رؤية، وهذه هي العلاقة التي تحدث دائماً في النص سواء كان نصاً قانونياً أو نصاً إلهياً حينما يتحرك على أرض الواقع يحدث لونا من التفاعل يبرز صورة الواقع، ومن هنا وجدنا في القواعد الشرعية أن الأحكام تتغير باختلاف الأحوال والأزمات والأمكنة.

وهنا أتبه أن هذا التغير وهذا الخلاف وهذا التعديل لا يمس الخطاب بمعناه في علم الأصول؛ لأن خطاب الله في علم الأصول هو خطاب الله الذي لا يتغير ولا يتبدل وإنما يختص به الحكم بالمعنى الفقهي الذي قد تؤثر فيه حركة الزمان والمكان، وقد تؤثر فيه أيضاً ظروف الأشخاص.

أنتقل إلى نقطة ثانية فأقول بصريح العبارة إننى أتمنى إلى جانب من الفقه يؤيد رأى المفسرين ويرى أن العلاقة ما بين الإسلام والآخر هي علاقة قائمة على السلم وأن الجهاد لا يكون سواء بالقول أو بالفعل فريضة على النحو التعيينى أو الكفائى إلا إذا هوجم المسلمون فى ديارهم، أو فتنوا فى دينهم، أو إذا تعرضت دولتهم للعدوان دفاعاً عن النفس، وهذا هو ما يقوله القانون الدولى المعاصر فى صورته المنصفة وليس فى صورته المجحفة التى تكيل بمكيالين كما نرى الآن.

نقطة أخرى وهى قضية تقسيم العالم إلى دارين، إلى دار حرب وإلى دار إسلام، وبعض علماء الإسلام اليوم يقولون إننا فى دار عهد، لأن الأحكام قد تغيرت، وليست لدى رغبة فى ألا تستمر هذه التفرقة، فإن هذه التفرقة لها أصولها بالتأكيد.

التفرقة بين دار الحرب ودار الإسلام ليست هي التفرقة بالمعنى القديم حينما عبّ المصطلح بمعنى الجهاد حتى بصورته التى تعنى عند البعض الهجوم على فكرهم

أو دينهم وإنما المقصود بها أن الإسلام له مجاله الحيوى والجغرافى، فحيث تجرى أحكام الإسلام توجد دار الإسلام.

ولكن المصطلح موجود وهناك مجموعة من النتائج القانونية البالغة الأهمية التى تترتب على هذا فى تطبيق القانون على الأشخاص، وفي حالات الزواج والتجارة وغيرها، منها:

هل المسلم وهو فى غير بلاد الإسلام مخاطب بشريعة الإسلام؟ وهل يحاكم إذا ما عاد إلى دولة إذا خالف قاعدة من قواعد الشريعة الإسلامية؟ هذا سؤال لا بد أن يطرح لأنه موجود، وهل لو جاء إلينا شخص من تركيا يريد أن نطبق عليه قانون الميراث الذى فى دولته هل سنوحد الميراث بين الرجل والمرأة بحيث يكون التصيبان متساويين؟

وإذا جاء رجل من تونس وأثر بأنه تزوج من هذه المرأة، فهل سنجرم ذلك باعتبار أن القانون التونسى يجرم ذلك، أم نأخذ بالقانون المصرى رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ وغيره الذى يعتبر أن الإقرار هو لإثبات عقد الزواج.

إن الشريعة الإسلامية قد كفلت من الصيغ ومن القواعد ما تجعل السلام غايتها والعلاقة بينهما وبين الآخر قائمة على السلام، وهذا يكفى لتصحيح موقف الإسلام دون أن يجبرنا الواقع المريض على أن نكون دائماً في موقف الدفاع.

والله ولي التوفيق

مظاهر الحضارة الإسلامية في مجال حقوق الإنسان وتأثيرها الإيجابي في حوار الحضارات

للدكتور/ مصطفى عرجاوى (*)

تمهيد :

إن كل من يتأمل في تاريخ الحضارة الإسلامية، ابتداءً من بعثة المصطفى ﷺ وحتى يوم الناس هذا، يلمس مدى حرص الإسلام على حماية حقوق الإنسان من قبل صرخة الوضع وإلى ما بعد أنه النزع، لأنه يكرم الإنسان جنيئاً في رحم أمه، وعلى مدار أيام حياته، وبعد رحيله عن الدنيا، فيجعل من كسر عظم الميت، جرماً عظيماً يتساوى مع كسر عظام الحي. ويمكننا أن نقف على بعض مظاهر الحضارة الإسلامية في مجال حقوق الإنسان بإيجاز وتركيز، لأن مجال حماية هذه الحقوق يتسع ليشمل كل صغيرة وكبيرة على ظهر الأرض، لذلك نكتفى باستعراض أهم المجالات في نطاق حقوق الإنسان التي تعمل على تفعيل الدور المتميز للإسلام في هذا المضمار، بالقدر الذي يشرى الحوار بين الحضارات الإنسانية، بلا إفراط أو تفريط وذلك في النقاط التالية:

الحضارة الإسلامية وحقوق الإنسان في التعليم:

لقد اهتم الإسلام بالعلم فكانت أول آية نزلت على الرسول الخاتم صلوات الله وسلامه عليه هي قول الحق في علاه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، فاقراً علم، وباسم ربك إيمان، فهي دعوة صريحة لطلب كل علم يرسخ الإيمان في قلب الإنسان، بل إن طلب العلم أصبح من الفرائض القطعية لكل مسلم ومسلمة، فقد قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، والإسلام يدعو إلى طلب العلم مهما بعدت الشقة، ويرفع من شأن العلماء،

(*) عميد كلية الشريعة والقانون بفرع جامعة الأزهر بدمهور والمعار أستاذاً للشريعة بكلية الشريعة جامعة الكويت.

فيخصهم بكمال الخشية لله - تعالى - ، فيقول سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، وكل من طلب علماً نافعاً، أعانه الله عليه، طالما أخلص في طلبه النية لله - تعالى - وحرص على تسخيرها في خدمة الإنسانية، وليس يستغرب أن رسول الله ﷺ جعل فكاك الأسير أن يفدى نفسه بتعليم عدد من المسلمين، لأن التعليم ثروة لا تنقل عن التقدين (الذهب والفضة)، بل تتفوق عليهما في مجالات الاستثمار المتعددة.

هذا الاهتمام بالعلم والتعليم خدمة للإنسانية كان يشتعل نوراً في ديار الإسلام في الوقت الذي كانت تخيم فيه ظلمات الضلالة والتخلف على معظم الدول الأوربية التي تدعى الحضارة والتقدم في زماننا، وتتغاضى عما كانت عليه في العصور السالفة، وكيف أن معظم حضارتها مستمدة من العلوم والمؤلفات الإسلامية في شتى التخصصات المتعددة؟

لكن المتأمل المنصف للحضارة الإسلامية في مجال التعليم، وجعله كالماء والهواء، ومن أهم حقوق الإنسان في ديار الإسلام على مدار السنين والأعوام، سيعرف أن العثرة في مجال التعليم عند المسلمين في زماننا الحالي ممكن تداركها، كما يمكن تحقيق قصب السبق على دول العالم، إذا خلصت النوايا، وصدقت العزائم، وتم العمل بمقتضى الكتاب والسنة، والاقتداء بالسلف الصالح في طلب العلم بصدق وإخلاص للحاق بركب التطور والتقدم والرقى بالإنسان في إطار الشرعية الإسلامية.

الحضارة الإسلامية وحق الإنسان في الحياة الكريمة:

اهتم الإسلام بتوفير الحياة الكريمة لكل من ينضوى تحت رايته، أو يعيش على ثراه من غير المسلمين، فحظر ومنع المسألة والتذلل والتسول، وألزم بيت مال المسلمين بكفالة الإنسان الضعيف من لحظة مولده وحتى تمكنه من تحمل عبء العمل ومسئوليته، وكذلك رعاه في كهولته وشيخوخته، بغض النظر

عن جنسه أو نوعه أو ديانته، فهذا يهودى رآه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ، يسأل الناس فتعجب من تصرفه وسأله عن سببه فقال : أسأل للحاجة والشيخوخة والجزية، فأخذ بيده، وتوجه به إلى المسئول عن بيت المال، فقال له: ضعوا الجزية عن هذا وأضرابه- أى أمثاله- فلا يحق لكم أن تأكلوا شبيبته وتركوه فى شيبته.

بهذا الأسلوب المثالى فى التعاون والتكافل الاجتماعى حفظ الإسلام للإنسان كرامته، وصانه من التذلل سوى لله - تعالى - ، بل إن الفاروق (عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -) عندما علم بأن الأمهات كن يسارعن بفطم أولادهن للحصول على حظهن من بيت مال المسلمين، بالرغم من حاجة الأطفال الماسة للرضاع، سارع بإلغاء هذا التشريع، وقرر أن يفرض نصيباً لكل مولود بمجرد ولادته حياً حتى لا يسبب أدنى معاناة للأطفال أو لأسرهم، لأن الإسلام دين الرحمة والمرحمة، والراحمون يرحمهم الرحمن، وروح التراحم والتعاطف والتعاقد، هى قمة من قمم الحضارة الإنسانية لم تنشأ بصورة سوية وترعرع إلا فى ظل الإسلام.

الحضارة الإسلامية وحقوق المرأة فى ظلها:

المتبع لتاريخ الأمم القديمة قبل الإسلام، يجد أنه لم يكن يعترف للمرأة بأية حقوق فكانت تشتري وتباع كالسلع والأمتعة، وكانت تكره على الزواج وعلى البغاء، وكانت لا ترث، وتملك ولا تملك، وكان أكثر من يملكونها يحجرون عليها التصرف فيما تملكه، وكانوا يرون أن من حق الزوج أن يتصرف فى مالها بلا إذنها، ووصلت درجة الانحطاط ببعض الشعوب أنهم كانوا يختلفون حول كونها إنسانة لها روح خالدة كالرجل أم لا، وقد قرر أحد المجامع فى روما أن المرأة حيوان نجس لا روح فيها ولا حقوق لها، ولكن يجب عليها الخدمة، وأن يكتم فمها لمنعها من الضحك أو الكلام، لأنها فى زعمهم أحبولة الشيطان،

وكانت أفضل الشرائع الوضعية فى الأمم السابقة، تبيح للرجل بيع ابنته، وبعضهم الآخر يسمح للأب أن يئدها، ويتخلص منها خشية المعرة أو الفقر، هذا حالها قديماً وقبل ظهور الإسلام.

أما الحضارة الإسلامية بقيمها الرفيعة، فقد أعطت للمرأة من الحقوق ما لم تنعم به حتى فى زماننا المعاصر، سوى فى الربع الأخير من القرن العشرين، لقد استردت حقها فى الميراث، وتساوت مع الرجل فى طاعة الأولاد وإحسانهم لهما بقوله - تعالى - : ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، ومنحها الإسلام ذمة مالية مستقلة، وهذا ما لم تنعم به نساء فرنسا سوى منذ ما يقبل عن ربع قرن من الزمان، أى فى أواخر القرن العشرين، مع ادعاء التقدم والتفوق فى كافة ميادين ومجالات الحياة المتعددة، وحدد الإسلام فى تشريعاته، منذ ما يربو على خمسة عشر قرناً من الزمان حقوقاً للمرأة تجاه زوجها، كما أعطها حق إنهاء عقد الزواج ودياً بطلب الخلع، ولها حررتها فى التملك والتصرف، ومنحها كذلك كافة حقوق الرجل التى تناسب مع طبيعتها، ولها أيضاً ما للرجل من ثواب على الطاعة بلا أدنى تمييز، وهذا يمثل بحق قمة الحضارة بلا جدال.

الحضارة الإسلامية وحقوق الإنسان فى أوقات الحرب:

إذا كانت (الميكافيلية) هى الروح السائدة فى أثناء القتال تحت شعار: الغاية تبرر الوسيلة، فإن الإسلام غايته كريمة، ووسيلته نظيفة وإنسانية، حتى فى ميادين القتال، لأنه ينهى عن قتل الرهبان، ورجال الدين، والشيوخ، والنساء، والأطفال، والعمال (المدنيون عموماً) ولا يسمح بهدم المباني، أو حرق الأشجار أو قطعها، أو تدمير الحياة على عكس ما يحدث فى حضارة القرن الحادى والعشرين، فالدماء تسيل فى كل مكان من المسلمين، لا فرق بين مدنى وعسكرى، ولا صغير أو كبير، ويكفى ما يحدث على أرض فلسطين من

عدوان، وهتك وانتهاك لأبسط الحقوق الإنسانية، وذلك على مرأى ومسمع من شعوب العالم أجمع.

أين هذا بجوار الحضارة الإسلامية وأسلوبها المتميز في الحرب والنزال، والحرص على صيانة حياة وكرامة الإنسان؟ غزوات الرسول ﷺ تبلغ ما يقارب (سبعاً وعشرين)، وسراياه التي أرسلت إلى ميادين للمقتال تبلغ ما يزيد على خمسين سرية، قاتلت في مواقع شتى، ومع هذا لم يزد عدد القتلى في جميع الغزوات والسرايا على بضع مئات من المقاتلين من الطرفين.

أما حروب القرن العشرين فحدث عنها ولا حرج، فالقتلى فيها بالملايين، ولا ننسى ما فعلته أمريكا في حرب هيروشيما ولجواكي، عندما ضربتها بالقنابل الذرية التي أبادت الحرث والتسل بالرغم من استسلام (اليابان) وتسليمها للحلفاء بلا قيد أو شرط، لكن روح القتل والانتقام كانت هي السائدة، فأين الحضارة هنا؟

أما الإسلام فإنه يمنع القتل لمجرد القتل، ويمنع التمثيل بالضحايا، كما يمنع التنكيل بالأسرى، ويكفي أن صلاح الدين الأيوبي قد أسر ما يزيد على ثلاثة آلاف من الجنود المحاربين من أعدائه، ولما لم يستطع إطعامهم في الأسر، أطلق سراحهم، فقيل له: إنهم سيتسلحون ويعودون إلى مقاتلتك. فقال: أشرف لي أن أقتلهم في الحرب من أن أقتلهم وهم أسرى أو بالجوع والعطش.

هذه هي الحضارة الإسلامية في مجال محدود من مجالات حقوق الإنسان حتى في ميادين الوغى، فلا نامت أعين الجبناء والأدعياء، والإسلام بحضارته سيبقى شعلة تعلقو في السماء، مهما ضربت على رأسها، لأن الشعلة ترتفع، والأحجار تسقط وشتان لحجر ساقط أن ينال من شعلة شامخة بماضيها وحاضرها ومستقبلها في ظلال الإسلام.

صفوة القول :

يمكن لأي منصف أن يقرر، بعد دراسة واعية لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والتعرف على القيم والمبادئ التي يرسخها الإسلام، أنه هو الدين الجامع المانع لشتى القيم الحضارية المثلى، ولا يسمح بالعصبية أو التمييز بين البشر على أساس المصلحية أو النفعية، أو الجنس أو اللون أو الدين.. بل يكرم الإنسان لمجرد كونه إنساناً، ويسمح بالحوار مع الآخر، ويفتح المجال لتلاقى الحضارات، ويدعو إلى احترام القيم الإنسانية والتراث الحضارى بغض النظر عن هويته، لأن الإسلام هو دين السلام، وشعاره الدعوة إلى الله - تعالى - بالحكمة والموعظة الحسنة، وإن وصل الأمر إلى درجة المجادلة فى الحوار، فإنه يدعو إلى إدارته بصورة حسنة، مصداقاً لقوله - تعالى - : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وهذا هو الأسلوب الإسلامى المثالى للحوار بين الحضارات فى زماننا المعاصر، وعلى مدار الزمن وفى كافة العصور، لا ينكره إلا حاقداً أو جاحداً، وكلاهما لا يعتد برأيه، إذا تعلق الأمر بالحوار الموضوعى، فى أى زمان، وأى مكان، والله الموفق.

تنظير فكرة التعاون بين الأمم والشعوب

للدكتور/ أحمد صدقي الدجاني (*)

يخطر على البال أن نقف معاً أمام اللحظة الراهنة، وذلك لأن عالمنا يعيش لحظة فريدة لم يحدث مثلها من قبل، قراءتها بعمق وبنظرة شاملة تساعدنا على طرح هذا الموضوع بموضوعية.

العالم يشهد حرباً، والحرب ضارية ضرورية ونحن في خضمها، حين يجري الحديث عن الحرب نستحضر من أطرافها وما شعاراتها وما وسائلها، نحن مدعوون إلى أن نستحضر ذلك كله.

بإيجاز شديد هي حرب بين قوى العولمة في عالمنا من جهة، وفي الوجه المقابل المقاومون لقوى العولمة في أنحاء العالم، ونحن أبناء الحضارة العربية والإسلامية حين نحكى عن العولمة بطريقة علمية يتداعى إلى الخاطر أركانها، هناك قوى العولمة الشركات عابرة القارات وهناك قيادة العولمة - الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك مؤسسة العولمة العسكرية وهي الأطلسي وهناك أخيراً النظام العالمي الذي ابتدعه العولمة وضربت به على أم الرأس.. ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأمم المتحدة. حين نحكى عن قوى مقاومة العولمة ندرك أنه بعد مضي ثلاثة عقود على بروز هذه الظاهرة وجد في الدوائر الحضارية من يقاومها ومنها كثيرون في دائرة الحضارة الغربية، ولندكر ما حدث في جنوا وسانتل.

في خضم هذه الحرب أهلكم يخوضون أعظم معركة ومن خلالها يطرحون مفاهيم حضارة، ومن خلالها يُذكرون برؤية كونية لهذه الحضارة.

إن هناك فكر ينبع منا ومن دائرتنا الحضارية وهو يسمع بفضل العمل اليومي، وكل فرد من أبناء الحضارة الأخرى يسمعه ويراه على شاشات التلفاز، إذن نحن نخاطب الآخر عملياً.

(*) الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

العالم فيه حضارات عدة وليس حضارة واحدة، وكل محاولات العولمة لفرض حضارة واحدة وتنميط الناس على أساسها محاولة فاشلة. المفكرون الغربيون الكبار أنفسهم رفضوا هذه الفكرة، أما هؤلاء الصغار فهم تبع لقوى العولمة ينظرون لطغيانها، وعلى صعيد الفكر والحضارة يتهافتون ويسقطون، العالم شهد عبر تاريخه حضارات عديدة. والذي يميز حضارة عن أخرى ويميز عنها الرؤية الكونية التي تجيب عن سؤال: من أين؟ وإلى أين؟ ولماذا؟ وكل حضارة تعطي الأجوبة وعلم تاريخ الأفكار يحاول أن يطرح الإجابات الموجودة.

باختصار شديد إن حضارتنا الإسلامية إحدى هذه الحضارات، ولكن الحضارات الأخرى محل احترام ولا ننسى الحضارة الأفريقية التي ظلمت في التاريخ، وسنبذل جهداً لكي تظهر كل حقائقها، كذلك لا ننسى الحضارة الهندية أو الكنفوشوسية واليابانية.

إن الله - تعالى - قد خلقنا شعوباً وقبائل لتتعرفوا وإكرامنا يكون بالعمل والتقوى، ويبيحنا لقد انتهت فكرة وحدانية الحضارة. إن توبنبي يجب أن يُذكر أولاً بنظريته التحدى والاستجابة، هنا ننتهي إلى القول بأننا موجودون.

لقد بغت العولمة وطغت وذكرتنا بقارون ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

وغير صحيح أن العلم من عند قارون، إن الحضارة الغربية استطاعت في القرنين الأخيرين عمل ثورة علمية تقنية هائلة، ولكنها حصيلة تطور عمره خمسة آلاف سنة، إن العلم التقني ليس ملك حضارة واحدة وإنما هو حصيلة كل الحضارات.

إن الرؤية الكونية للحضارة الغربية تهتز.. فعل من؟ بفعل قوى الهيمنة، وبفعل قوى الاستعمار الذي بدأ تجارياً ثم صار ميكانيكياً ثم كان الاستعمار التوطيني العنصر.

واليوم قيادة الهيمنة فى الولايات المتحدة الأمريكية تقول، من ليس معنا فهو ضدنا، ونقول لأشرار قول العولمة : إن الإرهاب الحقيقى هو إرهابكم.

إن ما جرى يوم ١١ سبتمبر فتح ملف التاريخ الأمريكى الذى قضى على حضارة من أزهى الحضارات وقضى على ٣٩١ ثقافة، بينما صوروا لنا فى أفلام السينما أنهم وحوش وهمج.

إن المقاومة ستفرض نفسها، ومن خلال المقاومة يبرز الاستشهاد الذى هو وثيق الصلة بالرؤية الكونية. من أين وإلى أين ولماذا؟ إن هؤلاء الشبان طحنوا بهذا الاستعمار الاستيطانى.

العالم كله يهتز، والقيم تنشر، وشبكة المعلومات تعمم الأفكار الجديدة. أتمنى أن نقرأ اللحظة الراهنة قراءة عميقة وننتقل من حضارتنا فى نقد الذات، فبنا عيوب ليست قليلة، وهناك جيل يبحث عن الطريق وسيصل إليه بالصبر.

وأوجه التحية إلى كل من عبر عن دعمه انتفاضة فلسطين سواء بالكلمة أو ساند بالمال أو بالدعاء.

الأمة تنتظر : وسيأتى يوم تصل فيه قوى الهيمنة إلى أن هذا الكيان الصهيونى الاستعمارى العنصرى أصبح عبنا عليهم، وعند ذلك تتخلى هذه القوى عنهم.

obeikandi.com

حوار الأديان (أهدافه - شروطه - وسائله)، إعداد: خالد محمد الأصور (*)

الحوار والتفاهم

لقد أصبح الحوار في عالم اليوم ضرورة مهمة من ضرورات العصر من أجل التغلب على المشكلات الواقعية لعالمنا على جميع المستويات، بل يعد الحوار بين أهل الأديان في كثير من الأحيان بمثابة الخلفية لبقية المشكلات، لما للدين من تأثير عميق في نفوس الناس، ومن هنا فإنه لا يمكن عزل الحوار بين الأديان السماوية الكبرى عن ألوان الحوارات الأخرى، لأنه يتشابك معها بطريقة أو بأخرى تشابكاً ظاهراً أو خفياً، أردنا أو لم نرد، والحوار بهذا المعنى يُعد أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الحوار بين الحضارات... فالحضارات في كل مكان في العالم قامت على أساس ديني، وإذا كان عالمنا يتجه إلى الحوار على المستويات الأخرى، فمن باب أولى يتبغى أن يكون الحوار موجوداً على المستوى الديني بهدف القضاء على الكثير من مظاهر الصراعات التي يلعب فيها الدين دوراً خطيراً.

الحوار والتفاهم .. نماذج وأمثلة :

اتخذ الحوار والتفاهم أشكالاً عديدة، فمن حوار عربي أوروبي، إلى حوار بين الشمال والجنوب، إلى حوار بين الشرق والغرب إلى حوار بين الشرق والغرب إلى حوار إسلامي مسيحي.

ويمكن القول بأن الحوار له جذور تعود إلى قرون بعيدة، على أن أولى محاولات بحث هذا الحوار والتفاهم ترجع إلى عام (١٩٠١) في مؤتمر «أدنبرج» للتبشير حيث نادى بعض المشاركين فيه بمراجعة نظرة المسيحيين إلى

(*) باحث بالهيئة العامة للاستعلامات.

المؤمنين بالأديان السماوية الأخرى، ومنها الإسلام، وبعد فترة من الخمول، ومنذ عشرين عامًا عقدت مؤتمرات للحوار وتعددت على نحو متقطع، إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية ومع بداية «العقد الماضي» تزايدت هذه المؤتمرات والندوات الحوارية بصورة ملفتة.

موقف الإسلام من الحوار

لقد كان القرآن سابقًا في دعوته إلى الحوار في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ولم يكتفِ القرآن الكريم بالدعوة إلى الحوار، بل رسم أيضًا منهج هذا الحوار: ﴿وَلَا تَجَادُلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النكبات: ٤٦]، ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، فحتى حين أخفق الحوار لم تعلن الحرب على المخالفين، ولم تصوب لهم المطاعن، بل جاء الاقتراح «بالمباهلة» بالدعاء إلى الله تعالى أن يعاقب الطرف الكاذب - وهو معروف سلفًا دون ذكره أدبًا للحوار - باللعنة، كما يقول تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادَعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلُ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٥]، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿لَيْسَ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وقد تحاور الرسول ﷺ مع وفود مسيحية، وبصفة خاصة مع وفد نصارى نجران الذي قدم إلى «المدينة المنورة» برئاسة أسقفهم أبى الحارث.

بل إن الرسول الكريم قد عقد معاهدة مع اليهود حين هاجر إلى المدينة، كما أرسل العديد من الرسائل إلى الملوك والأكاسرة والقيصرة.

وعلى امتداد التاريخ الإسلامي حيث كانت السلطة والقوة بأيدي المسلمين ظل الحوار مستمراً بين المسلمين وأهل الكتاب، وألف المسيحيون - وكذلك اليهود - كتباً عديدة دفاعاً عن دينهم، وجدالاً مع المسلمين، بل وهجوماً على الإسلام أحياناً، واتسعت صدور المسلمين - غالباً - لذلك كله، وقد كان المسيحيون يضيقون باليهود ذرعاً ويضطهدونهم كثيراً، فكان المسلمون هم الذين يحمونهم، وربما كان حال اليهود في الأندلس مثلاً جيداً على ذلك، فقد أنقذهم المسلمون من اضطهاد المسيحيين لهم.

والحديث عن الحوار يفترض فيه وجود فرقاء متعددين يدور بينهم حوار، ومن ثم فإذا لم تكن هناك قناعة بالتعددية يستحيل الحديث عن أي لون من ألوان الحوار، والإسلام يرى التعددية ليست مجرد حق من حقوق الإنسان، وإنما يراها سنة من سنن الله في الكون البشري، حيث تنفرد الذات الإلهية وحدها بالوحدانية، وما عدا الله سبحانه وتعالى يقوم على الأزواج والتعدد، يقول تعالى: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين﴾ إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ﴿ [هود: ١١٨ - ١١٩]، والمنسرون يقولون: أي للاختلاف خلقهم، فالأصل والعلة أن يكون هناك تعدد، وأن يكون هناك اختلاف، وأن يكون هناك فرقاء، هذا هو التأسيس لقضية الحوار بين المسلمين وغيرهم، التعدد أيضاً إسلامياً موجوداً في الشرائع وفي المناهج، وإذا كان دين الله واحداً، فشرائعه متعددة، والتعدد في الشرائع والمناهج يقتضى التعدد في الحضارات، والإسلام حدد قانون العلاقات الدولية وقانون العلاقة بالآخر في آيات الممتحنة: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾ [الممتحنة: ٨]، فلا قتال إلا لمن يخرجنا من ديارنا، أو يقاتلنا في ديننا، وكل آيات القتال إذا

تسببناها في القرآن الكريم تتحدث عن الإخراج من الديار وعن القتال في الدين، إذًا: الموقف الديني من الآخر موقف البر والعدل والقسط طالما أنه لا يفتننا عن ديننا، وأسلوب العلاقة بالآخر يحددها القرآن الكريم، فنحن مطالبون كشرط لإيماننا أن نؤمن بالكتب والرسالات السابقة، قال تعالى: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير﴾ [البقرة: ٢٨٥]، هذه أسس الإسلام في الاعتراف بالآخر الديني، وفي أساليب ومعايير العلاقة بهذا الآخر.

وانقطع الحوار أحيانًا بسبب الاعتداء على المسلمين واندلاع القتال، كما حدث مع الروم الذين قتلوا سفير رسول الله ﷺ «دحية الكلبي» في عهد «هرقل».

دوافع الحوار وأهدافه:

إننا في أعين بعض أهل الغرب مجرد غزاة خرجوا من الصحراء لكي يسيطروا على العالم وليسفكوا الدماء، ويهدموا الحضارات، وفي أعين بعضهم الآخر لسنا إلا هرطقة من هرطقات المسيحية المنشقة عنها، ومن وجه ثان نحن نبدو لهم أصحاب دين لا يهدف إلى هداية البشرية بقيم الأخلاق والروح والسلم بقدر ما يهدف إلى احتياج السلطة السياسية، والقوة العسكرية لممارسة الإكراه والضغط والعدوان، ومن وجه ثالث لا يرى فينا الغلاة من أهل الغرب، إلا برابرة معادين لقيم الحرية والمساواة والكرامة والعدالة الإنسانية وحقوق الإنسان، لا نعبد الله بقدر ما نعبد الجنس والشهوة والاستبداد والخنوع أيضًا.

أما الغرب في أعيننا فيتمثل في نزعة الهيمنة والسيطرة، وفي العداء المبيت المنظم والتآمر على مشاريعنا وتطلعاتنا، ولا ننصوّر الغرب إلا في مسوح المادية الصارخة، وفي العلمانية المعادية للدين، وفي الليبرالية وفي الفساد الأخلاقي والاجتماعي، وأمور كثيرة لا تشير في نفوسنا إلا النفور والعداء والكرهية، كل

هذا وذاك يُقال من هذا الطرف أو ذاك، ولا يخفف من حدة ذلك إلا تلك الجهود المحدودة التي لا يدخر أصحابها وسعاً في أن يبينوا لأقرانهم أن في ذلك كله مبالغات لا مسوغ لها، وأوضاعاً ينبغي الاعتناق منها لرؤية المناطق المضيفة التي تبعث على الإعجاب والتعاطف والتواصل وراء أحقاد الماضي وكراهيات الحاضر وهو اجس المستقبل، فتبين إلى أي مدى نستطيع إقامة علاقات إيجابية مع هذا الغرب في المستقبل، وما هي طبيعة التواصل أو الالتقاء أو الحوار، أو التناهد أو التنافر أو العداوة التي يمكن أن توجه إليها هذه الأسس.

أعلن الرائد اللاهوتي الألماني البروفيسور «هانز كونج» وهو أحد المهتمين بمسألة الحوار أنه «بدون سلام بين الأديان، سيكون هناك حرب بين الحضارات، ولا سلام بين الأديان بدون حوار بينهما، ولا حوار بين الأديان بدون البحث في أسسها».. فما الذي يجب عمله إذا؟ ماذا يمكن أن نفعل؟ ما هي العلاقات الجديدة التي يجب علينا أن نسعى لتكوينها؟

الإجابة على هذه الأسئلة عن طريق أربع مقولات لتغيير التوجه:

الصدقة لا العداوة - التفهم لا الجهل - الانفتاح لا الانغلاق - التعاون لا المجابهة.

-الصدقة لا العداوة: لقد اخترتُ - كما يقول الأسقف «كانتربري» في محاضراته بجامعة الأزهر - كلمة «الصدقة» مفضلاً إياها على كلمة «التسامح» من أجل المعاني المتعددة المرتبطة بالكلمة الأخيرة، فأنا - الأسقف - مع التسامح الحقيقي، لكن هناك فهم علماني ضيق للكلمة يجب أن نراقبه بحذر، وهو الرأي الذي يساويها باللامبالاة التي نشعر بها تجاه الأشياء التي لا تهمننا، وهذا ليس بتسامح حقيقي، ولكن التسامح الصادق يظهر عندما يعتنى الناس من أعماقهم بمعتقداتهم، وفي نفس الوقت يظلون قادرين على احترام حق الآخرين في اعتناق معتقدات مخالفة وأن يعيشوا في سلام معهم.

- **الفهم لا الجهل** : إن جهلنا بعضنا ببعض لهو أمر جد خطير، فالجهل هو أخطر أمراض الحضارة، وهو ينبع من الخوف وسوء الفهم والتعصب، وقد تتبع كتاب صدر في (١٩٩٣) للدكتور «عزیز العظمة» الطريقة التي بها فهم الإسلام في الغرب عبر العصور المختلفة، حيث أظهر التشويبهات التي تعرض لها الإسلام عبر ثلاثة عصور، فحتى زمن حركة الاصطلاح في القرن السادس عشر جسّد الإسلام كدين متعصب وشرير، وخلال عصر التنوير في القرن الثامن عشر كديانة غريبة، أو بالأحرى سخيقة، وفي العصر الحديث كدين يجب الخوف منه.

- **الانفتاح لا الانغلاق** : إذا كان للحوار أن يستمر من خلال الصداقة فلا مناص من أن نتناول مسألة الانفتاح التي تطرح نفسها بإلحاح، فإذا كنا حقاً نشد السلام والتآلف على ظهر هذا الكوكب الصغير المزدهم، فيجب أن تكون روح الصداقة والاحترام متبادلة بيننا وبين هؤلاء الذين يخالفوننا في العقيدة. وفي خضم هذا الجو لا بد من موقف إيجابي من التفاهم وإقامة علاقات متداخلة تقوم على تبادل مصالح مشتركة، وكذلك لا بد من محاولة تفهم الآخر وتقبله كما هو، دون أن يعنى ذلك تطابق جميع الآراء والاتجاهات والموافقة عليها، فالتعاون شأنه شأن التعددية، إنما يعنى احتفاظ كل فريق بخصائصه وصفاته وقبول الآخر على حاله، وإلا انتفى التعاون والتعدد، ولا بد في هذا المجال من التفرقة بين الأفكار والمواقف، وبين التعاون وتبادل العلاقات الثقافية، وكذلك لا بد في المجال الديني من التفرقة بين العقيدة والمعاملة، فإن المرء أو الشعب يمكن أن يحتفظ بأرائه وبمواقفه القومية والوطنية وبعقيدته الدينية، وفي الوقت نفسه يقيم مع من يخالفه أنواع العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين» [التحل: ١٢٥] صدق الله العظيم.

فلا بد من النظر فيما وراء الخلافات القائمة سواء أكانت ظاهرة أم كامنة، لتلمس أسبابها، ثم لتوضيح وجوه الشبه والتقارب التى يبنى عليها مستقبل العلاقات الثقافية، وقد صدر كتاب بالإنجليزية عن الفاتيكان عام (١٩٦٩) بعنوان: «دليل الحوار بين المسلمين والمسيحيين» وهو مجموعة مبادئ وجهتها لجنة «شئون غير المسيحيين» بالفاتيكان إلى المسيحيين أنفسهم، وقد جاء فى الفصل الرابع تحت عنوان (كيف نعد للحوار): «علينا نحن المسيحيين أن نعترف بالمظالم التى ارتكبت فى الماضى، وعلينا أن نتخلص من أسوأ مشاعر تحيزنا، وعلينا أن نذكر فكرة الإسلام عن المسيحية».

وفى نفس المعنى، وفى إطار الحديث عن الحوار بين الأديان يقول الدكتور/ ميلاد حنا: «لا يشعر أى مسيحي فى الوقت الحاضر بالرضا عن الطريقة التى اتبعها أسلافنا فى حسم الصراعات، فقد تسبب الصليبيون فى إحداث آثار جسيمة فى علاقات المسيحيين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالمسلمين، وهناك الكثير الذى يبنى أن نعتذر عنه».

شروط الحوار ووسائله:

إذا أريد للحوار أن يكون مثمراً، فعلى أن نتحاشى النقائص التى أصابت المحاولات السابقة، وهنا يبرز السؤالان المهمان التاليان:

١- من يمول مبادرات وندوات الحوار الدولية والإقليمية والمحلية؟

٢- ومن الذى يشارك فيها؟

ذلك لأن التمويل ينبغى أن يأتى من جهات شعبية حرة مستقلة، أو من مؤسسات أكاديمية لا تمولها وزارات الخارجية، أو مخابرات أية دولة.

وأما المشاركون فيجب أن يكونوا علماء وباحثين مشهوداً لهم بالموضوعية، ولا يشترط أن يكونوا مجرد موظفين ووعاظ ووزراء رسميين.

أما عن أى حوار، فلكى يأخذ بأسباب النجاح ينبغى أن تتوافر فيه الشروط التالية:
- المساواة التامة بين أطراف الحوار، فالحوار كما هو معروف يقتضى أن يكون هناك طرفان أو أكثر كل منهما ند للآخر، فليس هناك حوار حقيقى بين طرف يفرض إرادته ويملى شروطه وطرف ضعيف لا حول له ولا قوة.

ولا يكتتمل الحوار إلا بالاعتراف بالآخر، والإسلام يعترف باليهودية والنصرانية، وأصحابها لا يعترفون بالإسلام كدين سماوى، وإذا غاب هذا الشرط فلا اعتراف بالتعددية، ولا إمكانية لقيم حوار حقيقى بين الأديان، ورغم ذلك، ومع الواقع الراهن فلا بأس من الحوار، لأنه يحقق بعض المكاسب المرجوة، فهناك إتاحة لفرصة التعارف بين الناس، وهناك إتاحة لفرصة كشف الحقائق وتبديد الأوهام والأكاذيب والشبهات وعلامات الاستفهام، وقد حدث تعاون بين المسلمين والمسيحيين فى بعض المؤتمرات الدولية الأخيرة- مؤتمر السكان- دفاعًا عن الأسرة الشرعية، ويستطيع أهل الديانات المختلفة بالحوار أن يتعاونوا فى حقل القيم والأخلاق.

- أن تكون هناك قضية - أو قضايا- يتحاور الجانبان بشأنها، ولا بد فى هذه الحالة أن تُحدد بدقة عناصر القضية حتى لا يدور الحوار فى حلقة مفرغة.
- أن يكون هناك تحديد واضح لأهداف الحوار حتى تكون هذه الأهداف دليل المتحاورين، لا يعيد عنها طرف من الأطراف، إذ بدون ذلك سنجد كل طرف «يغنى على ليله!».

- أن يكون هناك مناخ مناسب للحوار ينأى عن الأحكام السابقة والمفاهيم المغلوطة لذلك فإن أى حوار يراد له النجاح لا يجوز أن تكون غايته العمل على إلغاء الطرف الآخر أو استبعاده أو التقليل من شأنه، بحيث ينطلق الحوار من الاحترام المتبادل والمساواة التامة بين الأطراف ومن نظرة إنسانية شاملة، ولا يعنى الحوار بأى حال من الأحوال محو الهوية الخاصة لكل من الديانات الثلاث، أو تنازل أصحابها عن بعض معتقداتهم لصالح أى طرف، أو إلغاء الخصوصيات التى يتمتع بها كل دين، فهذا أمر غير وارد إطلاقًا.

إن التعريف بالإسلام لا يتم بمجرد دعم المسلمين بالخارج بل لا بد من إقامة حوار ندى متكافئ يقوم على الحججة والتفاهم ويستند على عقل مفتوح وقلب شجاع وجنان ثابت، وينشق من ثقة بالنفس وامتلاك لأسباب التصدي. والحوار لا يكون بالمواجهة وتصيد أوجه الاختلاف، أو حتى إظهار تميز وجهة النظر والغمز واللمز بوجهة نظر محاورك، أو الحط من قدره أو غمطه حقه، كما أنه لا يكون بالاستكانة لتعالى الخصم أو التسليم بمقولاته بانهازامية وضعف، فالحوار لا يكون إلا بين ندين يحترم أحدهما الآخر، وإلا استحال إلى إملاء للمواقف وإلزام بالآراء.

حوار.. ولكن كيف؟

يتعين أن يوفد إلى مؤتمرات الحوار من يستطيع مجاراة الناس والتفاهم معهم وتفهم مراميهم واستغلال حسن النوايا وتشجيعها وتأييدها، والانتباه لسيئها والاحتراز منه وتعريته والتحذير منه.

وفي هذه الحوارات توجد الفتنان، أى حسنو النوايا، صادقو العزائم، متفتحو العقول والقلوب، وكذلك الخبيثاء ممن يكيدون للإسلام وأهله، ويقض مضجعهم تفاهم أهله مع الغرب، أو تفهم الغرب حقيقته، وكلا الطرفين جدير بالحوار، قمين بالنقاش، ولكل فئة مراميها، ولكل منهما طريقتها، ولكل منهما الأسلوب الذى يصلح للتفاهم معها، وليس أضر على الإسلام من الانكماش وترك الساحة لمن لا يرجون له ولأهله الخير سواء كانوا ممن ينتسبون إليه زوراً وبهتاناً، أو ممن يجهلونونه ولكنهم لا يكفون عن لى ألسنتهم بما يعيبه.

ولا علاج لكل ذلك إلا بالخروج إليهم ومنازلتهم حتى يتبين الخبيث من الطيب، ويقضى الله أمراً كان مفعولاً، ولكن الأهم من ذلك أن يتم رسم منهج واضح، وتقدير محكم لا يترك للاجتهادات الشخصية إلا القليل، فلو أسست مثلاً «هيئة إسلامية للحوار» فينبغى أن تشمل المفكر الإسلامى والعالم

والطالب، وتقوم بدراسة أساليب الغرب وفهم طرائقه ورصد توجهاته ثم تقوم بهضم الثقافة الإسلامية وإعادة طرحها بما يتناسب وكل ذلك. ومن أهم أسس التفاهم والحوار تأجيل ما ينكأ جرحاً، أو يذكى ناراً، لا لعدم وجود ذلك، بل لوجوب اعتماد إستراتيجية استمالة القلوب أولاً، والإحسان إلى من يظهر بعض الود من الاعتدال في ذلك، وبعدم المبالغة في كيل المديح واستجداء الدعم من هذا الطرف أو ذاك، وقد نجح فعلاً أقوام ابتدؤوا بذلك على ما هم عليه من مكر وخداع وكره للغرب، إلا أن للحكمة- ونحن أجدد بذلك من غيرنا- دوراً لا يستهان به لتأسيس مساق الحوار لتحقيق موقع قدم ثم الانطلاق منه.

إن علينا أن نحسن قواعد اللعبة، ونجيد فن السجال، ولا بأس من خلط ذلك بشيء من حكمة ديننا وجميل خلقنا من ترفع عن المهاترة، وتقديم بديل للفاحش من القول، بل علينا مهمة تعديل مسار الحوار والرقى به بما يحث عليه شرعنا من الحوار والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن. والحذر كل الحذر أن ننساق إلى كيل المدائح لمن يميل نحونا ويبدى تعاطفاً معنا، ولما نتبين أهدافه ونطلع على حقيقة مراميه، بل لا ينبغي المبالغة في ذلك حتى مع من صحت نواياه، وثبت ولاؤه فأسلم، فليس لأحد أن يمن على الله بإسلامه، بل الله يمن على من هداه، ولا فضل لأحد على هذا الدين حتى نستमित لاستمالة مفكر أو نفتخر بانضمام القائد إلى معسكرنا.

ولكى يكون الحوار حقيقياً، يجب أن يكون جاداً، مخلصاً، بعيداً عن الشكليات، ويشارك فيه أفراد محدودون يقدمون فيه وجهات نظر صادقة، ويتحاورون محاورات بناءة، إذا كان ذلك فسيكون مفيداً، وإذا كان غير ذلك، أى مجرد دعاية لجهة من الجهات، تريد أن تلقى في روع الآخرين أنها قد غيرت موقفها وصارت أكثر مرونة ومستعدة للحوار، فى حين تدل شواهد أخرى أنها لم تغير فى حقيقة الأمر شيئاً من مواقفها، فإن الحوار على هذا النحو لن يحقق ثمرة ما.

رسالتان متبادلتان !!

نختم هذا الموضوع عن الحوار والتفاهم بهاتين الرسالتين لما فى رد الرسالة الثانية على الرسالة الأولى من معان ودلالات نحب أن نثبتها هنا:

الرسالة الأولى: السيد المحترم صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر (كان فى ذلك الوقت الدكتور عبد الحليم محمود - رحمه الله رحمة واسعة -

السلام عليكم ورحمة الله .. وبعد .. فيسر جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية فى مدريد أن تتوجه إلى فضيلتكم للتشرف بإخباركم بما استقر عليه الرأى من انعقاد مؤتمر قرطبة العالمى الإسلامى المسيحى الثالث خلال عام ١٩٧٩ إن شاء الله، وقد رأت إدارة الجمعية اختيار موضوع: «محمد وعيسى ملهمان للقيم الاجتماعية المعاصرة» ليكون محور اللقاء القادم..

وفى انتظار كريم ردكم نرجو أن تقبلوا خالص تحياتنا..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

سكرتير عام جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية بمدير

الرسالة الثانية: بسم الله الرحمن الرحيم.. السيد المحترم.. تحية طيبة وبعد.. فإننى أشكر لكم هذه الرغبة فى التفاهم بين المسلمين والمسيحيين، وإثراء الفكر المعاصر بالحلول التى أوحاها الله تعالى إلى محمد وعيسى صلى الله عليهما وسلم، وذلك فيما يتعلق بالمشاكل المعاصرة.

وقد وصلتني أخبار المؤتمرين السابقين، وأحب أن أنبه فى مودة، ومن أجل تفاهم عميق إلى بعض الأمور:

١ - أن الإسلام - منذ أن بدأ خالَفَ الجوّ العالمى: اليهودى والوثنى.. فى أمر عيسى عليه السلام، لقد أعلن الإسلام مباشرة تقديره واحترامه لعيسى وأمه، أما عيسى فهو وجيه فى الدنيا والآخرة، وأما أمه فهى صِدِّيقَة، ووجود عيسى عليه السلام جزء من إيمان المسلم، وبراءة أمه وطهرها جزء من إيمان المسلم، ولم يقف الإسلام من عيسى عليه السلام ومن أمه موقف اليهود الذين ما زالوا على

موقفهم إلى الآن من عيسى وأمه، لقد افتروا وما زالوا على عيسى وعلى أمه ورموهما بيهتان شنيع، أما الإسلام، فإنه مجدهما وما زال يمجدهما.

فماذا لقي المسلمون من المسيحيين فى مقابل ذلك؟!!

٢ - أنه لا بد من الاعتراف بالدين الإسلامى وبرسوله حتى ينال المسلمون فى أوروبا ما يناله اليهود من الاعتراف بأعيادهم وشعائهم، وأنه لا يتأتى التفاهم بين أتباع رسول يحترمه المسلمون هو عيسى عليه السلام، وأتباع رسول لا يعترف به المسيحيون هو محمد ﷺ.

٣ - أن المسلمين والمسيحيين يعملون على مقاومة الانحراف والانحلال والمادية والإلحاد، وكان يجب أن يسيرا فى خط متعاون متساند ضد التيارات المنحرفة، ولكن - للأسف - يسير المسيحيون فى طريق تنصير المسلمين بقوة: فهم يعملون ليل نهار على أن ينصروا المسلمين فى كل مكان فى العالم وكل الدول الغربية ترسل إرساليات لتنصير المسلمين بأسلوب مكشوف واضح، أو بأسلوب خفى مستور، والدول الإسلامية ليس لها إرساليات تبشيرية، وقد أرسل المسيح عليه السلام لهداية خراف بنى إسرائيل الضالة، ومع ذلك فإن المسيحيين تركوا خراف بنى إسرائيل الضالة وأخذوا يعملون على تنصير المسلمين تساعدهم الثروة ووسائل الحضارة الحديثة، ولو حصروا نشاطهم على تنصير الوثنيين لما أثار ذلك ضيق المسلمين الشديد وكرهيتهم للأسلوب ولموضوع التنصير نفسه.

٤ - ونحب أن ينتهى التنكيل بالمسلمين فى الأقطار التى بها الأغلبية المسيحية، نحن نحب أن ينتهى ذلك إنسانية، ودينياً..

٥ - وفى هذه المؤتمرات التى تعقدونها يتبع المسلمون مبادئ دينهم فيحترمون المسيح عليه السلام وأمه، أما المسيحيون فإن البعض منهم لا يبالي، فيتحدث عن رسول الإسلام بما يضيق به المسلمون فلا تكون هذه المؤتمرات وسائل تفاهم، وإنما تكون وسائل تنافر، كما حدث فى المؤتمرين السابقين، فيجب التزام روح التفاهم، فلا يساء إلى المسلمين فى مقدساتهم.

٦ - ونحن من جانبنا قدمنا أسس التفاهم واضحة سافرة: احترام المسيح عليه السلام، احترام أمه عليها السلام.. فماذا قدم المسيحيون؟.. لا شيء؟ بل على العكس من ذلك لقد هاجموا وما زالوا يهاجمون رسول الإسلام، ومبادئ الإسلام، فهل يمكن مع ذلك التفاهم؟!!

٧ - وأحب أن أقول: إن الإسلام هو العامل الأكبر في تثبيت المسيحية حين اعترف بوجود المسيح عليه السلام وحين برأ أمه، ومع ذلك قوبل وما زال يقابل بالجحود من المسيحيين.

وبعد: فإنني أحب صادقاً أن نتعاون في صد كل انحراف، وأحب أن أقول إنه لولا تقديري لكم لما كتبت لكم هذا، وإننى يسرنى أن أقرأ لكم، وسأحدث إليكم عن رأى فى موضوع المؤتمر فى المستقبل إن شاء الله.. ولكم تحيى وتقديرى.

obeikandi.com

القسم الثالث: الوثائق

(شهادات معاصرة)

١. خطاب الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني حول: الإسلام والغرب.
٢. خطاب وزير الشؤون الخارجية الإيطالي لامبرتو ديني في الندوة الدولية حول: الإسلام وأوروبا.

obeikandi.com

خطاب
صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز
ولي العهد البريطاني(*)

«الإسلام والغرب»

سيداتي وسادتي:

عندما بدأت في موضوع هذه المحاضرة، أشار على بعض الناس أن أستمد السلوى من المثل العربي القائل (إن الحكمة ليست حكراً على أحد) إنني أقر بأنني لا أتمتع بكثير من مؤهلات الباحث المختص، حيث قام كثيرون ممن يفوقونني علماً واطلاعاً بالمحاضرة، والتقدم عموماً بمجمل المعرفة البشرية، ولعلني كنت أشعر بأنني أكثر استعداداً لو كنت سليل جامعتكم الموقرة هذه وليس خريج (كلية كمبريدج الفنية)، مع أنني أمل بأن تتذكروا أنه تم إنشاء كرسي أستاذ للدراسات العربية في جامعة كمبريدج في القرن السابع عشر قبل إنشاء أول منصب مماثل في جامعة أوكسفورد بأربع سنوات. إنني، وعلى عكس كثيرين منكم، لست خبيراً في موضوع الإسلام ولكنني سعيد بتولي منصب راع فخري لمركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية، وذلك لأسباب أمل أن تتضح فيما بعد.

- إن هذا المركز يتمتع بالقدرة على أن يصبح وسيلة مهمة ومثيرة لتشجيع فهم العالم الإسلامي في بريطانيا، وتحسينه ويحتل مكانه - حسبما أمل - إلى

(*) أقيمت هذه المحاضرة يوم الأربعاء ٢٧ من أكتوبر، تشرين أول عام ١٩٩٣م.

في مسرح شيلدونيان، أوكسفورد، بمناسبة زيارة سموه لمركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية.

جانب مراكز الدراسات الإسلامية الأخرى في أوكسفورد مثل معهد الدراسات الشرقية ومركز الشرق الأوسط بوصفة معهدا يحق للجامعة والباحثين أن يفخروا به.

وفي ضوء كل التحفظات التي تساورني إزاء الخوض في مجال معقد ومثير للجدل، لعلكم تتساءلون لماذا حضرت إلى هذا المبنى الرائع الذي صممه المهندس المعماري كريستوفر رن، لكي أحدثكم عن موضوع الإسلام والغرب. السبب وراء هذا هو أنني أو من من صميم قلبي بأن العلاقات بين هذين العالمين الآن بالأهمية أكثر من أي وقت مضى، لأن درجة سوء الفهم بين العالمين الإسلامي والغربي، ما تزال عالية على نحو خطير؛ ولأن الحاجة لتعايش الجانبين وعملهما معا في عالمنا المتعاون على نحو متزايد، هي الآن أعظم من أي وقت مضى، وأنا أدرك في الوقت نفسه حقول الألغام التي تعترض سبيل المسافر غير الخبير، ولكن المصمم على استطلاع هذا الطريق الصعب. ولا شك أن بعضا مما سأقوله سيثير الخلاف والانتقاد وسوء الفهم لن تعوقه الصعاب مهما تعاظمت. ولكن ربما يجدر بنا أن نتذكر على أية حال، مثلا عربيا آخر فحواه (ما تتبس به الشفتان تلتقطه الأذنان، وما وجود به القلب يصل إلى صميم القلب).

الحقيقة المحزنة، هي أنه بالرغم من التقدم في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالرغم من سفر الناس على نطاق واسع واختلاط الأجناس، وإماطة اللثام - أو هكذا نعتقد عن كثير من أفاز هذا العالم - فإن سوء الفهم بين الإسلام والغرب ما يزال مستمرا، بل وربما أخذ يزداد. إن سوء الفهم هذا من جانب الغرب لا يمكن أن يكون حصيلة الجهل، فهناك مليار مسلم في شتى أرجاء العالم، ويعيش الملايين منهم في بلدان الكومونولث. وهناك عشرة ملايين مسلم أو أكثر في الغرب، ومن بينهم حوالي مليون في بريطانيا. إن جاليتنا الإسلامية في بريطانيا تنمو وتزدهر منذ عقود، فهناك حوالي ٥٠٠ مسجد في بريطانيا،

إن الإسلام يحيط بنا من كل جانب، ومع ذلك يستمر الشك والخوف. ولا ريب أن فرص السلام في عالم التسعينات بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الآن أعظم مما كانت عليه في أي وقت مضى خلال هذا القرن، ففي الشرق الأوسط بعثت أحداث الأسابيع الأخيرة المشجعة والملفتة للنظر أملاً جديداً بإنهاء المسألة التي أدت إلى انقسام العالم وكانت على نحو مثير مصدراً للعنف والكراهية. ولكن الأخطار لم تندثر، ففي العالم الإسلامي نشاهد التدمير والتخريب المنتظمين لنسق الحياة الفريد لعرب الأهواز في جنوب العراق، هذا النسق الذي يسود منذ آلاف السنين. إنني أقر بأنني وعلى مدى عام بأكمله كنت أنتظر الفرصة المناسبة للتعبير عن يأسى واستنكارى للفظائع مروعة التي ترتكب في جنوب العراق. إنني أرى أن المفارقة الكبرى والمأساوية فيما لحق بالسكان الشيعة في العراق، وخاصة في مدينة كربلاء التاريخية وأماكنها المقدسة هي أنه بعد أن حرص الحلفاء الغربيون كل الحرص على تجنب قصف الأماكن المقدسة - من هذا القبيل، أتذكر أنني رجوت الجنرال شوارتزكوف عندما التقيت به في الرياض في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٠م أن يبذل قصارى جهده لحماية مثل هذه الأماكن المقدسة خلال أي قتال - تسبب صدام حسين نفسه ونظام حكمه المروع في إلحاق الدمار ببعض من أقدس الأماكن الإسلامية. وقد تعين علينا الآن أن نشهد تحجيف الأهواز المتعمد، والتدمير شبه الكامل لبيئة فريدة مع سكان بأكملهم اعتمدوا على هذه البيئة منذ انبلاج فجر الحضارة البشرية. ولقد أبلغ المجتمع الدولي بأن تحجيف الأهواز تم لأغراض زراعية. كم من الأكاذيب الفاحشة نسمعها قبل أن يتخذ إجراء بهذا الشأن؟ إن الأوان لم يفت حتى في اللحظة الأخيرة؛ لمنع قضية يجمع فيها الإسلام والغرب قواهما من أجل البشرية.

لقد أكدت هذا المثال بعينه لأنه من الممكن تناسيه. إننا نجد العنف والكراهية في أماكن من العالم أكثر شدة وأعمق جذوراً، وعندما نرى كل يوم المعاناة

المروعة للشعوب فى أرجاء العالم: فى يوغوسلافيا السابقة والصومال وأنغولا والسودان وكثير من الجمهوريات السوفيتية السابقة. إن المعاناة المروعة لمسلمى البوسنة والطوائف الأخرى فى تلك الحرب الوحشية تساهم فى إبقاء المخاوف والأفكار المتعصبة، التى يكنها عالمنا لبعضه البعض. إن الصراع بالطبع يندلع نتيجة لسوء استخدام السلطة وتضارب الأفكار، ناهيك عن النشاطات المهيجة التى يمارسها القادة المتعصبون والمجردون من الضمير. ولكن من المحزن أيضا أن الصراع يندلع نتيجة عدم القدرة على الفهم، والمواطف الجياشة التى قد تؤدى - نتيجة لسوء الفهم - إلى الخوف وانعدام الثقة. علينا ألا نتجرف إلى حقبة جديدة من الخطر والانقسام لمجرد أن الحكومات والشعوب والمجتمعات والأديان لا تستطيع أن تتعايش فى عالم متقلص.

ومن الغرب - من عدة وجوه - أن يستمر سوء الفهم بين الإسلام والغرب، فالذى يربط بين عالمنا أقوى بكثير مما يقسمه. فالمسلمون والمسيحيون واليهود جميعهم أصحاب كتاب مقدس، والإسلام والمسيحية يشتركان فى النظرة الوجدانية: الإيمان بالله واحد وبأن الحياة الدنيا فانية وبالمسؤولية عن أفعالنا والإيمان بالآخرة. إننا نشترك فى كثير من القيم: احترام المعرفة والعدل والرأفة بالفقراء والمحرومين وأهمية الحياة العائلية، واحترام الوالدين. فقد جاء فى القرآن الكريم قوله تعالى: (وبالوالدين إحسانا). وتاريخ عالمنا مرتبط على نحو وثيق، ولكن هذا أصل للمشكلة، فمعظم ذلك التاريخ تميز بالصراع، وكثيرا ما اتسمت فترة الأربعة عشر قرنا أيضا بالعداء المتبادل. وقد أدى ذلك إلى نشوء تقليد دائم من الخوف والشك، لأن عالمنا غالبا ما ينظران إلى ذلك الماضى بمنظورين متعارضين. فبالنسبة لتلاميذ المدارس الغربية يعتبرون الحروب الصليبية التى استمرت مائتى عام سلسلة من الأعمال البطولية والمجيدة حاول خلالها الملوك والفرسان والأمراء والأطفال الأوربيون تخليص القدس من أيدي الكفار المسلمين الأشرار، أما المسلمون فيعتبرون الحروب الصليبية حقبة

من الوحشية الشديدة وأعمال السلب والنهب المروعة التي ربما كان أبرز ما يمثلها المذابح التي ارتكبتها الصليبيون عندما استردوا عام ١٠٩٩م القدس التي تعد ثالث المدن المقدسة لدى المسلمين. وبالنسبة لنا في الغرب يعد عام ١٤٩٢م عام البحوث الإنسانية والآفاق الجديدة عام كولمبوس واكتشاف الأمريكتين، أما بالنسبة للمسلمين فإن عام ١٤٩٢م هو عام مأسوى حيث سقطت قرطبة في أيدي فرديناند وإزابيلا، وانتهت بذلك ثمانية قرون من الحضارة الإسلامية في أوروبا. ليست المسألة في اعتقادي تحديد أى صورتين أكثر صحة من الأخرى، أو أيهما تنكر الحقيقة، المسألة هي سوء التفاهم الذي ينشأ عندما نفشل في تقرير كيفية رؤية الآخرين للعالم وتاريخه وأدوارنا فيه.

ونتيجة لنظرتنا إلى تاريخنا في الغرب، فإن الإسلام غالبا ما يعتبر تهديدا، أى كفاتح عسكري في العصور الوسطى، وكمصدر لعدم التسامح والتطرف والإرهاب في العصر الحديث. وبإمكان المرء أن يفهم كيف أدى فتح القسطنطينية عندما سقطت في يد السلطان محمد عام ١٤٥٣م والهزائم المتلاحقة للأتراك خارج فيينا عامى ١٥٢٩م و١٦٨٣م إلى تسرب الخوف في نفوس الحكام الأوروبيين. وتاريخ البلقان في ظل الحكم العثماني يوفر أمثلة على الوحشية ضربت جذورا عميقة في مشاعر الغربيين. ولكن التهديد لم يكن في اتجاه واحد فحسب، فبعد غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨م وما تلاه من غزوات وفتوحات في القرن التاسع عشر، تغيرت الصورة، وأصبحت الدول الغربية تحتل جميع العالم العربي تقريبا، وبدا أن انتصار أوروبا على المسلمين اكتمل بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، صحيح أن الفتوحات تلك قد انتهت، ولكن موافقتنا من الإسلام ما يزال يعانى حتى الآن، لأن أسلوب فهمنا له اختطفه التطرف والسطحيات، فكثيرون منا في الغرب ينظرون إلى الإسلام بمنظار الحرب الأهلية المأسوية في لبنان، وأعمال القتل والتفجير التي تقوم بها

جماعات متطرفة فى الشرق الأوسط ، وبمنظار ما يشار إليه عموما بعبارة (الأصولية الإسلامية). لقد عانى حكمنا على الإسلام من التحريف الجسيم نتيجة الاعتبار بأن التطرف هو القاعدة. إن هذا خطأ جسيم، فهو مثل الحكم على نوعية الحياة فى بريطانيا، من خلال وجود جرائم القتل والاغتصاب والاعتداء على الأطفال، وإدمان المخدرات. صحيح أن التطرف موجود ولا بد من معالجته، ولكنه عند ما يستخدم أساسا للحكم على مجتمع فإنه يؤدي إلى التحريف والإجحاف.

فمثلا، كثيرا ما يجادل الناس فى هذه البلاد بأن قوانين الشريعة فى العالم الإسلامى قاسية ووحشية ومجحفة، ويروق لصحفنا فى المقام الأول، أن تروج هذه الأفكار الاعتبارية المجحفة. والحقيقة بالطبع مختلفة، وأكثر تعقيدا على الدوام. وفهمى الشخصى هو أن النواحي المتطرفة نادرا ما تمارس، ولا بد أن المبدأ الموجه، وروح الشريعة الإسلامية المستمد من القرآن الكريم يتصان على الإنصاف والرحمة. علينا أن ندرس التطبيق الفعلى للشريعة قبل أن نصدر أحكامنا، وعلينا أن نميز بين أنظمة العدالة التى تدار باستقامة وأنظمة العدالة كما نراها قيد التطبيق وقد حُرِفَت لأغراض سياسية، وتحولت إلى شئ لم يعد إسلاميا. علينا أن نتذكر أيضا النقاش الحاد الدائر فى العالم الإسلامى نفسه حول مدى شمولية وأبدية الشريعة الإسلامية والدرجة التى يتغير ويتطور بها تطبيق القانون باستمرار؛ لمواجهة المستجدات والمتغيرات..

علينا أيضا أن نميز بين الإسلام والعادات المألوفة فى بعض الدول الإسلامية. وثمة موقف مجحف غربى واضح وهو الحكم على وضع المرأة فى المجتمع الإسلامى من خلال الحالات المتطرفة، مع أن تطبيق الإسلام ليس متماثلا فى كل البلدان، والصورة ليست بسيطة. أرجو أن تذكروا أن دولا إسلامية مثل تركيا ومصر وسوريا، منحت نساءها حق التصويت، فى نفس الفترة التى

منحت أوروبا نساءها الحق نفسه، بل وقبل فترة طويلة من اتخاذ سويسرا نفس الخطوة. وفي هذه البلاد تمتع النساء منذ وقت طويل بالمساواة في مجال الأجور وكذلك الفرص للقيام بدور عملي كامل في مجتمعاتهن، كما أن القرآن الكريم نص قبل أربعة عشر قرنا على حقوق المرأة المسلمة في الأملاك والإرث وبعض الحماية في الطلاق وممارسة التجارة، حتى وإن كانت هذه الحقوق لا توضع موضع التطبيق في جميع الأماكن. وفي بريطانيا على الأقل كانت بعض هذه الحقوق غريبة حتى على جيل جدني. لقد أصبحت بينظيربوتو، البيجوم خالدة ضياء رئيستين للوزراء. إن هذا على ما أعتقد ليس سمة من سمات مجتمع من العصور الوسطى، والنساء لا يصبحن بشكل أوتوماتيكي مواطانات من الدرجة الثانية؛ لأنهن يعشن في بلدان إسلامية. ونحن لا نستطيع أن نحكم على وضع المرأة في الإسلام بشكل صحيح إذا أخذنا أكثر الدول الإسلامية محافظة كمثال على الدول الإسلامية. فارتداء النساء للبرقع، مثلا ليس عاما في كافة أرجاء العالم الإسلامي. والواقع أنني دهشت حين علمت أن عادة ارتداء البرقع ترجع إلى حد كبير إلى التقاليد البيزنطية والساسانية. وهناك بعض النساء المسلمات اللاتي لم يرتدين الحجاب قط، في حين أن أخريات أقلعن عن ارتدائه، بينما بعض النساء وخاصة الشابات، اخترن في الفترة الأخيرة أن يرتدين الحجاب أو منديل الرأس، كتعبير شخصي عن هويتهم الإسلامية. ولكن لا يجوز لنا أن نخلط بين اللباس المحتشم الذي نص عليه القرآن الكريم للرجال والنساء على حد سواء وبين المظاهر الخارجية المنبثقة من عادات علمانية أو مركز اجتماعي ..

علينا في الغرب أيضا أن نفهم نظرة العالم الإسلامي إلينا، فالمرء لا ينفعه ولا يفيده رفض تفهم مدى التخوف الحقيقي لكثير من الناس في العالم الإسلامي من ماديتنا الغربية وثقافتنا الشعبية باعتبارها تحديا فتاكا لثقافتهم ونسق حياتهم

الإسلامي. وقد يظن بعضنا أن الزخارف المادية لمجتمعنا الغربي، التي تصدرها إلى العالم الإسلامي من التلفزيون، والأجهزة الإلكترونية التي نستعملها في حياتنا اليومية إنما تنطوي على تأثير جيد بحد ذاتها، وتستهدف العصرية. ولكننا نسقط في فخ الغطرسة المقيتة إذا نحن خلطنا بين (العصرية) في البلدان الأخرى وبين تحويلها إلى أشباه لنا. وحقيقة الأمر هي أن شكل المادية لدينا يمكن أن يجرح مشاعر المسلمين الأتقياء، ولا أعنى بذلك المتطرفين بينهم فحسب. علينا أن نحذر تلك التسمية المثيرة للعواطف (الأصولية)، ونميز كما يفعل المسلمون أنفسهم بين دعاة الصحة الدينية الذين يختارون ممارسة دينهم بأعلى درجات التقوى، وبين المتعصين أو المتطرفين الذين يستخدمون هذه التقوى لتحقيق أهداف سياسية. ومن بين الأسباب الدينية والاجتماعية والسياسية لما يمكن أن نسميه على وجه الدقة بالصحة الإسلامية، شعور قوى بخيبة الأمل من جراء الإدراك بأن التكنولوجيا الغربية، والأشياء المادية ليست كافية ويأن مغزى أعمق للحياة يكمن في مكان آخر في جوهر العقيدة الإسلامية.

علينا في الوقت نفسه، أن لا ننساق وراء الاعتقاد بأن التطرف هو سمة المسلم وجوهره، فالتطرف ليس حكرا على الإسلام، بل ينسحب على ديانات أخرى بما فيها الديانة المسيحية. والغالبية العظمى من المسلمين يتسمون بالاعتدال من الناحية السياسية، وإن كانوا شخصا أتقياء، ودينهم هو (دين الاعتدال)، والنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) نفسه كان يمقت التطرف دائما ويخشاه، ولعل الخوف من الصحة الإسلامية الذي ميز الثمانينات أخذ يتحول الآن في الغرب إلى تفهم للقوى الروحية الحقيقية الكامنة وراء هذا المد.

ولكن إذا كان لنا أن نفهم هذه الحركة الهامة، علينا أن نتعلم التمييز بشكل واضح بين ما تؤمن به الغالبية العظمى من المسلمين، وبين أعمال العنف المروعة التي تقوم بها أقلية صغيرة بينهم، والتي يتعين على الناس المتحضرين في كل مكان أن يرفضوها.

سيداتى وسادتى:

إذا كان هناك قدر كبير من سوء الفهم فى الغرب لطبيعة الإسلام، فإن هناك أيضا قدرا مساويا من الجهل بالفضل، الذى تدين به ثقافتنا وحضارتنا للعالم الإسلامى. وأعتقد أن هذا الفشل ينبع من النظرة الجامدة للتاريخ التى ورثناها. فالعالم الإسلامى فى العصور الوسطى، من آسيا الصغرى إلى شواطئ الأطلس، كان عالما ازدهر فيه الباحثون المختصون ورجال العلم. ولكن بالنظر إلى أننا نميل إلى اعتبار الإسلام عدوا للغرب، وأن الإسلام نظام عقيدة وثقافة ومجتمع غريب، فقد جنحنا إلى تجاهل أو محو أهميته بالنسبة لتاريخنا. فقد قللنا مثلا من أهمية ٨٠٠ سنة من المجتمع، والثقافة الإسلامية فى أسبانيا بين القرنين الثامن والخامس عشر. لقد تم الاعتراف منذ عهد طويل بمساهمة أسبانيا فى ظل الحكم الإسلامى فى الحفاظ على العلوم والمعارف الكلاسيكية خلال عصور الظلام، وفى وضع البنات الأولى للنهضة الأوروبية، ولكن أسبانيا فى عهد المسلمين، كانت أكثر من مجرد مخزن حيث احتفظت بالمعارف والعلوم الإغريقية التى استفاد منها بعد العالم الغربى العصرى الذى أخذ فى الظهور. فأسبانيا فى عهد المسلمين لم تقم فقط بجمع وحفظ المحتوى الفكرى للحضارة اليونانية والرومانية، بل فسرت تلك الحضارة، وتوسعت بها وقدمت مساهمة هامة من جانبها فى كثير من مجالات البحث الإنسانى - فى العلوم، والفلك والرياضيات، والجبر (الكلمة نفسها عربية)، والقانون، والتاريخ، والطب، وعلم العقاقير، والبصريات، والزراعة، والهندسة المعمارية، وعلوم الدين، والموسيقى. وقد ساهم ابن رشد وابن زهر، على غرار نظيريهما ابن سينا والرازى فى الشرق، فى دراسة الطب وممارسته بطرق استفادت منها أوروبا لقرون عديدة بعد ذلك.

لقد شجع الإسلام، البحث والتنقيب وحافظ عليهما، وثمة قول إسلامى مأثور جاء فيه: (إن حبر العالم أقدس من دم الشهيد). لقد كانت قرطبة فى

القرن العاشر أكثر المدن تحضرا في أوروبا. فنحن نعرف عن وجود مكتبات عامة في أسبانيا، في الوقت الذي كان فيه الملك ألفريد يرتكب أخطاء جسيمة في فنون الطبخ في هذه البلاد. ويقال إن مكتبة حاكم قرطبة كانت تضم ٤٠٠٠,٠٠٠ مجلد أى ما يزيد عن عدد الكتب في جميع المكتبات في بقية أوروبا معا، وقد كان ذلك ممكنا لأن العالم الإسلامى، اكتسب من الصين مهارة صنع الورق، قبل أكثر من أربعمئة عام من حصول أوروبا غير المسلمة على تلك المهارة، كما أن كثيرا من المزايا التي تفخر بها أوروبا العصرية جاءت أصلا من أسبانيا أثناء الحكم الإسلامى. فالدبلوماسية، وحرية التجارة، والحدود المفتوحة، وأساليب البحث الأكاديمى، وعلم الإنسان وآداب السلوك وتطوير الأزياء والطب البديل والمستشفيات جاءت كلها من تلك المدينة العظيمة. وقد كان الإسلام في العصور الوسطى، دينا يتسم بقدر ملفت للنظر من التسامح بالنسبة لتلك الحقبة، فقد منح المسلمون اليهود والمسيحيين الحق في ممارسة معتقداتهم المورثة، وكان بذلك قدوة لم تحتد بها للأسف، دول كثيرة في الغرب. والمدهش هو مدى تشكيل الإسلام جزءا من أوروبا لفترة زمنية طويلة، أولا في أسبانيا ثم البلقان، ومدى مساهمته في الحضارة التي كثيرا ما نعتقد خطأ، أنها غربية بأكملها. إن الإسلام جزء من ماضينا وحاضرنا في جميع مجالات البحث الإنسانى، وقد ساهم في إنشاء أوروبا المعاصرة. إنه جزء من تراثنا وليس شيئا منفصلا عنه.

وعلاوة على ذلك فإن الإسلام، يمكن أن يعلمنا طريقة للتفاهم والعيش في العالم، الأمر الذي فقدته الديانة المسيحية مما أدى إلى ضعفها. ويكمن في جوهر الإسلام، حفاظه على نظرة متكاملة للكون، فالإسلام- وعلى غرار الديانتين البوذية والهندوسية- يرفض الفصل بين الإنسان والطبيعة، والدين والعلم، والعقل والمادة، وحافظ على نظرة غيبية وموحدة للبشر والعالم من حولهم. وما تزال في جوهر الديانة المسيحية نظرة متكاملة لقداسة العالم

وشعور واضح بالوصاية والمسئولية عن محيطها الطبيعي. يقول الشاعر ومؤلف التراتيل المبدع من القرن السابع عشر جورج هربرت:

عندما ينظر إنسان إلى الزجاج، قد تبقى عينه مسمرة عليه.
أو يمكن أن يخترقه بنظرة إن أراد، وعندها يبصر السماء.

ولكن الغرب فقد هذه الرؤية المتكاملة للعالم تدريجياً مع ظهور كوبرنيكوس وديكارت، ومجيء الثورة العلمية. ولم تعد الفلسفة الشاملة للطبيعة جزءاً من معتقداتنا اليومية. ولا يسعني إلا أن أشعر بأننا لو تمكنا الآن من اكتشاف هذه النظرة السابقة والشاملة للعالم من حولنا من جديد لسير معناه الأعمق، وفهمه لأمكننا البدء في الابتعاد عن الميل المتزايد في الغرب نحو العيش على سطح محيطها، حيث ننكب على دراسة عالمانا، بغية استغلاله والهيمنة عليه محولين التناغم والجمال إلى اختلال في التوازن والفوضى. ومن المؤسف- كما أعتقد أن العالم الخارجي الذي أنشأناه خلال بضعة قرون سابقة قد أصبح من عدة وجوه، يعكس شعورنا الداخلي المقسم والمشوش. لقد أصبحت الحضارة الغربية مولعة بالكسب واستغلاله على نحو متزايد بما يتنافى مع مسؤولياتنا البيئية. إن هذا الشعور الهام بالوحدانية، والوصاية على الطابع القدسي والروحي للعالم من حولنا، شئ مهم يمكن أن نتعلمه من جديد من الإسلام. إنني على ثقة بأن بعض الناس سيسارع في اتهامى- كما يحدث عادة- بأننى أعيش فى الماضى وأنى أرفض التأقلم مع الواقع والحياة العصرية، إن الأمر عكس ذلك، فما أدعو إليه هو فهم أوسع وأعمق ومتان أكثر، لعالمنا. إننى أدعو إلى إيجاد بعد غيبى، بالإضافة إلى البعد المادى لحياتنا، بغية استعادة التوازن الذى تخلينا عنه، والذى أعتقد أن غيابيه، سيثبت أنه مدمر فى الأمد الطويل. وإذا كانت أساليب التفكير الموجودة فى الإسلام، والديانات الأخرى يمكن أن تساعدنا فى هذا السبيل، فإن هناك أشياء يمكن أن نتعلمها من نظام العقيدة هذا، والتي أرى أننا نتجاهلها بشكل يلحق بنا الخطر.

إننا نعيش الآن فى عالم واحد يتميز بالاتصالات الفورية وبالتلفزيون وتبادل المعلومات على نطاق لم يحلم به أجدادنا، والاقتصاد العالمى يعمل على شكل كيان متكامل. إن مشكلات المجتمع، ونوعية الحياة، والبيئة، عالمية فى أسبابها وآثارها، ولم يعد بوسع أى منا أن يحلها وحده. والعالمان الإسلامى والغربى يشتركان فى مشكلات تمسنا جميعا: كيف نتكيف مع التغير فى مجتمعاتنا؟ وكيف نساعد الشباب الذين يشعرون بأنهم غرباء عن ذويهم أو قيم مجتمعهم؟ وكيف نتعامل مع مشكلة مرض الإيدز والمخدرات وتفكك العائلة؟ من الطبيعى أن هذه المشكلات تتفاوت فى طبيعتها وشدتها بين مجتمع وآخر، فمشكلات الأحياء الشعبية فى مدننا ليست مطابقة لمشكلاتها فى القاهرة أو دمشق، ولكن التشابه كبير فى التجربة الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك التجارة العالمية فى المخدرات.

وثمة مثال آخر، هو الضرر الذى نلحقه بشكل جماعى بيئتنا. علينا أن نعمل معا لحل هذه المشكلات التى تهدد مجتمعاتنا وحياتنا، فمجرد تعرفنا على بعضنا البعض، يمكن أن يؤدى إلى تحقيق العجائب. إننى أتذكر بوضوح مثلا عندما اصططجت مجموعة من المسلمين وغير المسلمين، قبل بضع سنوات للاطلاع على مركز مارليبون الصحى فى لندن الذى أتولى رعايته، لقد كان الحماس والتصميم الذى أسفرت عنهما تلك التجربة المشتركة مشجعين للغاية. علينا أن نتعلم تفهم بعضنا البعض، وعلينا أن نعلم أبناءنا الجيل الجديد- الذى قد تختلف مواقفه ونظراته الثقافية عنا - كى يتمكنوا من الفهم أيضا. علينا أن نظهر الثقة والاحترام المتبادل والتسامح إذا كان لنا أن نعثر على القاسم المشترك بيننا، ونعمل معا لإيجاد الحلول. إن أسلوب المبادرة الاجتماعية الذى تتبعه الجمعية التى أتولى رعايتها، ومشروع المتطوعين الناجح للغاية الذى نظمته لبضعة أعوام، يظهران مدى ما يمكن إنجازه من خلال الجهد المشترك الذى يتجاوز الطبقات والثقافات والأديان.

لم يعد بوسع العالمين الإسلامى والغربى، أن يسمحا للانقسام الذي يمنعهما من بذل جهد مشترك لحل مشاكلهما المشتركة. هناك مثال رائع لعمل ثقافتنا فى مجال مشترك فى الطريق الذى تعمل فيه المملكة العربية السعودية مع جامعة أوكسفورد لتأسيس مركز للبحث فى مرض الشيزوفرينيا لمنظمة تدعى (سين) التى أقوم أنا برعايتها كذلك، ولا يسعنا أن نبعث من جديد مجابهات الماضى من إقليمية وسياسية. علينا أن نطلع بعضنا البعض على تجاربنا ونشرح مواقفنا لبعضنا البعض، ونتفاهم ونتسامح ونبنى على أساس المبادئ الإيجابية التى تشترك فيها ثقافتنا. ولا بد أن تكون هذه المشاركة فى اتجاهين، ويحتاج كل منا لأن يفهم أهمية المصالح والتدبير) وأن نفتح عقولنا وقلوبنا لبعضنا البعض. إننى على قناعة تامة بأن العالمين الإسلامى والغربى يمكن أن يتعلما كثيرا من بعضهما البعض، فكما أن مهندس النفط فى الخليج قد يكون أوروبيا، فإن جراح زراعة القلب فى بريطانيا، يمكن أن يكون مصرياً.

إذا كانت هذه الحاجة للتسامح والتبادل تصح على المستوى الدولى، فإنها تنطبق، بقوة خاصة، داخل بريطانيا نفسها، فبريطانيا مجتمع متعدد الأجناس والثقافات. وكنت قد ذكرت فى البداية حجم الجالية الإسلامية التى تعيش فى شتى أرجاء بريطانيا، سواء فى المدن الكبيرة مثل براد فورد أو فى القرى الصغيرة الواقعة فى مناطق نائية مثل ستورناواى فى غرب اسكتلندا. هؤلاء الناس هم ذخر لبريطانيا، فهم يساهمون فى كافة نواحي اقتصادنا فى الصناعة والخدمات العامة والمهن والقطاع الخاص. إننا نحمد بينهم المدرسين والأطباء والمهندسين والعلماء. إنهم يساهمون فى صالحنا الاقتصادى كدولة، ويغنون الثورة الثقافية فى بلادنا. ولكن التسامح والفهم يجب أن يكونا فى اتجاهين طبعاً. فبالنسبة لغير المسلمين بيتنا قد يعنى ذلك احترام ممارسة الشعائر القومية فى العقيدة الإسلامية، والحرص على تجنب القيام بأية أفعال يحتمل أن تسبب إساءة عميقة، أما بالنسبة للمسلمين فى مجتمعنا فهناك حاجة إلى احترام تاريخ بلادنا وثقافتها، ونسق الحياة وموازنة حريتهم فى الحفاظ على شخصيتهم، مع

تقدير أهمية الاندماج في مجتمعنا. وحيثما شهدنا فشلًا في التفاهم والتسامح، فإن هناك حاجة، على أعتاب ديارنا، لتوفيق أكبر بين مواطنينا. إنني أأمل أن نتعلم جميعًا إظهار ذلك بينما التفاهم بين هاتين الطائفتين من السكان. إنني لا أملك إلا أن أعبر عن الإعجاب والتقدير لأولئك الرجال والنساء، الذين يتمون إلى طوائف عديدة والذين يعملون دون كلل في لندن وجنوب ويلز والمدلانز وأماكن أخرى لتشجيع العلاقات الجيدة بين السكان. إن مركز الدراسات الإسلامية، والعلاقات المسيحية الإسلامية في برمنغهام، هو مثال مرموق وناجح بكل خاص في هذا المجال. وأعتقد أن علينا أن نشعر بالامتنان للتفاني والقُدوة الحسنة التي يوفرها أولئك الذين كرسوا أنفسهم لقضية تشجيع التفاهم.

سيداتي وسادتي، إذا كانت أنظاركم قد وقعت خلال نصف الساعة الماضية على التصوير البديع للحقيقة، وهي تهبط على الفنون والعلوم في السقف الذي صممه سير روبرت سترينز فوقكم، فإنني واثق بأنكم لا بد أن تكونوا قد لاحظتم الجهل وقد طرد بعنف من الحلبة إلى هناك أمام صندوق الأرغن. إنني أشعر ببعض العطف على الجهل، وأمل أن أتمكن من مغادرة هذا المسرح في وضع أفضل من ذلك بعض الشيء. ولكن قبل أن أنصرف لا يسعني إلا أن أؤكد بقوة القضايا التي حاولت التطرق إليها على نحو غير كامل. إن هذين العالمين: الإسلامي والغربي، وقد وصلا الآن إلى ما يشبه مفترق طرق في علاقاتهما، لا يجوز أن ندعهما يفترقان. وأنا لا أوافق على مقولة يتجهان نحو صدام في عهد جديد من الخصومة والعداء، بل إنني على قناعة تامة بأن لدى عالمنا الكثير لكي يقدمنا إلى بعضهما البعض، وهناك الكثير مما يتعين أن نقوم به معًا. إنني سعيد لأن الحوار قد بدأ في بريطانيا وأماكن أخرى، ولكن سيظل علينا أن نعمل بجهد واجتهاد كي نفهم بعضنا بعضًا ونزيل أي سموم بيننا ونقضي على شبح الشك والخوف. وكلما قطعنا شوطًا أطول على هذا الدرب، تحسنت نوعية العالم الذي سنقيمه لأبنائنا وأجيالنا المستقبلية.

كلمة معالى وزير الشؤون الخارجية الإيطالى لامبرتو دىنى
فى الندوة الدولية حول
«الإسلام وأوروبا، ثلاثة عشر قرناً من تاريخ مشترك»
فلورنسا فى ٨ مايو ١٩٩٧م

إنى لسعيد جداً وبصفة خاصة لاشتراكى فى افتتاح هذا الاجتماع الهام الذى تمكن من أن يعتمد على مساهمة مقررین من بعض الجامعات الأوروبية المشهورة فى مجال الدراسات الإسلامية، وأن يفتخر بحضور دارسين بارزين من الضفة الأخرى للمتوسط، وخاصة من جامعة الأزهر بالقاهرة التى ساهمت فى تنظيم هذه الندوة.

وكان المتوسط دائماً ، بوتفة ونقطة تقابل لحضارات عظيمة، وخاصة للديانات السماوية الثلاث فى تمسك بكتاب واحد. ولكن كانت هذه البقعة أيضاً مكاناً لمواجهة عنيفة ، وصلت فى بعض الأحيان إلى مصادمات وحروب «من النوع الصليبية» أرادت فرض نموذجها الثقافى على الثقافة الأخرى.

وإذا ما نظرنا إلى مراحل تشابك الأحداث التى عاشتها شعوب المتوسط منذ أن نزل العرب لأول مرة على شواطئ «أسبانيا» «الفيزيغوط» يتحقق لنا أن وصول تلك الشعوب وهى ذات إيمان عميق، وصاحبة تقاليد بدوية، قد قلبت، ولكن فى نفس الوقت حققت تطوير مناطق متشعبة بالتقاليد اليونانية الرومانية التى تعترف حتى اليوم بأنها أساس الثقافة الغربية.

ولكن دون عطاء إسلام العصور الوسطى، ماذا كان سيصبح مصير ثقافتنا نحن؟ إن وصول العرب إلى صقلية وتوطيد الخلافة فى قرطبة، خلق بالفعل حقلاً خصباً للمقارنة، والتشابك الثقافى بين الفكر الكلاسيكى، وطبقاته العلمية الأولى والثقافة الغربية ذات الطابع الإسلامى، وبين الشعوب الأولى المترددة للمناخ الثقافى الجديد للعصور الوسطى الغربية. لولا العباقرة مثل ابن

رشد وابن سينا، والحوارزمي والإدرسي، ونذكر هنا أبرزهم فقط، لربما ضاع الجزء الأكبر من التراث الهليني الذي يعتمد عليه العلم الحديث. وجدال «المواجهة» و«المقارنة» هو أيضاً في نفس الوقت قاعدة «للحوار» و«التعايش» مع الإسلام وللأصل الفكري المشترك: ويكفيني ذكر بلاط مدينة بالرمو أيام الملك فريدريك الصوابي الذي كان يستضيف عدداً كبيراً من العلماء والكتاب ذوي الثقافة الإسلامية ونفس الندوة الشعرية باللغة العامية التي ازدهرت فيه وعرفت «بالمدرسة الصقلية» كانت قد استلهمت من شعر الغزل العربي المعاصر لها».

واستمرت هذه العلاقة، بأحداث مختلفة ومتناوبة، إلى قرننا هذا. واليوم على المستوى الديني يجب البحث عن نقاط تقابل ذات معنى هام يكون إبرازها ملائماً في الحوار الدائر بين الأنماط الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يجب أن نلتزم بإنهائها وجعلها خصبة.

إن ضرورة إحياء نهضة روحية موجودة في الغرب وفي الإسلام أصبحت ملحة. إن العودة إلى منابع الأصل الأصلية للديانتين الكبيرتين يمكنها إذن إعادة اكتشاف المبادئ الأساسية المشتركة بينهما وإعطائها قيمتها المناسبة وخاصة مبادئ التسامح واحترام الحياة والحقوق الأساسية للإنسان. إن الديانات الكبرى وخاصة الديانات السماوية تعتمد على نصوص تعود إلى آلاف السنين قد استوعبت تلك المبادئ وأكدت بقوة.

وبمرور السنين والقرون، أضيفت إلى هذه النواة الأساسية من القيم الإنسانية الهامة - ذات صلة وثيقة بالحقائق المنزلة لكل عقيدة من العقائد - عادات وتقاليد تعود بشكل أو بآخر إلى ظروف تاريخية، وثقافية طارئة، أدت في كثير من الأحيان إلى تفسير منحرف عن القيم الأصلية. وتعود إلى هذه الظاهرة أكثر الدوافع الأصولية التي نراها اليوم تبرز في مضامين دينية مختلفة وهي دوافع تتغذى من المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية المتنوعة التي أوجدت - في هذه

السنوات الأخيرة - مظاهر من التعصب المتزايد نحو كل ما هو، أو ما يدرك أنه، «مختلف» أى فى آخر الأمر، غريب عن نظام دينى معين.

وإن التفكير المتعمق على هذه الأوجه الخاصة سوف لا يستطيع إلا إعادة اكتشاف هذا التراث المشترك للديانيتين وللتقائيتين ونظرتهما المشتركة للعالم، وهذا التراث، بصرف النظر عن الانحرافات المتطرفة التى يحكى عنها كثيراً، يعطائها وصفات عامة فى غير محلها، سوف يحتوى على رسالة سلام عميقة. وإذا ما تأكد هذا الأساس العملى «البناء» فإن الانعكاسات الإيجابية على الساحة الدولية، سوف لا تتأخر من حيث التفاهم والقبول والاحترام المتبادل. وهذا سوف لا يعطى فقط تخفيفاً للتوتر القائم بين بلدان ذات عقيدة دينية مختلفة، ولكن وبصفة خاصة للتناقضات التى نراها أيضاً داخل كثير من الدول بين مجموعات عرقية وقبائلية أو ذات طبيعة أخرى وهى فى الجوهر منبع تكاثر المنازعات الداخلية التى اتصفت بها نهاية الحرب الباردة..

وعلى أساس الاعتبارات التاريخية التى رسمت حتى الآن، هناك سؤال يفرض نفسه، وهو كيف تقوم اليوم العلاقة بين الإسلام وأوروبا فى العالم على مشارف عام ٢٠٠٠م؟

إن سقوط حائط برلين، قد أبعدها «المواجهة» نحو الجنوب إلى الحدود الجنوبية لبلدنا وأوروبا، فى اتجاه البحر المتوسط وهذه منطقة لا يمكن لقاراتنا أن تنجاهل تنميتها واستقرارها. لقد دفعنا التاريخ دفعة مفاجئة فوجدنا أنفسنا اليوم من جديد أمام مفترق الطرق فى الخيار بين التعاون والمواجهة. إن الأطراف المخاطبة، هم من ناحية الاتحاد الأوروبى، وهو على طريق اندماج يزيد عمقاً، ومن الناحية الأخرى بلدان شاطئ البحر المتوسط الذين يقومون بتقوية هويتهم للدخول تماماً فى الحداثة، ولتحديد العلاقات بينهم ومع الشاطئ الأوروبى للبحر المتوسط.

إننا لعلى وعى تام بأن السياسة نحو ساحة البحر الأبيض المتوسط معقدة فى مجموعها. فهناك وفى نفس الوقت مسائل متنوعة يجب حلها ببعء النظر وفرص واعدة، يجب انتهازها فوراً، وعلى رأس المشاكل المذكورة يكفى الإشارة إلى مسألة ازدياد السكان، فلقد كان عدد سكان إفريقيا الشمالية فى عام ١٩٥٠ خمسون مليون نسمة، وفى عام ٢٠٢٥ سيصبحون ٢٤٥ مليوناً مع ما سترتب على ذلك من هجرة نحو المناطق المتاخمة للبحر، وتوسيع التكتلات العمرانية الكبيرة، ولا يمكننا أن نتجاهل مظاهر ضعف البنية التأسيسية والنظم الديمقراطية، وهشاشة بعض مؤسسات الدولة التى نجدها منحصرة فى الصراع بين المجموعات العرقية وكذلك الأوضاع التى يكثُر فيها استعمال الدين كأداة للصراع السياسى، وأمام كل ذلك، لا ينقص من ناحية أخرى طاقات مثل الثراء النفطى والغاز الطبيعى والتراث الثقافى الذى يتمتع بالأصل المشترك المتوسطى والتنمية المنتظرة للأسواق ووفرة اليد العاملة.

وعلى أوروبا فى هذا الإطار، ألا تفكر أنها فى جزيرة محمية لأنها بذلك ستتحول إلى قلعة محاصرة. وعلى أوروبا التى تواجه تحدياً مزدوجاً أى اختلافها وترابطها بغيرها، أن تتفادى الانطواء على نفسها. وإذا توهمنا أنه فى استطاعتنا عزل العنف فى مناطق خارجية محصورة، وبفرض الحصار الصحى من جديد، فإن شمولية التبادلات، وحركة تنقل الشعوب، والإصابة بالتلوث وتكاثر أسلحة الدمار الشامل والإجرام المنظم والإرهاب كل ذلك سيدين محاولة العزل المذكورة، وأى حصار صحى يمكنه إيقاف تدفق الهجرة الغير منتظمة، وزيادة نمو التهميش، والإجرام فى مدننا.

والتعصب العرقى نحو المتوسط دون أن يلقى بالآخرين بحكم لا رجعة فيه فى التخلف والتأخر الحضارى.

إن الحوار بين أوروبا والشرق الأوسط، كان من العوامل الأساسية لدفع عملية السلام فى هذه المنطقة، ويجب أن يستمر الأمر كذلك. ويمكن لإيطاليا

أن تطالب بفخر معقول بدور في أوروبا، ابتداءً من إعلان البندقية منذ سبعة عشر عاماً والذي كان يحتوى من ذلك الحين على عناصر جوهرية للسلام بين العرب والإسرائيليين، هذا السلام الذي بدأ يتحقق اليوم بكل صعوبة. ودعى هذا الإعلان إلى التسوية وإلى تبادل الأراضي مقابل السلام وإلى المصالحة العربية الإسرائيلية.

ومن المؤكد أنه كان من الضروري أن تلقى الولايات المتحدة بكل ثقلها لفرض هذه الرؤية التي لم تعطِ حتى الآن الثمار المرجوة بسبب تباطؤ مأساوي لعملية السلام.

وفعلاً، فمن تقصير الاتحاد الأوروبي في الساحة المتوسطة، تبرز بالتالي ضرورة أن تزود أوروبا نفسها بأدوات فعالة لسياسة خارجية وأمنية مشتركة؛ لأن ما يحدث على الضفة الأخرى للمتوسط، يتحول بالنسبة لنا إلى دفعة للسير قدماً إلى الأمام في طريق الاندماج. فمن الصراع العربي الإسرائيلي إلى حرب الخليج فالحرب في البوسنة، وأحداث الجزائر، لا توجد مشكلة تنصب على العالم الإسلامي إلا وانعكست على استقرار ونمو أوروبا، وتلزمها ببلوغ سن الرشد في الشؤون الخارجية.

والهدف الثاني بجانب السلام هو التنمية عن طريق تشجيع الاهتمامات المشتركة. وأن الاتحاد الأوروبي اليوم ملتزم في إعادة بناء وسط شرق أوروبا ولكن لو تجاهلنا متطلبات التعاون مع عالم البحر المتوسط نكون قد ارتكبنا خطأ جسيماً. إن مؤتمر برشلونة، وإيطاليا عند ترأسها الاتحاد الأوروبي بدأت في تطبيق قراراته، يعتبر أول اعتراف علني للأولويات المتوسطة ولإعادة توازن الدفع الخارجي للاتحاد بعد انتهاء الحرب الباردة. ولأول مرة تعبىء أوروبا موارد جملة لمشروع طويل الأمد.

إن برنامج برشلونة يحتوى على كل أوجه التعاون ومكوناته السياسية والاقتصادية والثقافية. فالحوار بين أوروبا والشرق الأوسط لا يحتوى فقط على المجالات المعتادة من التوريدات الطاقوية والتجارة، ولكنه يضم أيضاً تحرك

رءوس الأموال، والاستثمارات، وسوق العمل مع أدوات تعاون أصبحت أكثر تطوراً واندماجاً.

إن العمل الأوروبي لا يهدف فقط إلى تنمية العلاقات بين ضفتي المتوسط ولكنه يهدف أيضاً إلى تشجيع التعاون المتبادل في العالم العربي الإسرائيلي مع الوعي بأن الترابط المتزايد بالغير لا يسمح بتفسير العمل السياسي داخل الحدود الذاتية فقط. إن أكثر الأحداث التي تقع داخل الحدود الوطنية متأثرة بعوامل خارجية: تدفقات مالية، معدل الصرف ونسبة الفوائد، المؤسسات المتعددة الجنسيات واستراتيجياتها، التقدم التكنولوجي، شبكات المواصلات التي لها إيقاع وتوقيت ذاتي والبيئة. إن أوروبا بطريقة ما، تشير إلى تجربتها للآخرين مع نموذجها للاندماج كعامل حداثة وسلام.

وبجانب البعد السياسي والاقتصادي فإن تزايد الخلافات الشخصية المتعلقة بمظاهر الهجرة، يلزم ويلح على أوروبا القيام بنشاط في المجال الاجتماعي. إن الوجود الثابت لجماليات هامة من أصل شرق أوسطى يعطى دفعة لمجتمعنا للتعلم في موضوعات مثل الاندماج الثقافي، والحوار بين الأديان، ومحاربة التفرقة، وكره الأجانب والعنصرية.

وهنا أيضاً أود أن أذكر عمل إيطاليا المتناسق حيث إنها بتحضيرها المؤتمر الحكومي لإعادة النظر في المعاهدات وضعت في المرتبة الأولى الحقوق الأساسية وليست التفرقة: لقد طرحنا في هذا المضمون وضع قانون موحد لحالة الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي والمقيمين بصفة مشروعة في بلدان الاتحاد. فمن اللازم إذن العمل في الدائرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون نسيان الدائرة الثقافية والدينية. فالمشاركة الأوروبية المتوسطة هي بلا شك الأداة القادرة على إعطاء أجوبة مناسبة، ومقنعة متجاوزة الصعوبات الطارئة التي يمكن أن تعترض هذه المشاركة. ولا يمكن ألا يرى أحد، كيف أنه من خلال هذه العملية يمكن تشجيع تأكيد رؤية غير متنازعة حتى للعامل الديني سواء

كان بين الغرب النصراني والإسلام وبين هذا الأخير والعالم العبرى أو بداخل العائلة الإسلامية الكبيرة. ولربما هذه هي الأرضية الأكثر صعوبة لأن جذور الآراء المسبقة تفوض في ذكريات جماعية منحرفة وعنيدة يكفى لحدث ما (حسبنا لذلك ذكر حرب الخليج) كى تشتعل من جديد. وبذلك تطفو مرة أخرى تلك الآراء السائدة في الغرب عن الإسلام الذى لا يقبل الديمقراطية والتحرر، والذى يعترضه تيارات أصولية. من ناحية أخرى تظهر صورة غرب أنانى، وفساد الأخلاق، ويعيبه مادية تفتقر إلى قيم أخلاقية. وهذه الاختلافات التخيلية، أو الواقعية تُوسع وتُرى على أساس «تهديد» متبادل لاسيما أن تهديدات الأمس، تلاشت مرة واحدة إلى أن تطورت، وانحرفت نحو تفسيرها «كتصادم حضارات» لا مفر منه.

وفى المجال الثقافى إن انتشار التكنولوجيات الجديدة، وبصفة خاصة فى حقل الأجهزة السمعية والبصرية، يمكنه بالتأكيد فتح آفاق جديدة للحوار بين ضفتى البحر الأبيض المتوسط.

إن البدء فى مشروعات مشتركة فى هذا الحقل الذى يُبشر بنجاحه فى إطار المؤتمر الدائم للسمعيات والبصريات فى المتوسط، وانتشار تكنولوجيات الإعلام التى كانت موضوع مؤتمر روما حول المجتمع الأوروبى المتوسطى للإعلام، كل هذا يمثل نقاطاً ثابتة لتقدم المشاركة تقدماً حثيثاً ومتناسقاً.

وفى تحليل أخير إن أوروبا والمتوسط فى طريقهما إلى إسناد مستقبلهما بالتعاون فى مجالات مختلفة لتظهر عن طريقهما نقاط التقابل العديدة بين ثقافتينا مع الحق المشروع لكليهما، بصيانة ما يختلف عن الآخر. وذلك ناتج عن يقين إن إطار التقدم والسلام فى ساحة المتوسط، سيستمر فى كونه عاملاً أساسياً لرفاهيتنا وأمننا. لذلك وجب علينا النظر بانتباه إلى نضج مجموع العلاقات بين الدين والحداثة، والديمقراطية فى الضفة الأخرى للمتوسط، وتعاونها فى هذا النضوج. وعلينا ألا ننسى أن العالم الإسلامى ينتشر فيما وراء

حوض البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط وصولاً إلى ساحات - ومثل ذلك القارة الآسيوية - فتحت أوروبا منذ وقت قصير فقط معها طريقاً للحوار والمعرفة المتبادلة.

إن تعميق الحوار بين ضفتي البحر المتوسط، يمكن أن يشكل أيضاً تجربة ثمينة لاتصالات أوروبا مع كيانات مناطق أخرى، زيادة على تحسين التفاهم بين مختلف المجموعات والطوائف الدينية والقومية الثابت وجودها في النسيج الاجتماعي للبلدان الأوروبية.

وإنى على يقين أن أعمال هذه الندوة ستعطي مساهمة جوهرية للتفكير على المسائل المشتركة، وأن هذه الأعمال ستكون بمثابة شهادة ضد أسباب عدم التفاهم والتفرقة، وستبرز وسع وعمق القيم الموحدة التي يجب أن نبنى عليها مستقبل السلام ونموه.



القسم الرابع

بيان المنصورة

obeikandi.com

بيان المنصورة الصادر عن ندوة «الإسلام ... وحوار الحضارات»

مقدمة :

نظراً إلى أن حوار الحضارات ليس مسألة جديدة بقدر ما هي مسألة متجددة تثار بين الحين والآخر بحسب الظروف الدولية ومقتضياتها. وإيماء إلى أن بعض مفكرى الغرب يؤمنون بفكرة أن الصراع سر التقدم، ولذلك فالغرب يحاول أن يجد أمامه من يصارعه ليصرعه. وبالإشارة إلى أن التنظير حول صراع حضارى يواجهه الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واعتبار الحضارة الإسلامية هي الحضارة القوية المعاصرة مما يستوجب فى نظر الغرب ضرورة الصراع معها. ولما كان منظرو الغرب يرون أن الحضارة الغربية بقيمها وفكرها ومفاهيمها هي الحضارة الأقوى التى تستحق أن تبقى وتعلو وتسود على غيرها من الحضارات المعاصرة وبخاصة الحضارة الإسلامية. وإذا كانت العولمة تعنى فى جانب مهم من جوانبها الهيمنة الثقافية والتفريب فى الفكر والنظام والسيطرة الاقتصادية والإعلامية فى محاولة لقرض القيم الغربية، ومفاهيم الحضارة الغربية باعتبارها فى نظرهم الحضارة الجديرة بالسيادة على العالم كله بعد أن أصبح قرية كونية صغيرة. ولما كانت أحداث سبتمبر العالمية قد فجرت مفهوم الصراع الكامن فى الفكر الغربى، مما نتج عنها من إيذاء مادي ومعنوي للمتممين للحضارة الإسلامية بالذات فى محاولة مستميتة للانتفاض على الحضارة الإسلامية وقيمتها وتراثها.

مفاهيم وحقائق

يؤكد بيان المنصورة على المفاهيم والحقائق التالية التي أسفر عنها الحوار العقلاني المستير والمناقشات العلمية الموضوعية التي جرت خلال الندوة:
أولاً: أن الحضارة الإسلامية حضارة قائمة على السلام والعدل وتعترف بفكرة التعددية والاختلاف.

ثانياً: موقف الإسلام من الآخر موقف قائم على الأخوة الإنسانية والكرامة والحق. . . وقبلو هذا الآخر وإعطائه كافة الحقوق والواجبات عملاً بالقاعدة الشرعية (لهم ما لنا وعليهم ما علينا).

ثالثاً: أن علاقة الدول الإسلامية بغيرها من الدول تقوم على السلام لا الحرب، والتعاون لا التصارع، والحوار المتبادل وليس القهر والسيطرة والتسلط والهيمنة.

رابعاً: أن مفهوم الصراع الذي نادى به بعض مفكرى الغرب لا يصلح أساساً للعلاقة بين الحضارات فى العصر الحاضر لما له من آثار مدمرة للإنسانية وأخطار محدقة على الحضارتين معا كما أن مفهوم الصراع يتعارض كلية مع الفكر العالمى الذى أوجد منظمات دولية كالأمم المتحدة لتكون ساحة للحوار بين دول العالم، مما يستوجب دعمها والاستناد إليها فى حل كافة صور المنازعات والصراعات الدولية فى العالم المعاصر.

خامساً: يطالب البيان بإعادة النظر فى المسميات وتفنيدها، فإن إطلاق مسمى الحضارة الغربية واعتباره مقابلاً للحضارة الإسلامية ينطوى على خلط فى المفاهيم، إذ إن الحضارة الغربية استفادت فى مكوناتها من أصول الحضارة الإسلامية ذاتها، والحضارة الإسلامية المعاصرة تعتمد فى جوانب علمية وتقنية إلى ما أنتجته حضارة الغرب، ومن ثم ينبغى الكشف عن أصول الحضارتين مما يزيل مفهوم الصراع، ويزيد من قابلية الحوار بين الحضارتين.

سادسا: يطالب البيان بأهمية النهوض بدور فعال في إبراز جوهر الحضارة الإسلامية ومكوناتها بشكل أفضل، حتى يتيسر للغرب تفهما أوضح، ورؤية أصوب، وتصحيحا لموقفه من الحضارة الإسلامية، إذ إنها، حقيقة وعملا، ليست في عدا مع غيرها من الحضارات، بل هي عنصر إيجابي في دعم التقدم والخير والسلام للبشرية كلها.

سابعا: يؤكد البيان على أن تذكية الصراع الذي ينادى به بعض مفكرى الغرب، والذي يتبناه بعض القادة فى الغرب لن يخدم البشرية فى عصر العولمة، لأنه سيؤدى إلى صدمات عنيفة وآثار سلبية لا حاجة لدفع العالم إليها، إذ إن الصراع بطبيعته لن يحقق هدفا؛ لأن الحضارة الإسلامية بطبيعتها ذات مكون روحى، والحضارة الغربية مادية التكوين، ولذلك يكون الحوار هو السبيل الأفضل للتعايش والتعاون من أجل التقدم.

ثامنا: يرى البيان أن هناك جهدا يجب أن يبذل من جانب المثقفين المسلمين والغربيين على السواء لإعلاء قيم التسامح والحوار والبعد عن الغلو والأحكام المسبقة عن الآخر، فنحن جميعا بشر من خلق الله سبحانه وتعالى، وما يجمعنا أكثر مما يفرقتنا وبعيدنا.

تاسعا: وأخيرا يؤكد البيان على أن الجامعات الإسلامية لها جهودها المتميزة فى بيان قيم الإسلام وإجلاء صورته وتصحيح المفاهيم الخاطئة التى تحاول أن تلصقها به أجهزة الإعلام الغربى . . وهذا ليس مسئولية فرد واحد، أو شخص بعينه بقدر ما هى مسئولية الجميع .

والله الموفق وهو الهادى إلى سواء السبيل



obeykandi.com

القسم الخامس

بيان المنصورة باللغة الإنجليزية

obeikandi.com

stick to the Islam. And this is not a responsibility of one person or a special one as it is a responsibility of all.

And Their Last Plea Is, ;Praise Be to Allah, The Lord of The Worlds.

Director of The Islamic Universities League
Dr. Abdalla bin Abdalmohsen Alturk

Chancellor of Al Mansoura
Dr. Yahia Hussein Ebeid

that some intellectualists of the west calls for and which is adapted by some leaders in the west will not serve the humanity in the age of Globalization for it will cause savage combats and negative results in which the world is not in need for ;for conflict will not achieve an aim for the Islamic civilization has a spiritual component and the western civilization has a material component and then the dialogue will be the best mean for living and cooperating for the development.

8. The declaration asks both the western and Muslim educators to extend more efforts so as to elevate the values of indulgence, the dialogue, the remoteness from exaggerating and the advanced judgments of the others for we are all human beings from the creation of God The Almighty and what gathered us is more than what separates and remote us.

9. at last the report assures that the Islamic Universities have its effective rules in demonstrating the values of Islam, to clear its image and correct the wrong meanings which the western media try to

name The westernization and considering it a contradiction to the Islamic civilization implies on the mingling of connotations for the western civilizations benefited in its contents from the origins of the Islamic civilization depend on some scientific and technical sides from what the western civilization produce and then we have to discover the origins of both civilizations and by this we will get rid of the meaning of conflict and increase the liability of the discourse between the two civilizations.

6. The declaration asks importantly to rise an effective rule in exhibiting the essence of the Islamic civilization and its contents in a better way so that it will be easy for the west to have a clear explanation and a correct view and that it will correct its situation from the Islamic civilization for it is in reality and in practice is not in enmity with other civilizations but it is a positive element in supporting the development, peace and virtue for all the humanity.

7. The declaration affirms that raising the conflict

2. The relation between Islam and the others is based on humanity brotherhood, dignity and right they have what we have and they do what we do .

3- The relation between the Islamic countries and the other countries is based on peace not war, cooperation not combating, the mutual dialogue not compulsion, authority, command and supremacy.

4. The meaning of the conflict that some western theorists calls for is not suitable at all for the relation between civilizations in the modern time for it has destructive results for the humanity and serious dangers for the two civilizations with each other and this meaning generally contradict with the universal thought which set many international organizations as the UNITED NATION so that it will be a place for the discourse between the countries of the world and it has to be supported and we have to depend on it in solving all the international conflicts and clashes in the modern world.

5. The declaration asks to look in the nominations and the confutation of its contents for calling the

medial authority in a trial to obligate the western values and the meanings of the western civilization as it is considered by them the civilization that deserves the mastery over all the world after it has become a small universal village.

The universal incidents of September has raised the idea of Struggle implemented in the Western thought and caused concrete and abstract harm especially to those who belonged to the Islamic civilization in a desperate trial to leap over the Islamic civilization; its values and its heritage.

MEANINGS AND REALITIES

The declaration of Al-Mansoura affirms the following meanings and realities that is resulted from the rational illuminated dialogue and the scientific subjective discussions.

1. The Islamic civilization is a civilization that is based on peace and justice and it believes in the idea of difference and multiplicity.

Introduction:

The dialogue of civilizations is not a new state as it is a renewed one raised from time to time according to the international conditions and its necessities. and as some of the intellectualists of the west believe in the idea of combating is the mean for development and so the west try to find someone to clash with so as to defeat him.

Pointing to the theorization that the west face a struggle of civilization after the destruction of the Soviet Union and that the civilization of Islam is the modern strongest one and this obligates the west(as they see from their point of view) to combat with them. and when the theorists of the west see that the western civilization with its values, thought, and meanings is the strongest civilization that deserves to prevail and elevate over other modern civilization specially the Islamic civilization.

Globalization means in one of its important sides the cultural supremacy and the westernalization in the thought, the system, and the economical and

obeikandi.com

THE DECLARATION OF EL-MANSOURA

**ISSUED FROM THE SEMINAR
OF ISLAM AND THE DIALOUGE OF THE
CIVILIZATIONS**

**Among the efficiencies of the executive council
of the Islamic universities league and the cultural
season of
EL- MANSOURA University**

**Saturday 20 zu al qaada 1422
2 February 2002
at EL-MANSOURA UNIVERSITY**